الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

محاضرات في مقياس التخطيط اللغوي

مستوى السنة الأولى ماستر

تخصص تعليمية اللغات

إعداد: د/ العبادي عبد الحق

السنة الجامعية: 2021 / 2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

محاضرات في مقياس التخطيط اللغوي

مستوى السنة الأولى ماستر

تخصص تعليمية اللغات

إعداد: د/ العبادي عبد الحق

السنة الجامعية: 2021 / 2022

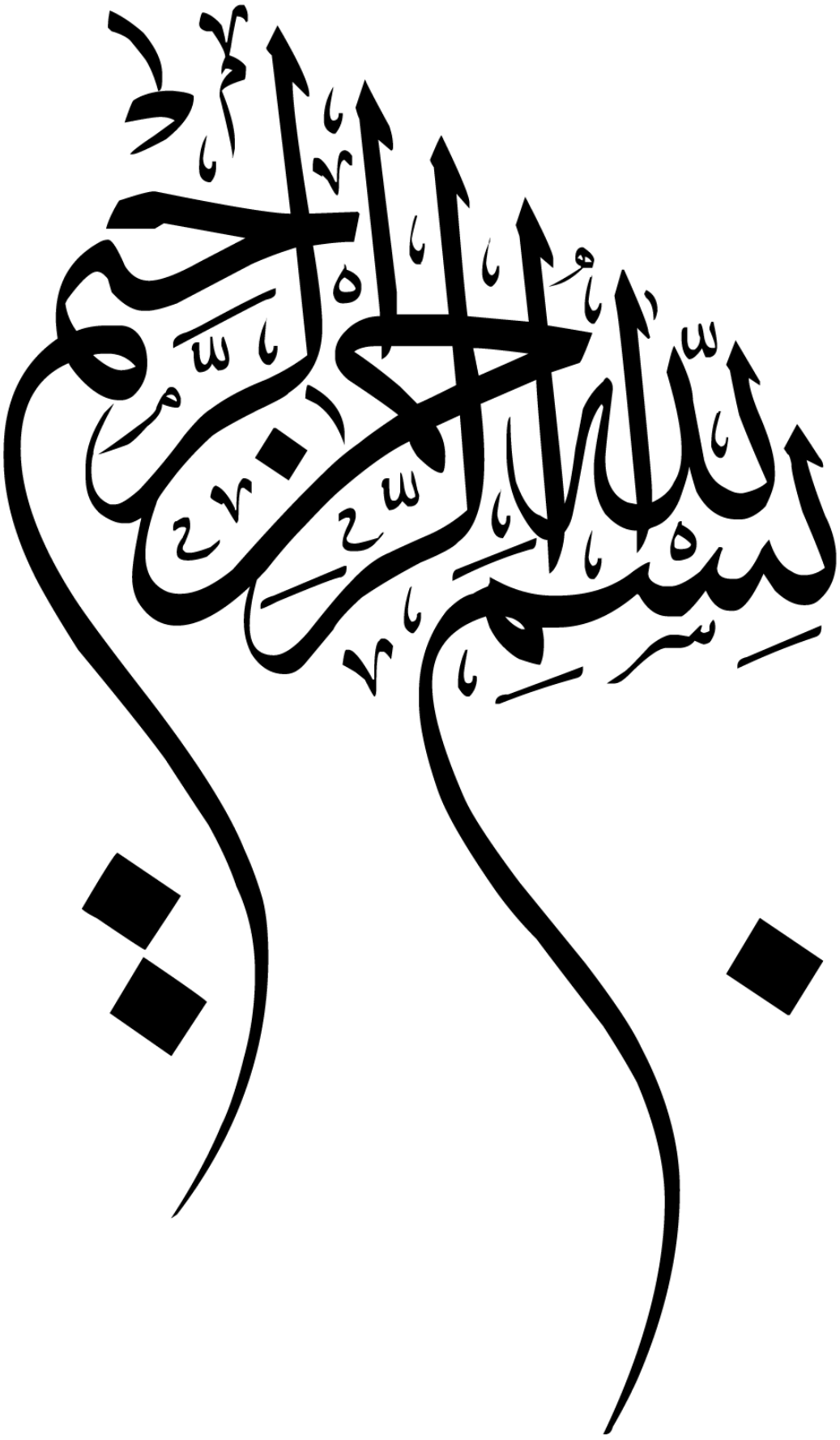
بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون -تيارت-

كلية الآداب و اللغات.

نيابة العمادة لما بعد التّدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية.

الرقم : 628ن.ع.ل.ب.ت.ب.ع.ع.خ/2021

مستخرج من محضر المجلس العلمي.

بناءً على محضر المجلس العلمي للكلية في دورته الاستثنائية المنعقدة بتاريخ :

30 نوفمبر 2021، وافق المجلس على اعتماد المطبوعة البيداغوجية الموسومة بـــ:

" محاضرات في مقياس التخطيط اللغوي "

للأستاذ (ة)الدكتور(ة) : العبادي عبد الحق .

وهذا بعد الاطلاع على تقريري الخبيرين المعتمدين(م ع ك آ ل: 2021/10/12)

الرقم	اسم ولقب الخبير(ة)	الرتبة العلمية	مؤسسة الارتباط
01	حسيني بلقاسم	أستاذ محاضر "أ"	ابن خلدون تيارت
02	عصفورة بوتشنت	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البليدة

تيارت في :2021/12/05

رئيس المجلس العلمي.

الدكتور: بلحسين سليمان
رئيس المجلس العلمي
لكلية الآداب و اللغات

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة ابن خلدون تيارت
Université Ibn Khaldoun de Tiaret

كلية الآداب واللغات

الرقم: 357 /ع.ك.آ.ل/2022 تيارت في: 30/11/2021

إشهاد

يشهد السيد نائب العميد المكلف بما بعد التّدرج، والبحث العلمي، والعلاقات الخارجية أن الأستاذ(ة):

الاسم واللقب : العبادي عبد الحق

الرتبة : أستاذ محاضر صنف أ

قد وضع (ت) دعائم بيداغوجية عبر الخط على موقع الجامعة خلال السنة الجامعية 2022/2021 وفق البرنامج المحدد في عرض التكوين الخاص بـــ :

الطور: الماستر الميدان: اللغة والأدب العربي

الفرع: الدراسات اللغوية التخصص: تعليمية اللغات

المقياس: التخطيط اللغوي الفئة المستهدفة: السنة الأولى

بعد مصادقة المجلس العلمي في دورته المنعقدة بتاريخ: 30/ 11/ 2021

الرابط الالكتروني: http://fll.univ-tiaret.dz/crsel/?p=188

نائب العميد

العنوان: مديرية جامعة ابن خلدون – ص.ب: 78 مقابل ساحة جيش التحرير الوطني تيارت (14000)
الهاتف: 046208861 صفحة الواب: vrpg.univ-tiaret.dz

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة: جامعة ابن خلدون تيارت

الكلية: كلية الآداب واللغات

الملحقة: ملحقة قصر الشلالة تيارت.

الميدان: ميدان اللغة والأدب العربي.

الشعبة: شعبة الدراسات اللغوية.

الطور: ماستر ل.م.د

السداسي: الثاني.

التخصص: تعليمية اللغات.

الوحدة التعليمية: وحدة التعليم الأساسية.

المادة: التخطيط اللغوي.

نوعية النشاط البيداغوجي: درس (محاضرات)

السنة الجامعية: 2021 / 2022.

من إعداد: د / العبادي عبد الحق.

الرتبة: أستاذ محاضر صنف أ.

التخصص: علم اللغة.

مفردات المحاضرات لمقياس "التخطيط اللغوي"

	المادة: التخطيط اللغوي.
	مفردات المحاضرة:
01	مفهوم التخطيط اللغوي (المعنى اللغوي المعرفي، والمعنى الاصطلاحي).
02	بدايات استعمال التخطيط اللغوي ومن وظفه من العلماء الأجانب والعرب.
03	اهتمام التخطيط اللغوي بمعالجة المشكلات اللغوية التي نجمت عن طمس الهوية اللغوية والقومية
04	تركيز التخطيط اللغوي على العمل الجاد والمنظم نحو إيجاد حلول مدروسة للمشكلات اللغوية حسب حجمها ونوعيتها.
05	تأسيس التخطيط اللغوي للإشراف على رسم السياسات اللغوية، والخطط اللازمة لتنمية اللغات وتطويرها.
06	التخطيط اللغوي نتاج تضافر جهود علماء الاجتماع، والتربية، والإنسان، والاقتصاد، واللغة، والسياسة، فهو علم يقوم على نظام تكاملي. تشترك فيه جل العلوم الإنسانية، فهو يتعامل مع اللغة، واللغة إرث الجميع وليست ملكاً لأحد.
07	طرق تطوير التخطيط اللغوي في دول العالم النامية وتحديثها اقتصادياً، واجتماعياً، وتربوياً، وثقافياً، وعلمياً، ولغوياً.
08	تأثر علم التخطيط اللغوي بمعطيات العلوم المعرفية المتعددة كالاجتماع، والاقتصاد، والسياسة، واللغويات وغيرها ...
09	هدف التخطيط اللغوي (حل المشكلات اللغوية وغير اللغوية التي تعترض الإنسان، والشعوب كمجموعات بشرية)
10	الارتباط العضوي بين الإنسان واللغة أعطى دراسة اللغة ومشكلاتها الأهمية الخاصة بها أو المتعلقة بمستخدميها
11	التخطيط اللغوي باعتباره علماً له أصوله وتطبيقاته وفوائده الجمة- الإصلاح اللغوي - التقييس اللغوي-
12	التنقية اللغوية: تهدف جهود المخططين اللغويين في هذا المضمار إلى تنقية اللغة من الغرائب والشوائب والدخيل.
13	دور المجامع اللغوية في المحافظة على هوية الشعب بتأليف المعاجم والمصطلحات لمراعاة السلامة اللغوية
14	ذكر فوائد المجامع اللغوية بتعميم نتاجاتها على المدارس والجامعات، وإلزامها بتنفيذ قراراتها.

المحاضرة الأولى

مفهوم التخطيط اللغوي (المعنى اللغوي المعرفي، والمعنى الاصطلاحي).

توطئة:

قد لا يدرك الكثيرون منّا مدى أهمية "اللغة العربية" في حياة "الأمة العربية"، كما لا يدركون أن حفظ اللغة، وضمان استمراريتها يكون بقدر محافظتنا عليها كأفراد ناطقين بها، ولن تكون أيّ أمّة سيّدة نفسها، قويّة في تماسكها، وبانيّة لمستقبلها، إلاّ إذا اعتزّت بلغتها، وكانت هي لسانها في المدرسة، والبيت، والشارع، والمسجد، والجامعة، وكل مجالات الحياة.

مازالت "اللغة العربية" قائمة إلى يومنا هذا، والله خير حافظ لها، إذ حرص على ديمومتها، وضمن بقاءها، مادام القرآن باقيا يذكر، وهذا لا يعني أنّنا معفون عن هذه المهمّة، بل واجب علينا حمايتها، وخدمتها، فنحن أهلها، وهي لغتنا، ولساننا المبين، وحافظة تراثنا منذ قرون عديدة؛ فالمحافظة عليها دَين علينا، وتعلمها فرض على كل عربي.

كلّما اتّسعت حضارة الأمّة، وكثرت حاجاتها، ومرافق حياتها، وارتقى تفكيرها، نهضت لغتها، وسمت أساليبها، وتعدّدت فيها فنون القول، وتغيرت معاني بعض مفرداتها القديمة، وظهرت فيها مفردات أخرى جديدة عن طريق "الوضع"، و"الاشتقاق"، و"الاقتباس"... وغيرها، للتّعبير عن المسمّيات، والأفكار الجديدة.

إنّ اللغة ليست مجرد ضوضاء، أو أصوات تلقى في الهواء، وإنّما هي في حقيقة الأمر، وجوهره تجسيد حيّ لكل معارف الإنسان وخبراته، ودليل شخصيّته، وهويته، وهي بمثابة الكاشف عن مكنون النّفس، والعقل، فالكلام الّذي يؤديه اللّسان لا يصدر من فراغ، وإنما يستمد مادته من مخزون عقله، ونفسه؛ أي: من محصوله المعرفي، والثّقافي.

وهذه اللغة التي توحّد صفوفنا، وعقولنا، وهي عماد شخصيتنا، لا يمكن أن يتمّ لها الرّقي إلاّ إذا استعملت في جميع الميادين، وفي الواقع نجدها في عصرنا هذا مضطربة اضطراب أهلها فكريًا، وثقافيًا، واجتماعيًا، واقتصاديًا، وسياسيًا، لأنّ اللغة مرآة عاكسة لكل مناحي النّشاط الإنساني في مجتمعنا، فهي تواجه مزاحمة مزدوجة من العامّيات من جهة، ومن اللغات الأجنبيّة من جهة أخرى، وهذا ما يجعلها تخرج من الكيان الذهني إلى التّجسيد العملي عن طريق الممارسة اللغوية، أو استعمال اللغة، وهو مدعاة للاهتمام، والنظر في استراتيجياتها المتّبعة، ومن المؤكّد أنّ متطلبات الارتقاء والنّهوض "باللغة العربية" أن يكون هناك "تخطيط لغوي محكم" [1]، لا يقل أهمّية عن أي تخطيط اقتصادي، أو اجتماعي، أو سياسي، لأنّ اللغة هي صائغة الوجود الداخلي للإنسان، والأمّة بأسرها، بل إنّ أي تخطيط لأي جانب من جوانب الحياة في الأمّة لا يستقيم أمره بعيدا عن التخطيط المحكم لسلامة، وصحّة الوجود الداخلي للإنسان نفسه، ولفكر الأمّة، وعلى رأسها "التخطيط اللغوي" الذي يعنى بدراسة المشكلات التي تواجه اللغة سواء كانت لغوية بحتة كتوليد المفردات، وتحديثها، وبناء المصطلحات، وتوحيدها، أو مشكلات غير لغوية ذات مساس باللغة، واستعمالها [2].

---

[1] ينظر: جون لويس كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة حسن حمزة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 01، 2008 م ، ص 221 .

[2] *Louis-Jean Calvet & Antoine Meillet, La politique Linguistique et L' Europe, Paris, France, 1993, p 152.*

تعريف "اللسانيات الاجتماعية":

ينتمي "التخطيط اللغوي" عامة إلى مجال "اللسانيات الاجتماعية" "*sociolinguistique*" التي تهتم بدراسة علاقة "اللغة العربية" بالمجتمع، ومدى تأثرهما ببعضهما، إذ تعتبر "اللسانيات الاجتماعية" أو "علم اللغة الاجتماعي" كما يطلق عليها في بعض الأحيان من أهم مجالات النمو، والتطور في الدراسات اللغوية من منظور المناهج الدراسية، إذ تهتم بربط المعطى اللساني بالظواهر الاجتماعية، فاللسان له أساليب معقدة مرتبطة بالظواهر الاجتماعية [1].

وجاءت "اللسانيات الاجتماعية" لتتجاوز وضعا قائما في الغرب، وتقدم انتقادات لاذعة لتلك "اللسانيات البنيوية" "*Structuralisme*" التي سطرها "دي سوسير" "*Ferdinad De Saussure*" [2]، ومن الممكن أن نعرف "علم اللغة الاجتماعي" بأنه "دراسة اللغة في علاقتها بالمجتمع" [3]، ويتجه اهتمامه "بدراسة الوظيفة الاجتماعية للغة"، وبهذا يقر عدد من الباحثين أن القول بأن "اللغة ظاهرة اجتماعية"، فإنه إقرار بأن اللسانيات لا يمكنها أن تكون إلا علما اجتماعيا، وبالتالي: فعلم اللغة الاجتماعي هو اللسانيات [4].

ومن بين من حمل هذا المشعل، "أنطوان مييه" "*Antoine Meillet*" الذي تحدث عن الطابع الاجتماعي للغة، بل اعتبرها حدثا اجتماعيا متميزا، وأن اللسانيات كلها هي لسانيات اجتماعية [5]، ويقول "جوزيف فندريس" "*Joseph Vendryes*" في هذا الصدد: "إن الكلام يفتح العالم المغلق في حياتنا الداخلة، ويسمح لنا بالخروج عنه، إنه مبدع، وصانع الحياة الاجتماعية" [6]، ولعل "اللسانيات الاجتماعية" تعنى بدراسة هذه الوظيفة الاجتماعية للغة؛ أي: تدرس التبدلات الاجتماعية للغة في علاقتها بالمتكلمين الناطقين، من حيث السن، والجنس، والفئة الاجتماعية، والوسط، والمستوى المهني، والمستوى التعليمي؛ وتحليل العلاقة القائمة بين اللغة، والممارسات الاجتماعية (العائلية، والدراسية، والوظيفية...)؛ ثم تفسير الوظيفة الاجتماعية للغة؛ والاهتمام بقضايا لغوية، واجتماعية كبرى تتعلق باللغة الأم، وموت اللغات، وعلاقة اللغة باللهجة والفصيلة، والثنائية والتعددية اللغوية، والأنظمة اللغوية المركبة والمعقدة، وتدبير التعدد اللغوي، والسياسات اللغوية، والتخطيط اللغوي [7].

---

[1] خليفة الميسوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الآمان، الرباط، المملكة المغربية، ط 01، 2013 م، ص 36 .

[2] هادي نهر، علم اللغة الاجتماعي عند العرب، مطبوعات جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، ط 01، 1988 م، ص 23.

[3] هدسون، علم اللغة الاجتماعي، ترجمة محمود عياد، مراجعة نصر حامد أبو زيد ومحمد أكرم سعد الدين، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 02، 1990 م، ص 12.

[4] ينظر: مصطفى لطفي، اللغة العربية في إطارها الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، ط 01، 1976 م، ص 44.

[5] - *André Martinet, mémoires d'un linguiste vivre les langues, Quai Voltaire, paris, France, 1993, p 09.*

[6] - *Joseph Vendryes, langage oral et langage par le geste en grammaire psychologis, Presses universitaires de France, paris, France, 1950, p 05.*

[7] – ينظر: هادي نهر، اللسانيات الاجتماعية عند العرب، ص 25.

وقد قدمت مجموعة من المرادفات لمصطلح "اللسانيات الاجتماعية" لعل من أبرزها: "اللسانة الاجتماعية" "*Sociolinguistique*"، "اللسانية الإناسية" "*linguistique anthropologique*"، "اجتماعيات اللغة" "*Sociologie Du Langage*"، "الجغرافيا اللسانية" "*Linguistique géographique*"

وتجدر الإشارة إلى أنه هناك من يميز بين "علم اللغة الاجتماعي" "*sociolinguistique*"، و"علم الاجتماع اللغوي" "*La sociologie du langage*"؛ فهذا الاختلاف ليس اختلاف في العناصر، وإنما في محور الاهتمام فهناك تطابق كبير بين هذين العلمين، بل قد يكون من غير المجدي الفصل بينهما [1]، وبهذا "فعلم اجتماع اللغة" هو: "دراسة المجتمع في علاقته باللغة"، عكس التعريف الذي قدم "لعلم اللغة الاجتماعي"، وقد كانت بدايات علم "اللسانيات الاجتماعية" في الفترة التي وضع فيها "سوسير" قواعد "اللسانيات البنيوية"، والتي تعنى بالبنيات الداخلية للغة، حيث كان العالم اللغة الفرنسي "أنطون مييه" يلح في بحوثه على الصلة الموجودة بين والمجتمع، مع تأثره الشديد بآراء "دوركايم" "*Emile Durkheim*" عالم الاجتماع [2]، وهناك باحثون آخرون تبنوا المنظور الماركسي في تحليل اللغة بربطها بالمجتمع، كما عند "كارل ماركس" "*Karl Marx*"، و"فريدريك إنجلز" "*Friedrich Engels*"، و"مارسيل كوهن" "*Marcel Cohen*"، و"بول لافارج" "*Paul Lafarge*" الذي درس اللغة الفرنسية في علاقتها بالثورة الفرنسية، ورصد اختلاف التغييرات اللغوية، والمعجمية التي نتجت عن تلك الثورة.

ولا يمكننا ها هنا إغفال إشارة مهمة تتمثل في كون "دي سوسير" رائد المدرسة الاجتماعية في الدراسات اللغوية، ويتجلى لنا ذلك من خلال ثنائيته "اللغة والكلام"، فاللغة عند "سوسير" ليست إلا إحدى الظواهر الاجتماعية، والفرق بينها وبين الكلام: أنها اجتماعية، وحتمية [3]، ومن هنا نلاحظ ارتباط "اللسانيات الاجتماعية" بمجالات اللغة في صلتها بالمجتمع، مع تسجيل تعدد القضايا التي ظل خاض فيها، منها على سبيل المثال، لا الحصر:

1. احتكاك اللغات.
2. الدخيل، والتداخل، والخلط اللغوي.
3. الثنائية والتعددية اللغوية.
4. اللغات واللهجات.
5. تصحيح اللغة.
6. جودة اللغة.
7. تقعيد اللغة.
8. الأمن اللغوي .

---

[1] هدسون، علم اللغة الاجتماعي، ص 16.

[2] ينظر:

Antoine Meillet, Olivier Masson, Aperçu d'une histoire de la langue grecque, Librairie C. Klincksieck et Compagnie, paris, France, 1965, p 187.

[3] محمود جاد الرب، علم اللغة نشأته وتطوره، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 01، 1975 م، ص 66.

9. السياسة اللغوية، والتخطيط اللغوي .

وهذه القضايا كلها، تحضر فيها عناصر متعددة، منسجمة هي اللغات، والأفراد، والمجتمعات، والمؤسسات، وهذا التداخل المتعدد، والمركب، هو الذي يفسر ارتباط "علم اللغة الاجتماعي" بمجموعة من المجالات، لذا يبدو علم اللغة الاجتماعي، وكأنه يتخذ أشكالا مختلفة، لأنه ينطلق من علاقة جدلية تربط اللغة بالمجتمع، والمجتمع باللغة.

تعريف "التخطيط اللغوي"

لقد بدأ الاهتمام بالتخطيط اللغوي في مطلع خمسينيات القرن المنصرم، حيث تم التركيز على دور اللغة في بناء كيان الدول المستقلة حديثا، كما نجد ذلك واضحا بين طيات أبحاث "ويليام لاييوف" "*William Labov*"، و"جوشوا فيشمان" "*Joshua Fishman*"، "شارل فيرجسون" "*Charles Ferguson*"، و"داس جوبتا" " *Das Gupta*"، و"موشي نهير" "*Moshe Nahir*" وغيرهم، عام 1968 م، من خلال موضوع: "المشكلات اللغوية في الدول النامية".

عالج "التخطيط اللغوي" المشكلات اللسانية التي أدت إلى طمس الهوية اللغوية، والقومية لبعض الدول التي كانت مستعمرة، إذ حلت بعض اللغات العالمية "كالإنجليزية"، و"الفرنسية" محل اللغات القومية، والوطنية، والمحلية، مثلما وقع في بعض الدول الأفريقية، والآسيوية، حيث تم استبعاد اللغات المحلية في مجال بعض الوظائف، لذلك فإن "التخطيط اللغوي" قد سعى في هذه المرحلة إلى إيجاد حلول عملية للمشكلات اللغوية المطروحة، ثم اتجه الاهتمام في السبعينيات إلى إنشاء مؤسسات للتخطيط اللغوي على المستوى المحلي، والوطني، والدولي من أجل رسم السياسات اللغوية، والخطط اللازمة لتنمية اللغات، وتطويرها، واختيار أكثرها استعمالا في مجال التجارة، والعلاقات الدولية .

لقد برز "التخطيط اللغوي" من خلال تكاتف أبحاث علماء الاجتماع، والتربية، والإنسان، والاقتصاد، واللغة، والسياسة، وهذا ما جعل منه علما تشترك فيه جل التخصصات تكامليا، يقول العالم "هاوجن" "*Einar Haugen*" إن أول من استعمل مصطلح "التخطيط اللغوي" هو العالم "فنراخ" "*Uriel Weinreich*" عنواناً لندوة عُقدت في "جامعة كولمبيا" عام 1957 م، والحقيقة أن أول من كتب بطريقة علمية في هذا العلم وألف فيه هو العالم "هاوجن" في مقالته الموسومة بـ: "تخطيط اللغة المعيارية في النرويج الحديث"، عام 1959 م، ولقد عرف آنذاك "هاوجن" التخطيط اللغوي بأنه عملية تحضير الكتابة، وتقنينها، وتقعيد اللغة، وبناء المعاجم ليستدل، ويهتدي بها الكتاب، والأفراد في مجتمع غير متجانس لغويًّا [1].

أما "روبن جيون" "*Robin jeon*" يعتبر التخطيط اللغوي تغييرا متعمدا في اللغة، ورأى أنه تغيير في بنية اللغة وأصواتها، أو في وظائفها أو في كليهما، وذلك كما تقترح منظمات تم إنشاؤها لهذا الغرض، وبالتالي فالتخطيط اللغوي يتمحور حول إيجاد حلول للمشكلات اللغوية، ويتصف بصياغة، وتقييم البدائل لحل مشكلات اللغة، وتوفر

[1] *Haugen emar, planing a standart language in moderne orway, author, 1969, p 701.*

أفضل الخيارات المحتملة، وأكثرها فعالية" [1]، أما "ويستون" "*Weistein Bian*" فيرى أن التخطيط اللغوي يكمن في الجهود المستمرة الطويلة التي تخولها الدولة بهدف تغيير لغة ما أو بهدف تغيير وظائف تلك اللغة في المجتمع من أجل حلول للمشكلات المتعلقة بالاتصال والتفاهم بين أفراد المجتمع" [2].

"فالتخطيط اللغوي" هو ذلك النشاط الذهني الراقي الهادف، الذي يتوخى رسم المسار المستقبلي لوضع اللغة، واكتسابها، وهيكلها، واستخدامها عبر تشريعات، وقرارات، وآليات، وبرامج طويلة الأجل توجّه سلوك مستخدميها فرديا، وجماعيا؛ بطريقة معيارية مرنة تعين على حماية بنائها، واحترام سيادتها، وتعزيز وظائفها، وتحسين إسهامها في صيانة الهوية، والوحدة، والذاكرة التراكمية، وتقدم العلوم، وتنمية المجتمع؛ في سياق يتفاعل بروح المبادرة، والابتكار مع ثورات المعرفة، والاتصال، والتقنية" [3].

بالتمعن في فحوى التعريفات نجد مجموعة من النقاط تركز عليها عملية التخطيط مهما كان هدفها، وهي:

1. التخطيط اللغوي عملية تمس نوعا هاما من نشاطات الإنسان التي تلعب فيه دورا أساسيا في التواصل الاجتماعي، والتنمية الاجتماعية، والحضارية.
2. التخطيط اللغوي عملية اجتماعية تنطلق من المجتمع، وتنتهي فيه.
3. التخطيط اللغوي آلية فاعلة في توجيه حضارة، أو بنائها، أو حتى إلغائها، وذلك بإحياء لغة، أو القضاء عليها.
4. لعل أهم محطات التخطيط اللغوي بل؛ وأخصب ميدان لترجمة اللغة واقعا لأجل مسعى خدمة اللغة الهدف، وفق التخطيط اللغوي للغة العربية.

إذن فـ "التخطيط اللغوي" هو حزمة اعتقادات، وأفكار، وتشريعات، وقواعد تغيير، وممارسات بغية إحداث تغيير "إيجابي" مستهدف في استخدام اللغة، أو توقيف تغيير "سلبي" محتمل فيه، ويعبران عنه بأنه جهود مبذولة من قبل البعض من أجل تعديل السلوك اللغوي في أي مجتمع لسبب ما، ومن ذلك المحافظة على ثقافة المجتمع، وحضارته عبر صيانة لغته، وقد تكون هذه الجهود على المستوى الكلي *Macro*، أو الجزئي *Micro* ، مع التنويه بأن المستوى الأخير بدأ يلقى اهتماماً أكبر في الأدبيات العلمية الغربية [4].

---

[1] *Robin jeon and H. jermaudd, can language be planed sociolinguistics theory and practice for developing nation, Honolulu, the university pers of hawai, 1971, p 211.*

[2] *Weistein Bian, language planning francophone, Africa language problems and language planning,*
1980, p 55.

[3] – ينظر: روبرت كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ترجمة: خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثقافة العام، طرابلس، ليبيا، 2006 م، ص 69.

[4] – ينظر:

Piers Philip Numa Markee, An Appropriate Model of Communicative Course Design, Unpublished Doctoral Dissertation submitted to the Program in Applied Linguistics, University of California al Los Angeles, 1986, p 8.

ولعل "التخطيط اللغوي" يهتم أكثر بالأطر الثقافية، والمحددات المجتمعية، والسياسية، والاقتصادية، والعلمية، والتقنية، والمعلوماتية، في مسعى لتثبيت أركان اللغة، والمحافظة عليها، وصيانتها، وتعزيز وظائفها، واستخداماتها، وزيادة منسوب اعتزاز أهلها بها على كافة المستويات الأسرية، والمجتمعية، والقطرية، والقومية [1].

ويهدف التخطيط اللغوي الإسهام في تحقيق قدر عال من:

1 – التنقية اللغوية "الداخلية والخارجية".

2 – المحافظة على اللغة، وعدم اندثارها.

3 – الإصلاح اللغوي.

4 – المعايرة اللغوية.

5 – الانتشار اللغوي.

6 – تحديث المعاجم.

7 – توحيد المصطلحات.

8 – تيسير الأساليب اللغوية.

9 – تعزيز الوظيفة الاتصالية للغة.

10 – الصيانة اللغوية.

11 – تيسير اللغة لبعض ذوي الحاجات الخاصة "كالعميان، والصم، والبكم".

و"التخطيط اللغوي" هو حقل معرفي "متداخل التخصصات" "*Interdisciplinarité*" [2]؛ أي: أنه يستقي أصوله، ومبادئه من علوم شتى كاللغة، واللسانيات، والإدارة، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والتربية، وحتى السياسة، ويتوجب علينا أن ندعم هذا التداخل المعرفي إن أردنا أن نفيد من هذه العلوم بطريقة إثرائية تكاملية، ولعله من الضرورة الإفادة من علم الإدارة للإسهام في بناء الإطار المنهجي للبعد التفكيري في الفعل التخطيطي اللغوي على وجه التحديد، وذلك بالاتكاء على الأدبيات العلمية، والممارسات الجيدة في حقلي "الإدارة الاستراتيجية"، و"التخطيط الاستراتيجي" [3].

من خلال هذا التعريف نلمح نوعا من التواشج العضوي بين موضوعي "التخطيط اللغوي" و"السياسة اللغوية"؛ إذ يندر أن نجد إسهاماً علمياً يعالج التخطيط دون أن يعرج على السياسة، والفرق بينهما يكمن بشكل جوهري في أن "السياسة اللغوية" تُضَمَّن بطريقة أو بأخرى في الوثائق الرسمية التي تعتمدها الحكومات إزاء اللغة الرسمية، وحقوقها،

---

[1] *Joan Rubin, Can Language Be Planned ? Sociolinguistic Theory and Practice for Developing Nations, University press of Hawaii, Honolulu, 1971, p 361*

[2] فواز عبد الحق الزبون، دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها، أعمال مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، الأردن، العدد 50، 2009 م، ص 86.

[3] ينظر: نهاد الموسى، قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، دار الفكر، عمان الأردن، 1987 م، ص 30.

وامتيازاتها، وكل ما يصونها، ويحافظ عليها، واستخداماتها في الحياة، والتعليم، والتجارة، والإعلام وغيره، وأما "التخطيط اللغوي" فيشير إلى الجهود التي تبذل لتحقيق هذه السياسة في أرض الواقع، على أن بعض الباحثين يقررون بأن "السياسة اللغوية" غالباً ما تتخذ شكلاً ضمنياً في الدساتير، والتشريعات في ظل ضعف أو غياب "التخطيط اللغوي".

هنالك ثلاثة أنواع متداخلة مترابطة "للتخطيط اللغوي"، ومن المفيد استعراضها مع الإشارة إلى التخصصات التي يمكن أن تسهم في كل نوع منها [1]:

أولا: تخطيط هيكل اللغة : "*Corpus Planification*" هذا النوع من التخطيط يشتغل على الأبعاد الداخلية للغة ذاتها، حيث يعنى بالجوانب اللغوية الصرفة، ومن ذلك ما يتعلق بالقواعد والأساليب، والكلمات، والمصطلحات، والمعاجم، والإبداع، و"الاقتراض اللغوي"، بما في ذلك الاعتراف الرسمي بالكلمات الدخيلة ونحو ذلك، ويعد اللغويون، واللسانيون الأقدر على هذا التخطيط نظراً لانطوائه على أبعاد لغوية تخصصية.

ثانيا: تخطيط وضع اللغة "*Planification du statut*": يركز هذا اللون من التخطيط على الأبعاد الثقافية، والمجتمعية ذات الصلة بوضعية اللغة، ومكانتها، ومنسوب احترامها في المجتمع، ويدخل في ذلك ما يتعلق بوضع اللغة، ودرجة إلزامية استخدامها كونها اللغة الرسمية، أو اللغة المستخدمة في هذا المجال أو ذاك، ويمكن للسانيين، وعلماء الإدارة، والنفس، والاجتماع أن يقدموا إسهامات ملموسة في هذا المجال التخطيطي.

ثالثا: تخطيط اكتساب اللغة "*Planification d'acquisition*" : ويتمحور هذا الضرب من التخطيط على العوامل المتصلة بمسائل اكتساب، أو إعادة اكتساب اللغة "الأولى أو الثانية"، والمحافظة عليها وصيانتها، وهذا التخطيط هو ميدان المتخصصين في اللسانيات، واللغة، والتربية، وعلم النفس.

ويقرر البعض أن هذه الأنواع من التخطيط تستلزم الإجابة على ثمانية أسئلة:

1 – من الذي سيقوم بالتخطيط اللغوي ؟.

2 – ما السلوكيات، أو الأبعاد اللغوية التي سيتم التأثير عليها، أو توجيهها ؟.

3 – ما الشريحة المستهدفة من عملية التخطيط ؟.

4 – ما الإطار الزمني لهذا التخطيط ؟.

5 – ما الظروف المحيطة بالفعل التخطيطي ؟.

6 – ما الوسائل، والآليات التي سيتوسل بها ؟.

7 –كيف سيتم صناعة القرار ؟.

---

[1] *Voir: Yasir Suleiman, The Arabic language and national identity: a study in ideology, Edinburgh University Press Ltd, Edinburgh, Scotland, 2003, p 23.*
Juan Cobarrubias and Joshua Fishman, Progress in language planning, International perspective, Volume 31 de Contributions to the Sociology of Language, Walter de Gruyter, Berlin, Allemagne, 1983, P 60 / 75.
Robert Cooper, Language Planning and Social Change. Cambridge University Press, Cambridge, England, 1989, P 189,190.

8 – ما الآثار المتوقعة من هذا التخطيط ؟.

ولعل "عملية التعريب" و"التخطيط اللغوي" في البلاد العربية يطرح هو الآخر عدة أسئلة [1]:

أ – هل الشعوب العربية واعية بقضية اللغة العربية، والتعريب، وما ينتج عن عمل المجامع اللغوية من مصطلحات، ورموز، ومفردات، وتراجم كتب علمية ؟ .

ب – كيف يستطيع الإعلام العربي أن يساهم في ترويج الوعي اللازم بالنسبة لمشروع النهضة اللغوية ؟.

ت – هل هناك رغبة أكيدة لدى الشعوب العربية لتعميم اللغة العربية، والاهتمام بقضية التعريب ؟.

ث – هل تستطيع المجامع العربية تقديم منتجات تحد من فوضى الترجمة، والمصطلحات، والتسول، وتؤدي إلى التقدم، والتطور ؟

ج – هل يمكن تنفيذ مشروع نهضة عربية تحدث تنمية شاملة في مجال اللغة، والتعريب ؟

ح – ما هي وجوه الرفض، والقبول عند بعض الشعوب العربية بالنسبة لقضية اللغة العربية، والتعريب ؟

خ – هل هناك علاقة بين مسألة الوعي القومي، ومشروع النهضة العربية في أبعادها اللغوية، والوطنية ؟

بناء على ما تقدم فإنّ التخطيط اللغوي جزء لا يتجزأ من سياسة الدولة في حفظ مكانتها بين أمم العالم المعاصر الذي يتميز بصراعات اقتصادية، وتجارية بل وحضارية، حيث تلعب فيه اللغة الدور الخطير والهام في بلورة خطط هذه الدول، والأمم، ثم إنّ هذا الدور الذي تلعبه لم يكن جديد عصرنا بل قديم قدم الاحتلال، والغزو، والاحتكاك بين الشعوب، لكن ما يميزه في عصرنا هو فعاليته السريعة، بمساعدة عدة عوامل لم تكن موجودة قبلا، والمتمثلة في التكنولوجيا الرقمية، والإعلام.

إن التخطيط اللغوي هو آلية فاعلة لا بد منها في كل عمل استراتيجي يهدف إلى الحفاظ على اللغة العربية، حيث ولا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار خلال التأسيس لعميلة التعليم والتعلم، من خلال مدخلين: الأول: مدخل لتجسيد التخطيط اللغوي حفاظا على اللغة العربية في ظل التعدد اللغوي، والثاني: مدخل لتفعيل نتائج التخطيط اللغوي، فمنه الانطلاقة وإليه ترجع الفائدة الكبرى، فالتخطيط للحفاظ على اللغة العربية هو حفاظ على تطويرها، ووظيفتها في الإطار البيداغوجي التعليمي.

مصادر ومراجع المحاضرة:

1. جون لويس كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة حسن حمزة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 01، 2008 م .
2. خليفة الميسوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الآمان، الرباط، المملكة المغربية، ط 01، 2013 م.

[1] ينظر: عبد السلام مسدي، الهوية العربية والأمن اللغوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2014 م، ط 01، ص 20، 21.

3. روبرت كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ترجمة: خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثقافة العام، طرابلس، ليبيا، 2006 م.
4. عبد السلام مسدي، الهوية العربية والأمن اللغوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، ط 01، 2014 م.
5. فواز عبد الحق الزبون، دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها، أعمال مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، الأردن، العدد 50، 2009 م.
6. محمود جاد الرب، علم اللغة نشأته وتطوره، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 01، 1975 م.
7. مصطفى لطفي، اللغة العربية في إطارها الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، ط 01، 1976 م.
8. نهاد الموسى، قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، دار الفكر، عمان الأردن، 1987 م.
9. هادي نهر، علم اللغة الاجتماعي عند العرب، مطبوعات جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، ط 01، 1988 م.
10. هدسون، علم اللغة الاجتماعي، ترجمة محمود عياد، مراجعة نصر حامد أبو زيد ومحمد أكرم سعد الدين، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 02، 1990 م.

المراجع الأجنبية:

1. *André Martinet, mémoires d'un linguiste vivre les langues, Quai Voltaire, paris, France, 1993.*
2. *Antoine Meillet, Olivier Masson, Aperçu d'une histoire de la langue grecque, Librairie C. Klincksieck et Compagnie, paris, France, 1965..*
3. *Haugen emar, planing a standart language in moderne orway, author, 1969.*
4. *Joan Rubin, Can Language Be Planned ? Sociolinguistic Theory and Practice for Developing Nations, University press of Hawaii, Honolulu, 1971.*
5. *Joseph Vendryes, langage oral et langage par le geste en grammaire psychologis, Presses universitaires de France, paris, France, 1950.*
6. *Juan Cobarrubias and Joshua Fishman, Progress in language planning, International perspective, Volume 31 de Contributions to the Sociology of Language, Walter de Gruyter, Berlin, Allemagne, 1983.*
7. *Louis-Jean Calvet & Antoine Meillet, La politique Linguistique et L' Europe, Paris, France, 1993.*
8. *Piers Philip Numa Markee, An Appropriate Model of Communicative Course Design, Unpublished Doctoral Dissertation submitted to the Program in Applied Linguistics, University of California al Los Angeles, 1986.*
9. *Robert Cooper, Language Planning and Social Change. Cambridge University Press, Cambridge, England, 1989.*
10. *Robin jeon and H. jermaudd, can language be planed sociolinguistics theory and practice for developing nation, Honolulu, the university pers of hawai, 1971.*

11. *Weistein Bian, language planning francophone, Africa language problems and language planning,1980.*
12. *Yasir Suleiman, The Arabic language and national identity: a study in ideology, Edinburgh University Press Ltd, Edinburgh, Scotland, 2003.*

المحاضرة الثانية

بدايات استعمال التخطيط اللغوي ومن وظفه من العلماء الأجانب والعرب.

توطئة:

إن قضية تطوير اللغة من أهم القضايا التي تشغل بال الناطقين بها، ومن أسمى غايات، ومرامي المجتمعات، وأكبر أهداف الدول، والمؤسسات العلمية، والثقافية؛ لأن النهوض بها نهوض بالمجتمع كله، وتطورها يسهم في تطوير المجتمع، وتقدمه، وانتشار الوعي، والثقافة، والمعرفة، فاللغة ليست أداةً للتعبير فحسب، ولا وسيلة للتواصل بين الأفراد، ولا شأنًا من شؤون العلم، والثقافة، والتدريس، لكنها شأن من شؤون الهوية، والأمن القومي، والسيادة الوطنية، والاستقرار الاجتماعي، والنفسي، حيث اللغة مؤلف رئيس من مؤلفات الهوية في كلّ بلد، أو وطنٍ، أو أمة، بل الهوية مفهوم ذو دلالة لغوية، واجتماعية، وثقافية، يعني الإحساس بالانتماء إلى أركان الهوية التي هي الدين، والثقافة، والاجتماع، أما اللغة فهي الناطق الرسمي بلسان الهوية، ووسيلة إدراك العالم، وتصنيف المجتمعات.

واللغة العربية من اللغات الطبيعية، ولذا فهي محكومة بعوامل التغير والتطور الذي يصيب جميع اللغات، ولم يعد ممكنا تركها تتطوّر، وتتّخذ الشكل الذي تريده دون تدخل مقصود، من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية، وعدم التدخل في اللغة بشكل مؤسسيّ وفعّال، يؤدي إلى ضعف الفصحى، وانتشار اللهجات.

لذلك نرى اهتمام الدول الأوروبية "بالتّخطيط اللّغوي" في وقت مبكر جدا [1]، وهناك العشرات من الدول التي خططت للغتها، وعملت على التأثير فيها، والتأثير في وظيفتها، ومكانتها داخل المجتمع، وجعلت لذلك مؤسسات وميزانيات خاصة، على خلاف أغلب الدول العربية التي لم تتعد عقد المؤتمرات، والندوات في هذا المجال، ولم يكن هناك من سياسة فاعلة على أرض الواقع، لعلاج الواقع اللغوي السيّء.

بدايات "التّخطيط اللّغوي" عند العرب:

إن نشاط "التّخطيط اللّغوي" قديم جدا، ومستمر منذ زمن بعيد، قدم اللغة الإنسانية يقول "كلود ليفي شتراوس" "*Claude Lévi-Strauss*": "إننا حين نقول الإنسان فإننا نعني اللغة، وحين نقول اللغة فإننا نقصد المجتمع" [2]، ولا أدل على قدمه في اللغة العربية من إقدام رسول الله "صلى الله عليه وسلم" على تشجيع تعلم القراءة والكتابة لأبناء المسلمين في سبيل محو الأمية في المجتمع الإسلامي، وذلك بعتق أسرى المشركين في غزوة بدر، ممن لم يكن معهم مال، وكان يعرف القراءة والكتابة، فكان فداؤه أن يعلم بعض أبناء المسلمين القراءة والكتابة، فعن "عبد الله بن عباس" "رضي الله عنهما" قال: قال رسول الله "صلى الله عليه وسلم": (كَانَ نَاسٌ مِنْ الْأَسْرَى يَوْمَ بَدْرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِدَاءٌ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلّى الله عليه وسلّم فِدَاءَهُمْ أَنْ يُعَلِّمُوا أَوْلَادَ الْأَنْصَارِ الْكِتَابَةَ) [3].

---

[1] ينظر: فواز عبد الحق الزبون، مرئيات التخطيط اللغوي: عرض ونقد، أعمال مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، الأردن، العدد 51، 1996 م، ص 106.

[2] كلود ليفي شتراوس، الأنثروبولوجيا البنيوية، ترجمة مصطفى صالح، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سوريا، 1983 م، ص 90.

[3] ابن كثير، جامع المسانيد والسنن، تح عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2012 م، ج 30، ص 8807، حديث رقم: 2253.

ولعل التخطيط اللغوي عند العرب قد يسبق هذه الحادثة ولا أدل على ذلك الأسواق الكثيرة [1] والتي أقامها العرب والتي كانت منتشرة في بلادهم أيام الجاهلية والإسلام [2]، وفي الإسلام أصبحت لهم أسواق أخرى كالتي ذكرها "الجاحظ" في "الحيوان"، ويعد "سوق عكاظ" [3] المعرض العربي العام، والأكثر شهرة أيام الجاهلية، فهي مجمع أدبي لغوي رسمي عريق أصيل، له محكمون تضرب عليهم القباب، فيعرض شعراء كل قبيلة عليهم شعرهم، وأدبهم، فما استجادوه فهو الجيد، وما بهرجوه فهو الزائف، ويوجد حول هذه القباب الرواة والشعراء من كافة البلاد العربية، فما إن ينطق الحكم بحكمه، حتى يتناقل أولئك الرواة القصيدة الفائزة، فتسير في أغوار الجزيرة العربية، وأنجادها، وتلهج بها الألسن في البوادي، والحواضر، ويحمل إلى هذه السوق التهامي، والحجازي، والنجدي، والعراقي، واليمامي، واليمني، والعماني، كل ألفاظ حيه، ولغة قطره، فما تزال "عكاظ" بهذه اللهجات نخلاً واصطفاء حتى يتبقى الأنسب الأرشق، ويطرح المجفو الثقيل [4].

ولعل لهذه الأسواق الأثر البالغ في توحيد اللغة العربية [5] ، وساعدت على انتشار اللغة القرشية في جميع أنحاء الجزيرة العربية خلال الفترة الأخيرة من العصر الجاهلي، وتكلمت بها كل القبائل العربية، فالمعلوم أن اللغة العربية انقسمت منذ أقدم العصور إلى لهجات كثيرة، حيث اختصت كل قبيلة، وكل جماعة متحدة في ظروفها الطبيعية، والاجتماعية بلهجة من هذه اللهجات، وقد أتيح لهذه اللهجات المتعددة فرص كثيرة للاحتكاك بفضل هذه الأسواق، والتجارة، وتبادل المنافع، ومجاورة القبائل العربية بعضها البعض، وتجمعها في هذه الأسواق، والحروب الأهلية، "إذ توحدت كل القبائل على لهجة قريش التي استأثرت بميادين الأدب في مختلف القبائل العربية" [6].

هذا بالإضافة إلى تخطيط الصحابة لتدوين القرآن الكريم، وجمعه، وهو باب مهم في التخطيط اللغوي، فلقد كان ظهور الإسلام في مكة إيذاناً بنهضة كتابية عظيمة، تتمثل في حرص النبي "صلى الله عليه وسلم" على تدوين القرآن الكريم منذ بدء نزوله، وتعلُّم الصحابة "رضي الله عنهم" للكتابة، والأدلة على أن القرآن الكريم كتب كله بين يدي النبي

---

[1] لعل من أبرزها: سوق الرابية، سوق المشقر، سوق دومة الجندل، سوق ذي المجاز، سوق مجنة، سوق نطاة خيبر، سوق هجر.

[2] ينظر: سعيد الافغاني، أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، نور حوران للدراسات والنشر والترجمة، درعا، سوريا، دار العراب للدراسات والنشر والترجمة، دمشق، سوريا، 2017 م، ص 23 وما بعدها.

[3] "سوق عكاظ" أحد الأسواق الثلاثة الكبرى في الجاهلية بالإضافة إلى "سوق مجنة"، و"سوق ذي المجاز"، تعود بدايته إلى 501 للميلاد، وكانت العرب تأتيه لمدة 20 يوما من أول ذي القعدة يبيعون فيه البضائع، ويلقون القصائد إلى يوم 20 من الشهر، ثم تسير إلى "سوق مجنة" فتقضي فيه الأيام العشر الأواخر من شهر ذي القعدة ثم تسير إلى "سوق ذي المجاز" فتقضي فيه الأيام الثمانية الأولى من شهر ذي الحجة ثم تسير إلى حجها، و"سكان سوق عكاظ" الأوائل هم "قبيلة عدوان" و"قبيلة هوازن".

[4] ينظر: سعيد الافغاني، أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، ص 191 وما بعدها.

[5] ينظر: أحمد الهاشمي، جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب، تح جمعة الحسن، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 01، 2005 م، ص 434.

[6] علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط 02، 2000 م، ص 78.

"صلى الله عليه وسلم" كثيرة على ذلك [1]، ولا أدل على ذلك من إقدام الخليفة الثالث "عثمان بن عفان" "رضي الله عنه" بجمع "القرآن الكريم" في مصحف واحد، وإتلاف بقية المصاحف، فهذا تدخل بهدف تقنين العربية، التي هي لسان "القرآن الكريم"، وحفظ، وتوحيد "النص القرآني" – بتوحيد اللغة – الذي حكم بسيادة "لغة قريش" [2] على بقية اللهجات العربية التي كانت متداولة قبل نزول القرآن.

والتخطيط لجمع القرآن الكريم قاد الصحابة إلى جمع أحاديث رسول الله "صلى الله عليه وسلم" بعد أن زال الخوف، وأمن اللبس، والاختلاط بين القرآن والأحاديث، وقد اتبع أهل الحديث تخطيطاً فريداً من نوعه في تدوين الأحاديث، ومن أهم هذه الأنواع ما الكتب المصنفة على الأبواب الفقهية، والكتب المرتبة على أسماء الصحابة، الكتب التي رتبت فيها الأحاديث على حروف المعجم بحسب أوائلها، وكتب الزوائد، وكتب التخريج، وكتب الأجزاء، والكتب المصنفة في العلل، ومن أبواب التخطيط كذلك تدوين التاريخ الهجري والذي يبدأ من هجرة رسول الله "صلى الله عليه وسلم" من "مكة" إلى "المدينة"، وتعد هذه الهجرة التاريخية الهامة نقطة تحول في تاريخ المسلمين [3].

وكذلك يُعدّ أمر الخليفة الأموي "عبد الملك بن مروان" [4] بأن تترجم الدواوين إلى العربية، وأن تصبح العربية هي اللّغة الرسمية في إقليم "فارس"، و"بلاد الشام"، و"مصر"، مثالاً آخر على رسم السّياسة اللّغويّة، وتحديد وظائف اللّغة.

زد على ذلك فقد شهدت فترة حكم الخليفة "عبد الملك بن مروان" تعريبا في العملة بعد أن أمر بضربها معَ صورة الخليفة، وشهادة الإسلام، بدلاً من اللغة الرومانية مع صورة "هرقل" كما كان في السابق [5]، حيث كانت تضرب النقود المتداولة في الدولة بالبلاد الأجنبية، وكان قطر هذا الدينار 20 ملم بوزن 04 غرامات ذهب، وهو أول دينار إسلامي تم سكّه في التاريخ، منقوشاً بشهادة "لا إله إلا الله وحده لا شريك له" [6]، ويسمى كذلك "دينار 77" لأن الخليفة الأموي الخامس، "عبد الملك بن مروان"، سكه في "دمشق" ذلك العام الهجري المصادف 690 م.

---

[1] ينظر: مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، مراجعة محمد سعيد العريان، مكتبة الإيمان للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 02، 1997 م، ج 01، ص 80، 81، 82.

[2] الزركشي، البرهان علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، مصر، ج 01، ص 236.

[3] الطبري، تاريخ الطبري تاريخ الرسل والملوك. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1967، ط 02، ج 02، ص 388.

[4] أبو الوليد عبد الملك بن مروان القرشي (26 هـ – 86 هـ) الخليفة الخامس من خلفاء بني أمية، والمؤسس الثاني للدولة الأموية، ولد في المدينة وتفقه فيها علوم الدين، وكان قبل توليه الخلافة ممن اشتهر بالعلم، والفقه، والعبادة، وكان أحد فقهاء المدينة الأربعة، قال "الأعمش" عن "أبي الزناد": "كان فقهاء المدينة أربعة: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وقبيصة بن ذؤيب، وعبد الملك بن مروان"، استلم الحكم بعد أبيه مروان بن الحكم سنة 65 هـ الموافق 684 م، وحكم دولة الخلافة الإسلامية واحدًا وعشرين عامًا.

[5] الماوردي، الأحكام السلطانية، تح أحمد جاد، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2006 م، ص 153.

[6] عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط 04، 1982 م، ص 31، 32.

وبعد خلافة "عبد الملك بن مروان" بقليل تم تعريب كل الدواوين بما فيها "ديوان الخراج"، وقد كان ذلك في زمن الخليفة "عبد الله بن عبد الملك بن مروان" [1]، ولعل من أهم أسباب تعريب الدواوين ما يلي [2]:

1 – اتمام صبغ الدولة بالصبغة العربية بعد ان تحققت حركة الاصلاح النقدي لأن حركة التعريب كانت مظهرا من مظاهر وجود الدولة وسيادتها كما تولى أشخاص غير عرب زمام الإدارة في الدولة العربية، ولعل ذلك كان مخالفا لأسس وكيان الدولة القومي.

2 – كان الاختلاف في لغات الدواوين يفتت نظام الدولة الاقتصادي، ويعيق ادارتها المالية لذا كانت حركة تعريب الدواوين دعما للمركزية العربية في النواحي الإدارية، والاقتصادية، وتصحيحا للنظام القديم.

3 – تحرير النظم الادارية والمالية من الخضوع للسيطرة العنصرية أو الشعوبية المحلية مما يؤكد سيادة الدولة سياسيا على البلاد المغلوبة.

4 – تقييم اللغة العربية، ورفع مركزها، واتخاذها لسانا حضاريا للأمة الإسلامية، والعربية، وللشعوب التي خضعت لها.

ومن أهم نتائج حركة تعريب الدواوين ما يلي:

1 – أصبحت اللغة العربية اللغة الرسمية في الدولة، وقد ساعد ذلك على تقلص نفوذ "أهل الذمة" "*Dhimmi*" [3] بعد أن انتقلت مناصبهم إلى أيدي المسلمين من العرب نتيجة التعديل في الدواوين المحلية سوء كان من ناحية اللغة أم من ناحية الموظفين الذين يعملون في هذه الدواوين، ثم أخذت طبقة الكتاب تظهر منذ ذلك الحين من العرب والمسلمين، وترتب على ذلك انقراض اللغات الفارسية، والرومية، والقبطية.

2 – انتشرت اللغة العربية انتشارا واسعا في العالم الإسلامي، وأصبحت لغة الفكر، والحضارة في أجزاء كثيرة من الامبراطورية العربية وأقبل الموالي، وغيرهم على تعلمها، واتقانها.

3 – كانت حركة التعريب أول عملية ترجمة منظمة أدت إلى نقل الكثير من الاصطلاحات الرومية، والقبطية كما نشطت أيضا الترجمة من اليونانية، والفارسية، والهندية إلى اللغة العربية.

يتبين من ذلك أهمية "التخطيط اللغوي" والذي بواسطته أصبحت اللغة العربية لغة مزدهرة في العصر الأموي، وكان مقياس التعلم عندهم أن يكتب الرجل العربية، ويقرأها، ويتقن السباحة، والرماية، كما أصبحت اللغة العربية أداة تفاهم في

---

[1] أبو هلال العسكري، الأوائل، تح محمد السيد الوكيل، دار البشير للثقافة والعلوم الإسلامية، القاهرة، مصر، ط 01، 1989 م، ص 205.

[2] ينظر: ابن النديم، الفهرست، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص 203، وينظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 203.

[3] أهل الذمة هو مصطلح فقهي إسلامي يقصد به كلا من "النصارى"، و"اليهود" أهل الكتاب، وأصحاب الديانات الأخرى الذين يعيشون تحت الحكم الإسلامي، أو في البلاد ذات الأغلبية المسلمة، والمقصود بأنهم "أهل ذمة" هو كونهم تحت الحماية الإسلامية، ومسؤولية الدولة، ولا تقصر الشريعة الإسلامية تلك المسؤولية على الدولة فقط، ولكن تصرفها أيضا على المواطن المسلم فلا يجوز للمسلم الاعتداء، أو الإساءة لأحد من "أهل الذمة" تحت عذر أنه من غير المؤمنين، فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو "رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا" عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا).

المشرق العربي، و"بلاد فارس"، و"الأناضول"، و"القوقاز"، و"الأندلس"، وجنوب "فرنسا"، و"مصر"، و"المغرب العربي"، إلى الشرق من "بلاد الصين"، وحلت كأداة للثقافة محل اللغات القديمة المستعملة من قبل تلك الأقطار مثل "القبطية" و"اليونانية" و"اللاتينية"، و"الفارسية".

ويمكن القول عميلة "التخطيط" للغة العربية فضلا في حركة التعريب في الدولة العربية بما استطاعت أن تشمله من دين، وقوانين، واقتصاد، وإدارة، وصناعة، وفلاحة، وعلم، وأدب، وثقافة وغيرها من شتى أنواع النشاط البشري في تكامله الفكري، والمادي، وهكذا نرى أن "اللغة العربية" لغة القران وأنها لغة حضارة زاخرة انبثقت في مراكز الحضارة الاسلامية "كبغداد"، و"دمشق"، و"القاهرة"، و"قرطبة"، وقد خدمت ظاهرة التعريب الدفاقة في الوطن الاسلامي.

وكل هذا الكلام لا ينسينا في الحركة التخطيطية لجمع اللغة العربية، والتخطيط لعلم النحو، والعروض، ونذكر هنا جهود "أبي الأسود الدؤلي" في نقّط المصحف، ووضع بعض أبواب النحو، وكذا رواة اللغة "كأبي عمر ابن العلاء"، و"حماد الراوية"، و"يونس بن حبيب الضبي"، و"خلف الأحمر"، و"أبو زيد الأنصاري" وغيرهم، فاللغة العربية على ما عليه اليوم هي ثمرة جهد لمثل هذا التخطيط لهؤلاء العلماء، وما بذلوه في جمع، وتدوين اللغة قصد حفظها، والحفاظ على سلامة استعمالها؛ فقد اعتمدت العرب – لجهلها بالكتابة – على الرواية، والمشافهة لحفظ تراثها، وتاريخها، وجعلت ذلك عادة لها في جاهليتها، وصدر إسلامها حتى وصلت من جراء هذا التعود على اكتساب ملكة في الحفظ، والاستظهار قلما تمتعت بها أمة غيرها في العالمين القديم والوسيط [1].

ومن جماليات التخطيط اللغوي عند رواة اللغة لم يتوسع إلا بعد جمع القرآن الكريم، وكتابته، وضمه في مصحف واحد، وحين جاء القرن الثاني، وتوقفت الفتوحات، وعم الاستقرار، انصرفت الجهود إلى جمع اللغة، والشعر، والتدوين المنظم لكل المعاني الدينية، والأدبية، ولم يبلغ القرن الثاني نهايته حتى كان التدوين قد بلغ أشده [2]، ومن ذلك جهود "الخليل بن أحمد الفراهيدي" في علم العروض، إذ توصل إلى هذه الدوائر العروضية من خلال ذكائه الخارق، ورسوخ قدمه في "علم الإيقاع"، و"الرياضيات"، وبفضل جهوده العظيمة التي لم تعرف الكلل، واستطاع أن يجمع جل الشعر العربي الذي قيل منذ العصر الجاهلي إلى عصره، واستقراه استقراء دقيقاً، أوصله إلى أن ينتمي إلى دوائر عروضية خمس، وكل دائرة تجمع عدداً من الأبحر المتشابهة، حيث حددها بخمسة عشر بحرًا، استعملها العرب في أشعارهم تحديداً دقيقاً شاملاً.

---

[1] تمام حسان، الأصول دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر العربي "النحو، فقه اللغة، البلاغة"، دار الثقافة، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 1991 م، ص 90.

[2] ينظر: أحمد محمد قدور، مدخل إلى فقه اللغة العربية، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط 01، 1993 م، ص 167/165.

بدايات "التّخطيط اللّغوي" عند الغرب:

في كل مرة يغزو فيها شعب لشعب آخر، يفرض المنتصر لغته على الآخر، وفي كل هجرة جماعية لمكان ما، يحدث أن تتأثر لغة المهاجر، والسكان الأصليين ببعضهم البعض، فهنا يحدث تغيير، وتأثير في اللّغة بشكل مقصود، أو عفوي، ومما حفز ظهور هذا المجال في العصر الحديث، هو تفكك الإمبراطوريات الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور دول جديدة، احتاجت إلى أن تستقل بلغتها، أو تدافع عنها، أو ترتقي بها، وتطورها.

ومن مظاهر اعتزاز الأمم بلغاتها الذود، والدفاع عن لغاتهم الوطنية، والوقوف أمام كل دخيل من أجل التقليل منه، أو نبذه، ولعل من الأمثلة على ذلك في العصر الحديث ما حدث في اللغة الألمانية في القرن العشرين؛ حيث تم تطهير منظم ومخطط لكلمات فرنسية دخيلة كان الزمان قد طال على قبول الألمانية لها.

وقد بدأ ظهور "التخطيط اللغوي" بشكل أكاديمي، ومؤسسيّ في العصر الحديث في عدة مناسبات، فكان أولها في محاضرة بعنوان: "الهندسة اللغوية"، لعالم أمريكي ألماني يدعى "يوريل فيندرا" "*Eurel Vendra*" سنة 1957 م، "بجامعة كولومبيا" "*Université Columbia*" – جامعة كولومبيا في مدينة "نيويورك" هي جامعة خاصة (أهلية) في "الولايات المتحدة الأمريكية"، انشئت قبل الثورة الأمريكية، واشتهرت بتخرج الساسة، وعلماء الاقتصاد الأمريكيين منها، كما خرّجت أكثر الحائزين على جائزة نوبل في العلوم من أي جامعة أميركية أخرى –، ثم أدخل العالم "فانراخ" "*Weireich*" مصطلح "التّخطيط اللّغوي" لأدبيات "علم الاجتماع اللغوي" من خلال كتابات الأمريكي "هاوجن" "*Haugen*" المتخصص في اللّسانيّات الاجتماعية في مقالة خصصها للوضع اللغوي النرويجي، وفي عام 1960 م كان موضوع تطوير اللّغة وحل مشاكلها أحد الموضوعات الرئيسية في مؤتمر "*Airlie House*" الذي عقد في "فيرجينيا" "*Virginie*"، ثم عقدت عدة مؤتمرات مشابهة منها المؤتمر الذي عقد سنة 1968 م عن مشاكل اللّغة في الدول النامية، والمؤتمر الذي عقد سنة 1971 م بعنوان: هل يمكن أن يخطّط للّغة ؟.

ويعد مصطلح "التخطيط اللغوي" حديثاً نوعاً ما، مقارنة مع المصطلحات التي كانت شائعة قبله، وربما كان مصطلح "الهندسة اللغوية" "*Ingénierie linguistique*" [1] أول تعبير تم استخدامه في أدبيات هذا الموضوع للدلالة على الأنشطة التي يمارسها المخططون اللغويون، وكان هذا المصطلح أكثر تكرارًا، وشيوعاً في الاستعمال من مصطلح

[1] *George Miller, Language Engineering, Journal of the Acoustical Society of America, United States, 22 (6), 1950, P 720- 725.*

"السياسة اللغوية" "*Politique linguistique*" [1]، كما كان أكثر تكرارًا من كل من مصطلحي: "التطور اللغوي" "*Linguistique évolutive*" [2]، و"التنظيم اللغوي" "*organisation linguistique*"، ويستخدم مصطلح "السياسة اللغوية" أحياناً مرادفاً لمصطلح "التخطيط اللغوي".

وقد اقترح "روبرت كوبر" "*Robert Cooper*" مصطلح "إدارة اللغة" "*Gestion des langues*" [3]، ولكن حداثة عهد هذا المصطلح لا تسمح بالحكم على ما إذا كان لقي قبولاً في الاستعمال أو لا.

والمصطلح الأكثر شيوعاً الآن هو: "التخطيط اللغوي" من بين كافة المصطلحات الموجودة، حيث وجد هذا المصطلح في عناوين الصحف الإخبارية المتخصصة، مثل: "نشرة أخبار التخطيط اللغوي" " *Language Planning*

---

[1] تملك العديد من الدول سياسة لغوية مصممة لدعم استخدام لغة معينة، أو مجموعة من اللغات، أو لتثبيطها، وعلى الرغم من أن الدول كانت تستخدم تاريخيا سياسات اللغة في معظم الأحيان للترويج لإحدى اللغات الرسمية على حساب لغات أخرى إلا أن العديد من الدول الآن لديها سياسات مصممة لحماية، وتعزيز لغاتها الإقليمية، والعرقية التي تتعرض استمراريتها للخطر، وفي الواقع إن وجود الأقليات اللغوية في الولاية القضائية يُعد تهديدا محتملا للتماسك الداخلي، وتدرك الدول أن توفير حقوق لغوية للأقليات قد يكون في مصلحتها طويلة الأمد باعتبارها وسيلة لكسب ثقة المواطنين في الحكومة المركزية، وسياسة اللغة هي ما تقوم به الحكومة رسميا إما من خلال التشريعات، أو قرارات المحاكم، أو السياسة لتحديد كيفية استخدام اللغات، أو تنمية المهارات اللغوية اللازمة لتلبية الأولويات الوطنية، أو لتأسيس حقوق الأفراد، أو المجموعات لاستخدام اللغات، والحفاظ عليها، ويختلف نطاق سياسة اللغة في الممارسة من ولاية إلى أخرى، ويمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أن سياسة اللغة عادة ما تعتمد على أسباب تاريخية مشروطة، وكذلك أيضا تختلف الدول في درجة الوضوح التي تنفذ بها سياسة لغة ما، كما يعد القانون الفرنسي "توبون" مثلا جيدا على سياسة اللغة الواضحة بالإضافة إلى ميثاق اللغة الفرنسي في "كيبك" "بكندا". ينظر:

Xabier Arzoz, The Nature of Language Rights, Journal on Ethnopolitics and Minority Issues in Europe, 2007, p 13.

Van der Jeught, EU Language Law, Europa Law Publishing, Groningen, Pays-Bas, 2015, p 15 .

[2] "اللغويات التطورية" أو "اللسانيات التطورية" "*Linguistique évolutive*" دراسة علمية لأصول، وتطور اللغات من ناحية دراسة اكتساب اللغة، والتركيز على اللغة كخصائص عامة، ومسلمات في مفهوم اللغة العام بخلاف تركيز علم اللسانيات التاريخية الذي يركز على لغة معينة، أو عائلة من اللغات، وإلى جانب اكتساب اللغة، والخصائص العامة للغة، وتعلم اللغة، تدرس "اللسانيات التطورية" أصول اللغة، العمليات التي تشكلت فيها اللغة من نظام التواصل قبل اللغوي إلى نظام التواصل اللغوي، والذي بدأ بشكل مبكر مع الانسان العاقل، وتجدر الإشارة إلى اختلاف اللسانيات التطورية عن تطور اللغة الذي هو مجال آخر يجيب بصورة عام عن كيفية وجود اللغة عند الانسان.

ينظر:

Gontier Nathalie, Selectionist approaches in evolutionary linguistics: an epistemological analysis, International Studies in the Philosophy of Science, 26 (1), 2012, 67/95.

[3] ينظر: روبرت كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ترجمة خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثقافة العام، سرت، ليبيا، 2006 م، ص 67، 68. 6

News letter"، وفي عناوين الدوريات المتخصصة، مثل: "المشكلات اللغوية والتخطيط اللغوي" " *Language problems and language planning*".

بناء على ما سبق فإن التخطيط اللغوي عند العرب بدأ منذ الجاهلية، حيث كان للعرب وعلى رأسهم "قريش" تنظيم سياسي معروف في الجاهلية، وكانوا يقيمون الأسواق العلمية، والأدبية المتعددة، ويتبارون في الشعر والكلام وغيرهما، زد على ذلك حث الرسول الكريم "صلى الله عليه وسلم" على تعلم أبناء المسلمين القراءة والكتابة، وجمع "عثمان بن عفان" "رضي الله عنه" للقرآن الكريم، وتدوين الصحابة للحديث النبوي الشريف، وتعريب "عبد الملك بن مروان" للنقد والدواوين، بالإضافة إلى جهود العلماء واللغويين "كأبي الأسود الدؤلي"، و"رواة اللغة"؛ إذ عالجوا مشاكل اللغة، ووضعوا لها الحلول المناسبة، والمعقولة من خلال نقط الكلمات، ووضع الحركات على الحروف، والإعجام، وغيرها من المسائل، كما أنهم العلماء عالجوا الأخطاء اللغوية، وبيّنوا أسبابها، وصححوها، ووضّحوا قواعدها، هذا دون أن ننسى جهود "الخليل بن أحمد الفراهيدي" في علمي النحو والعروض.

أما عند الغرب فلقد ظهر "التخطيط اللغوي" بشكل أكاديمي، ومؤسسيّ في العصر الحديث في عدة مناسبات بداية من خمسينيات القرن الماضي.

مصادر ومراجع المحاضرة:

1. ابن النديم، الفهرست، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
2. أبو هلال العسكري، الأوائل، تح محمد السيد الوكيل، دار البشير للثقافة والعلوم الإسلامية، القاهرة، مصر، ط 01، 1989 م.
3. أحمد الهاشمي، جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب، تح جمعة الحسن، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 01، 2005 م.
4. أحمد محمد قدور، مدخل إلى فقه اللغة العربية، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط 01، 1993 م.
5. تمام حسان، الأصول دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر العربي "النحو، فقه اللغة، البلاغة"، دار الثقافة، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 1991 م.
6. روبرت كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ترجمة خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثقافة العام، سرت، ليبيا، 2006 م.
7. الزركشي، البرهان علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، مصر.
8. سعيد الافغاني، أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، نور حوران للدراسات والنشر والترجمة، درعا، سوريا، دار العراب للدراسات والنشر والترجمة، دمشق، سوريا، 2017 م.

9. الطبري، تاريخ الطبري تاريخ الرسل والملوك. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 02، 1967 م.
10. عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط 04، 1982 م.
11. علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط 02، 2000 م.
12. فواز عبد الحق الزبون، مرئيات التخطيط اللغوي: عرض ونقد، أعمال مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، الأردن، العدد 51، 1996 م.
13. ابن كثير، جامع المسانيد والسنن، تح عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2012 م.
14. كلود ليفي شتراوس، الأنثروبولوجيا البنيوية، ترجمة مصطفى صالح، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سوريا، 1983 م.
15. الماوردي، الأحكام السلطانية، تح أحمد جاد، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2006 م.
16. مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، مراجعة محمد سعيد العريان، مكتبة الإيمان للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 02، 1997 م.

المصادر باللغة الأجنبية:

1. *George Miller, Language Engineering, Journal of the Acoustical Society of America, United States, 1950.*
2. *Gontier Nathalie, Selectionist approaches in evolutionary linguistics: an epistemological analysis, International Studies in the Philosophy of Science, 2012.*
3. *Van der Jeught, EU Language Law, Europa Law Publishing, Groningen, Pays-Bas, 2015.*
4. *Xabier Arzoz, The Nature of Language Rights, Journal on Ethnopolitics and Minority Issues in Europe, 2007.*

المحاضرة الثالثة

اهتمام التخطيط اللغوي بمعالجة المشكلات اللغوية التي نجمت عن طمس الهوية اللغوية والقومية.

توطئة:

تشكل اللغة دورا حيويًا في صناعة المجتمعات، لأنها وسيلة التعبير، والتواصل، والوجود، فهي أداة توحيد الأمّة فكريًا، وحضاريًا، وسياسيًا بما تحمله من مقومات الهوية الفردية، والاجتماعية، والثقافية، فاللغة هي الأساس الأوّل في التكوين الثقافي، والسياسي لأي مجتمع، لذلك عدّت ظاهرة اجتماعية بامتياز، تبلور أفكار هذا المجتمع، وتعمل على تشكيلها، فلا فكر دون لغة، ولا مجتمع دون لغة؛ إذ تعبّر عن رؤيته الخاصة للعالم، وتميّزه عن غيره من المجتمعات الأخرى، فهي ليست جزءا من كيان الأمّة فقط، بل بصمة من بصمات الفرد التّي تحددّ شخصيته، وهويّته بكلّ دقّة.

لذلك تتبوء قضية اللغة والهوية مكانة مركزية لا بعدّ ها نظرية فكرية ذات أبعاد فلسفية، وأنثروبولوجية، بل بصفتها قضية علمية، وقضية سياسات تنفيذية، وتربوية بالأساس، لذلك فاستخدام اللغة من عدمه في عملية التدريس جزء من صناعة الهويات، وتحدّد الهوية اللغوية بأبعادها الأنثروبولوجية، أو التاريخية، أو الحضارية، أو حتّى السياسة السيادية، أو اللغوية المتعلقة بالخصائص الذاتية للغة، وجاذبيتها، أو مكانتها الجيواستراتيجية ...، فالهوية الفرديّة، والاجتماعيّة تتوسّطان اللغة، فالسّمات اللّغويّة حبل يربط الفرد بالهويّات الاجتماعيّة، كما تخلق اللّغة هويّات الأفراد لأنّها تمثّل سندا سلوكيّا معبّرا عن كينونته، ووجوده.

إلاّ أنّ اختيار هوية لغوية معينة يرتبط بصفة متميّزة بالممارسة والّتفعيل في ميدان التعليم، بل إنّ الاختيارات اللغوية غالبًا ما تمليها المنفعة المادية، أو الرمزية، أو حتّى الفكرية، والحضارية، وتدعونا هذه الأبعاد إلى الجمع بين تصوّر اللغة على أنه شكل ذهني معرفي بالأساس، كما عند "تشومسكي" "*Noam Chomsky*"، أو وسيلة للتواصل كما عند "الوظيفيين"، وبين كونها موضوعًا مجتمعيًا سياسيا، واقتصاديا، وذاتيا، يصبح معه الفعل اللغوي عملاً كما عند "أوستين" "*John Langshaw Austin*"، أو حدثًا سلطويًا واقتصاديًا كما عند "بورديو" "*Pierre Bourdieu*" ... ، وقد تكون مختلف هذه المقاربات ذات فائدة في تعليم اللغة لكونها تجمع بين ذات اللغة، وذات المتعلّم، وإن كانت المقاربة التربوية لأشكال الهوية غالبًا ما تدرس ضمن إطار "اللسانيات الاجتماعية" "*Sociolinguistique*"، وخاصة ما يتعلّق منها "بسوسيولسانيات التعليم" "*Sociolinguistique de l'éducation*".

تتّسم الوضعية اللغوية في الجزائر بالتعقيد لأنّ التشكيل اللغوي فيها، يتمحور أساسًا على التعدّد الّذي نتج عن ظروف تاريخية محدّدة، أو اختيارات سياسية فرضتها مجموعة من السياسات الّتي تبنتها الجزائر بخصوص "الفرنكوفونية" "*francophones*" [1] الّتي أثّرت بشكل، أو بآخر على حياة الجزائري سياسيا، واقتصاديا، وتربويًا، وبالنظر إلى المراحل التّعليمية المختلفة، لا سيما الجامعية منها، فقد سنّت العديد من القوانين، والمراسيم لتحديد لغة التدريس الجامعي، أهمّها قانون تعميم اللغة العربية، والتعريب الّذي يعدّ منذ بداية تطبيقه حلمًا راود هذا الجزائري الّذي تمّ استهداف هويته،

[1] الناطقون بالفرنسية ويطلق عليهم مصطلح "الفرنكوفونيين"؛ وهم متحدثو اللغة الفرنسية، وعادة ما تكون اللغة الأساسية لديهم، سواء كانوا أفرادا، وجماعات، أو أماكن؛ مثل شخص فرنكفوني، دولة فرنكفونية، زد على ذلك فإن مصطلح "الفرانكفوني" يشير بشكل عام إلى أشخاص يتمتعون بخلفية ثقافية، ومرتبطين أساسا مع اللغة الفرنسية، بغض النظر عن الاختلافات العرقية، والجغرافية فيما بين هؤلاء الأشخاص أو الشعوب.

وعروبته على يد المستعمر الفرنسي، في أمل استعادة اللسان الفصيح إلى الاستعمال، واستعادة الماضي العربي معه، بعد أن حصل على الاستقلال السياسي الّذي رسّم أركانا أساسية للهوية الجزائرية في ثالوث الإسلام، العربية، والوطن.

التنمية اللغوية في البلدان العربية

إن أهمية اللغة العربية تكمن في أنها تؤكد على هويتنا، التي تجمع الأمة العربية من المحيط، إلى الخليج، ومن هنا وجب علينا العناية بلسانها، والاهتمام باللغة العربية، ورسم معالم واضحة مستقبلية، تحفظ لها قواعدها عن طريق "التخطيط اللغوي"، باعتبار اللغة العربية وسيلة تواصل بين الأفراد، وهي وعاء ثقافة الأمة، ولهذا سعت الدول العربية إلى تحقيق التنمية اللغوية، بعد مرحلة استقلال الدول العربية من الاستعمار الأجنبي، واستعادة الدول سيادتها [1]، وجدت الدول نفسها مطالبة باجتثاث ثقافة المستعمر، الثقيلة والتي تمثلت قي لغته وثقافته.

يتصف الوضع اللغوي في الوطن العربي "بالتعددية اللغوية"، وهذا طبيعي ويتمثل في "الثنائية اللغوية"، أو "الازدواجية"، ومشكلة اللغة العربية ليست في الازدواجية، بوجود العاميات إلى جانب الفصحى، بل في الثنائية بوجود لغات أجنبية إلى جانب اللغة العربية الفصحى، لأنّ الازدواجية في طريقها إلى الزوال، بحكم أنّ اللغة العربية الفصحى أضحت في انتشار والعامية في انحصار، بفضل وسائل الإعلام فالازدواجية ليست مشكلة بل المشكلة في الثنائية؛ أي: بوجود لغة حية تحاول الهيمنة على اللغة العربية.

كان قيام التعليم في دول المشرق العربي، عملية متكاملة تجاوزت الحدود الإقليمية للدول، وكانت "مصر" قد تغلبت على السياسة اللغوية البريطانية فيها، وعادت اللغة العربية لغة للتعليم في كل المراحل قبل الجامعة، وبعد حصول الدول العربية على الاستقلال السياسي، أصبح التعاون مع "الحكومة المصرية" في مجال التعليم ضروريا، من أجل إقامة تعليم عربي حديث، يتضح هذا بصفة خاصة في تاريخ التعليم العالي في "العراق" و"سوريا".

ظلت "الجامعات السورية" نمطا فريدا، في تدريس كل التخصصات باللغة العربية، وسادت في الجامعات العربية الأخرى ثنائية في لغة التعليم، كان التدريس في كل الآداب، والحقوق، والتجارة، وفي كليات العلوم، والطب، والهندسة يتم باللغة العربية، وذلك بموجب مرسوم رئاسي عام 1983، وفي مرحلة ما قبل الجامعي يعد النجاح في اللغة العربية شرطا لنيل الشهادة الثانوية، حتى لو كان الطالب ناجحا في جميع المواد فإنّه يعتبر راسبا إن لم يحصل درجة نجاح في اللغة العربية [2].

أما "العراق" والتي تتسم بتنوع تركيبتها السكانية تنوعا ثقافيا وطائفيا، فاللغة العربية هي لغة الأغلبية يتحدث بها 68 % من السكان، إذ تشكل العربية العراقية 61 %، و"البدوية" في بعض المناطق الصحراوية 4.3 %، و"المصرية" في "بغداد" 1.1 % إضافة إلى لهجات عربية أخرى، منها "الخليجية" و"السورية" ...، أما العربية الكلاسيكية، فلا تخرج

[1] ينظر: نذير محمد مكتبي، الفصحى في مواجهة التحديات، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1991 م، ص 13.

[2] ينظر: محمود فهمي الحجازي، اللغة العربية في العصر الحديث "قضايا ومشكلات"، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998 م، ص 124.

عن كونها لغة ثانية تدرس في المدارس، و"اللغة الكردية" المنتمية إلى "اللغات الهندوأوروبية" "*Langues indo-européennes*" [1] تأتي بعد اللغة العربية، وبذلك اتبعت "العراق" سياسة التعريب المكثف لفرض لغة واحدة (اللغة العربية) في كافة مجالات الحياة خاصة المجال العسكري، واعترف الدستور باللغة العربية في جميع أنحاء البلاد باستثناء "المنطقة الكردية"، ففي عام 1970 اعتمد "العراق" على الدستور المؤقت، وخضع هذا الأخير لعدة تعديلات حتى عام 1990 يقر الدستور العراقي بأنّ اللغة العربية، هي اللغة الرسمية في البلاد، عامةً واللغة الكردية هي اللغة الرسمية في المنطقة الكردية فقط، وذلك في إطار وحدة العلاقة القانونية، والسياسة، والاقتصادية، ووحدة الشعب.

أما الجانب التعليمي، فقد أُسس النظام الحالي للتعليم من قبل البريطانيين سنة 1920، وفي ذلك التحق بالمدارس عدد قليل من الطلاب وحينما أصبحت العرق جمهورية 1958 ، زادت نسبة المتعلمين عن السابق، ووصل عدد من يجيد القراءة والكتابة 20 % من السكان، وتكاثفت جهود الحكومة لارتقاء بالتعليم وبناء المدارس، وفي الفترة ما بين 1976 / 1986 ، زاد عدد الملتحقين بالمدارس الابتدائية، ووصل إلى 30 % وارتفع عدد معلمي المدارس الابتدائية بنسبة 40 % أما على مستوى التعليم الثانوي زاد عدد الطلاب بنسبة 46 %، وخلال هذه الفترة شهدت "العراق" طفرة علمية في التعليم خاصة التعليم العالي، وفي عام 2010 أشارت دراسة حول نطاق التعليم إلى أنّ النظام التعليمي، يتطلب استثمارات كبيرة للتغلب على إرث الصراع في "العراق" بين السلطات المحلية، ووزارة التربية ووزارة التعليم العالي؛ إذ وزارة التربية والتعليم، تدرس جميع المواد باللغة العربية، أما وزارة التعليم العالي، فتدرس المواد باللغة العربية واللغة الانجليزية .[2]

تعد الازدواجية في لغة التعليم قبل الجامعة في أكثر المدارس، في "لبنان" وفي مدارس اللغات في "مصر"، وفي المدارس الحكومية في دول المغرب، وهذه الازدواجية بين اللغة العربية واللغة الفرنسية وبين اللغة العربية والانجليزية، كان "اللبنانيون" قد قاموا بجهود مشكورة في القرن 19 من أجل تيسير تعلّيم العربية، يمكن أن نعد "لبنان" من الدول الواضحة في سيادتها ابتداءً من نصوصها الدستورية، وانتهاءً بالتطبيقات على أرض الواقع. فمنذ عام 1943 والدستور اللبناني يحدد موضوع اللغتين العربية والفرنسية في البلاد، وبعد التعديلات 2004 وفيه تنص المادة 11 "اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية، أما الفرنسية فتحدد الأحوال التي تستعمل بها بموجب القانون".

---

[1] مصطلح "اللغات الهندوأوروبية" صيغ في عام 1813 من قبل "السير توماس يونغ" "*Thomas Young*"، من الهندية + الأوروبية، والسبب هو امتداد هذه اللغات المشتركة في الأصل من غرب أوروبا إلى شرق الهند، وهي إحدى أكبر أسر اللغات، موطنها غرب أوراسيا وجنوبها، وتضم معظم لغات أوروبا بالإضافة إلى تلك الموجودة في شمال شبه القارة الهندية، والهضبة الإيرانية، وتنقسم الأسرة الهندو الأوروبية إلى عدة فروع أو عائلات فرعية، أكبرها المجموعات الهندو الإيرانية، والجرمانية، والرومانسية، والسلافية. ينظر:

Brisson Luc, La tri-fonctionnalité indo-européenne chez Platon, Philosophie comparée: Grèce, Inde, Chine, Paris, J. Vrin, Joachim Lacrosse (Coordination scientifique), 2005, pp. 121 - 142, p. 121.

[2] ينظر: محمود فهمي الحجازي، اللغة العربية في العصر الحديث "قضايا ومشكلات"، ص 125.

وتختلف السياسة اللغوية في "الجزائر" عنها في "تونس" و"المغرب"، في وصف التعريب بأنه ضرورة لا تقل أهمية عن التحرير، للتخلص من التبعية الثقافية الفرنسية؛ إذ ظلت اللغة الفرنسية في دول المغرب العربي، سائدة في كل التخصصات العلمية، والطبية، والهندسية، ففي "تونس" والتي حصلت على استقلالها في 20 مارس 1956 لعب "جامع الزيتونة" دورا أساسيا في المحافظة على اللغة العربية والدّين، أما المغرب الأقصى والذي نال استقلاله في 18 نوفمبر 1956، فيعود الفضل في المحافظة على اللغة العربية إلى "جامعة القرويين التاريخية" [1].

اللغة العربية وواقع التخطيط اللغوي بين النجاح والإخفاق:

ينطلق "التخطيط اللغوي" من الوعي السليم بالواقع اللغوي، الذي تعيشه اللغة والواقع أنّ ما آلت إليه اللغة العربية في وقتنا الحالي مؤلم جدا، بسبب المثقفون المفرنسون نتيجة الاستعمار، بحيث أصبح جيلنا اليوم يتباهى باستعمال اللغة الأجنبية، عوض اللغة العربية، ويرون أن اللغة العربية صعبة، وقواعدها أصعب، ويفضلون استعمال العامية، وذلك أنّ أغلب الداعين لاستعمال العامية، هم مستشرقون، أو عرب متميعون، ومن حججهم التي قدموها [2]:

1. أن العربية سبب تخلف العرب عن الابتكار والاختراع.
2. أن العربية أصعب من العامية، وسبب سهولة العامية هو بعدها عن قيود النحو، والصرف.
3. الانقسام اللغوي الذي يعيشه العربي اليوم بين اللغتين متمايزتين، عامية يتكلم بها في الحياة اليومية، وفصحى يستعملها في الرسميات.
4. قلة الإقبال على المطالعة يشجع على الاستعمال السيء للغة.

إن الإشكالية اللغوية في الوطن العربي برمته ملخصة في تحييد العربية عن أدائها التواصلي في التنمية، ومعادلات الأرقام في عالم المال، والأعمال، وهذا ظاهر من واقع الترجمة والتعريب في الاقتصاديات، وهذا ما أسس لذهنية سلبية ترى في العربية مجرد واقع اجتماعي لا مناص منه، بل نذهب بعيد إلى حد عدّه إرثا تركه الآباء، والأجداد لا يمكن أن يمثل عالم اليوم بانجازاته، وابتكاراته، لو درسنا المظاهر السلبية، والمواقف المعوجة التي نعيشها في الواقع اللغوي نذكر منها:

1. غياب العربية عن الدرس العلمي في التعليم العالي، في كليات العلوم التطبيقية، والبحثية على السواء.
2. عدم توحيد الجهود، وغياب القرار السياسي .
3. حاجة العرب في وجود مجمع لغوي موحد بالمصطلح الذي وضعة، نبذا للتفرقة وحثا على التمسك.
4. ازدياد نسبة الأمية في الدول العربية، وغياب الثقافة الإسلامية من المناهج اللغوية العربية.
5. تقدير المجتمع والحكومات للغات الأجنبية على تقديرنا للغة الأم، والعناية بها، واشتراط المؤسسات الحكومية، والأهلية إتقان اللغة الانجليزية لمن يرغب في الوظيفة في بلد عربي.

---

[1] ينظر: محمود فهمي الحجازي، اللغة العربية في العصر الحديث "قضايا ومشكلات"، ص 126.

[2] ينظر: طالب عبد الرحمن، العربية تواجه التحديات، سلسلة كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، قطر، العدد 116، ص 22.

إن التخطيط اللغوي العربي ينبثق من إيديولوجيا عربية إسلامية، مفادها، ومحورها أنّ اللغة العربية لها دور رئيس في بناء الأمة، والأوطان في كافة الميادين، وأنّ اللغة العربية حق مكتسب لا شكل يعيق التقدم، والازدهار، وأنّ السياسة اللغوية العربية تقدر عاليا دور اللغات الأجنبية، لا طغيانها على اللغة العربية، وأنها في وضع تكاملي لا تنافسي.

إن توفر أنموذج شامل مبني على أسس علمية مدروسة يمكننا من رسم السياسة اللغوية، والأخذ بعين الاعتبار العوامل اللغوية وغير اللغوية التي تؤثر سلبا، أو إيجابا في عملية التخطيط ورسم السياسة اللغوية؛ إذ ليس عصيا أن نحدث واقعا لغويا جميلا، ورفيعا للغتنا العربية، لذا كان لزاما في عصرنا الراهن أن نلتفت إلى أمرين مهمين هما:

1. احترام العلماء، واللغويين، والنهل من معين علمهم، وفيض فكرهم، لذا يجب على الباحث اللّساني أن يكون متمكنا من تراثه اللغوي، ومن النظريات التي بنيت عليها مختلف مجالاته اللّسانية، وأن يكون عارفا بمختلف التطورات العلمية، وأن يكون متمكنا من اللغة العربية علميا.
2. وضع الحوافز المادية والمعنوية، والجوائز التقديرية لكل مستوى معين من مستويات الانجاز اللّغوي.

التخطيط اللغوي ودوره في معالجة المشكلات اللغوية في الجزائر

نالت الجزائر استقلالها من المستعمر الفرنسي، وخلف الاستعمار الفرنسي عبئا ثقيلا على الجزائر، حيث سلبت خيراتها، وقتلت أبنائها، ولم يكتف الاستعمار بهذا، بل حاول طمس هوية الشعب الجزائري، وجعلها جزءا لا يتجزأ من "فرنسا"، ما خلفه المستعمر الفرنسي، من أثار قد مس جميع الميادين، فشوهت اللغة العربية [1]، وصارت خليطا من الكلمات العربية والفرنسية، وسبب ذلك طغيان اللغة الفرنسية في جميع الميادين.

والثابت الذي لاشك فيه أن الجزائر، ورثت مشكلات كبرى من العهد الاستعماري في جميع الميادين، لاسيما القطاع التربوي، حيث ورثت نظاما تربويا قائما على أساس خدمة الاستعمار الفرنسي، وتحقيق أهدافه في الجزائر، وكان هذا النظام يهدف إلى القضاء على مقومات الشخصية الجزائرية، بما تحويه من ثقافة، ولغة، ودين، ووطن [2]، وهذا الوضع جعل الجزائريين يقفون موقفا عدائيا من التعليم الممتزج باللغة الفرنسية [3].

قامت الجزائر في عهد الرئيس الراحل "هواري بومدين" بمحاولة تكثيف الجهود لتوسيع نطاق اللغة العربية، وأصدرت وزارة التربية قرار إدخال اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية، وذلك من خلال تطبيق قانون التعريب 1972، الذي ينص على تعريب كلّ القطاعات، والمؤسسات لاسيما قطاع التعليم، وهكذا شرعت الجزائر في تطبيق سياسة التعريب تدريجيا، حيث بدأت بإحلال اللغة العربية في التعليم، محل اللغة الفرنسية، وتوسيعها بإدخال مصطلحات جديدة، والزام الإدارة بعدم استعمال لغة غير العربية.

أما على مستوى التعليم فقامت الجزئر، بتعريب السنتين الابتدائيتين، الثالثة والرابعة، بجعل كل مواد البرنامج تدّرس باللغة العربية، مع إبقاء تدريس الفرنسية مجرد لغة أجنبية، وتعريب ثلث الأقسام المفتوحة في السنة الأولى من التعليم

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، آثار الإمام البشير الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997 م، ص 148.

[2] مصطفى صادق الرافعي، وحي القلم، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1982 م، ص 23.

[3] حسينة عزاز، التخطيط اللغوي في الجزائر، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، ج 01، ص 84.

المتوسط، وجميع مؤسسات التعليم العام للمتوسط والثانوي، وذلك بتدريس كل مواد البرنامج باللغة العربية وحدها، ومقاومة كل الذين يناهضون لغتهم، ليتفاهم فيها بينهم بلغة أجنبية، وقامت بإصدار قانون تعميم استعمال اللغة العربية، الذي صدر عن البرلمان "المجلس الشعبي الوطني" يوم 27 ديسمبر 1990، لكنّه جمد بإصدار مرسوم تشريعي يقتضي بتجميد، قانون تعميم استعمال اللغة العربية سنة 1992، ثم ألغى التجميد بمرسوم أصدره سنة 1996.

فواقع اللغة العربية في الجزائر يواجه تحديات عديدة، ويأتي في سلم هذه التحديات الازدواجية، التي تشير إلى تنازع مستويين لغويين في اللّسان العربي، الفصحى من العامية من جهة أخرى، إضافة إلى الأمازيغية ولهجاتها المتمثلة في: "الشاوية"، "الشليحية"، "المزابية"، "القبائلية"، "التارقية"، بالإضافة إلى "اللغة الفرنسية" [1].

فالمتأمل للخريطة اللّسانية الجزائرية، يلاحظ أن درجة استعمال اللغات متباين؛ فاللهجات العامية تطغى على السوق الشفوية، وتنافس العربية الفصيحة والأمازيغية، بمختلف لهجاتها المتواجدة في كل مناطق البلاد، بالإضافة إلى اللغة الفرنسية التي تعد اللغة الكلاسيكسة في الجزائر، والتي تستعمل من طرف النخبة المثقفة، ويقسم "صالح بلعيد" الوضع اللغوي إلى ثلاثة أقسام وهي [2]:

1. اللغات ذات الانتشار الواسع والمتمثلة في العاميات والدارجات العربية بمختلف أنواعها، والتي تحتكم إلى قواسم مشتركة.
2. اللغات المحلية الأمازيغية، بمختلف تأديتها ولهجاتها.
3. اللغات الكلاسيكية وهي العربية الفصيحة واللغة الفرنسية.

وفي هذه الوضعية نجد الطفل الجزائري غير قادر على التفريق بين ما هو عربي فصيح، وعربي عامي، وبين ما هو بربري أو فرنسي. فالمشهد اللغوي في الجزائر يعرض علينا، قضايا وإشكاليات عديدة ومتداخلة تتعلق في عمومها بالممارسات اللغوية، ومظاهر التواصل اللغوي الاجتماعي وهي من إقرارات وضعية التعدد، والتنوع اللغويين، ويمكن رسم ملامح المشهد اللغوي بوجود ظاهرتين بارزتين:

أ – ظاهرة الازدواجية اللغوية: أي وجود عربية فصيحة تستخدم في المناسبات الرسمية، والكتابة، والأدب، والتعليم والإدارة، ولهجات محلية عامية تستعمل في الحياة اليومية وفي المحادثات في المنزل وفي الشارع، هذه الظاهرة أصبحت تؤلف مشكلة لغوية تربوية كبرى في مؤسسات التعليم، ذلك أنّ وجود مستويين لغويين لبلد واحد يعيق التحصيل المعرفي للغة العربية، حيث يميل الطلبة للغة العادية.

ب – ظاهرة التعدد اللغوي: غالبية المجتمع الجزائري يتحدث بلغة عربية هجينة، وغريبة الأطوار، جزء منها عربي ومفاصلها أجنبية، تستخدم فيها مصطلحات أجنبية ويضاف إليها لكنة أجنبية للجزء العربي، من الخطاب المحكي، وما

[1] صالح بلعيد، اللغة والأم والواقع اللغوي في الجزائر، مجلة اللغة العربية، المجلد 05، العدد 02، ص 129.

[2] نفسه، ص 130.

زاد تأزم المشهد اللغوي عسر مناهج اللغة العربية، في المدارس والجامعات، من حيث عدم ملاءمتها لأذواق النشئ [1]، والاتجاهات السلبية، نحو استعمال اللغة العربية الفصيحة في التخاطب اليومي، وفي مختلف اللهجات المحلية.

ويمكن توضيح القضية كالتالي:

أولا: المستوى العامي تمثل العامية في الجزائر المستوى الأول الكثير الاستعمال المتداول، بين جميع النّاس في أحاديثهم اليومية، ذات الطابع اللغوي المتقن والصبغة العفوية التلقائية، وطابعها المحض الذي جعلها وسيلة اتصال، أساسية في العلاقات بين الأفراد، وتلبية متطلبات الحياة الاجتماعية، هذا المستوى أنشأته العاميات العربية من جهة، وازدواجية بينها العاميات واللغات الأجنبية.

ثانيا: المستوى الفصيح ويتعلق الأمر باللغة العربية الفصيحة الكلاسيكية، وتنشط في الجانب المكتوب أكثر من المنطوق، وتستعمل في الخطب السياسية، والدينية، وفي المناقشات، والجامعة، وكلية الآداب وبعض البرامج والحصص الإعلامية...

ثالثا: اللغة الفرنسية لقد تزامن ظهور اللغة الفرنسية في المجتمع الجزائري اللغوي، مع تواجد المستعمر الفرنسي في الجزائر، فهي هيمنة حرب، وازدادت رسوخا بعد الاستقلال، رغم إعادة الاعتبار للغة العربية، كلغة رسمية وطنية، إذ تعد من بين الأساسيات المشكلة للخريطة اللغوية بالجزائر، باعتبارها لغة تدرس في كل مراحل التعليم كلغة أجنبية، وتبقى أيضا لغة بعض التخصصات العلمية في الجامعات الجزائرية، وتستعمل كذلك كوسيلة التخاطب اليومي [2]، من قبل نسبة معتبرة من الجزائريين، لا يستعملونها في خطاباتهم اليومية فقط بل حتى في كتاباتهم، وفي وسائل الإعلام، وأصبحت اللغة المسيطرة في الوضع الاجتماعي، بإتباع سيادتها في القطاع الاقتصادي، والإداري، والسياسي، وهكذا ضيقت اللغة الفرنسية مجالات استعمال اللغة العربية، والأمازيغية، والتعامل معها [3].

دور المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر في الحفاظ على اللغة العربية:

يعد "المجلس الأعلى للغة العربية" "بالجزائر" من بين المؤسسات العربية الفاعلة في خدمة اللغة العربية، وهو عبارة عن هيئة استشارية لدى "رئاسة الجمهورية الجزائرية"، أنشئ بموجب الأمر رقم 96 / 30 المؤرخ في 21 ديسمبر 1996 م، المعدل والمتمم للقانون 91 – 05 المؤرخ في 16 جانفي 1991 م.

وهو مجلس يتكون من أعضاء، ورئيس، وتتلخص مهامه في ترقية اللغة العربية "بالجزائر"، واستعمالاتها، وقد عقد الكثير من المؤتمرات، والملتقيات، والندوات، والمحاضرات، وله جائزة قيمة لتشجيع الباحثين، والعلماء المهتمين باللغة العربية.

---

[1] صالح بلعيد، اللغة والأم والواقع اللغوي في الجزائر، ص 130.

[2] ينظر: محمد عزيز الحباني، تأملات في اللغو واللغة، دار الكتاب العربي، تونس، 1980 م، ص 145.

[3] صالح بلعيد، في المسألة الأمازيغية، دار هومة، الجزائر، ط 02، 2012 م، ص 97.

يقوم المجلس بإصدار الدراسات، والكتب، والمجلات قصد ترقية، والنهوض باللغة العربية في شتى مجالات الحياة، ويقدم المجلس خلاصات، وتوصيات لرئاسة الجمهورية فيما يتعلق باللغة العربية، وقد شارك المجلس الأعلى للغة العربية الجزائري في جميع مؤتمرات المجلس الدولي للغة العربية.

ولعل أبرز ما قام به المجلس هو تعريب الوثائق الإدارية، والعسكرية، وإنجاز مشروع المعجم التاريخي للغة العربية، وله مساهمات في التعليم، لقد ساهم المجلس الأعلى للغة العربية في تنمية، وترقية اللغة العربية، وعلومها، ومساهمته هذه كانت بتسطيره لمجموعة من الأهداف لعل من أهمها:

1 إحياء استعمال المصطلحات الموجودة في التراث العربي الإسلامي.

2 – اعتماد المصطلحات الجديدة التي أقرها اتحاد المجامع العربية في الماضي، أو التي يقرها مستقبلا.

3 – نحت مصطلحات جديدة بالقياس، أو الاشتقاق، أو أي طريقة أخرى.

4 – ترجمة، أو تعريب المصطلحات المتداولة في العالم المعاصر في جميع حقول المعرفة، ومختلف أعمال الحياة اليومية، باعتماده على المعاجم المتخصصة.

5 – نشر جميع المصطلحات في أوساط كل الأجهزة التربوية، والتكوينية والإدارية.....الخ.

6 – وضع قاموس حديث، وشامل حسب ترتيب عصره، يتضمن المصطلحات العلمية، والتقنية في مختلف المجالات، وغيرها من المصطلحات الواردة في القواميس العادية.

7 – نشر الدراسات، والبحوث المتعلقة باللغة العربية، وآدابها، وفنونها، وتراثها، ومستجداتها.

8 – تشجيع التأليف، والترجمة، والنشر باللغة العربية في جميع الميادين.

9 – إصدار مجلة دورية ينشر فيها الإنتاج المجمع من المصطلحات، وبحوث، ودراسات.

10 – إصدار مجلات فصلية "كمجلة اللغة العربية"، ومجلات نصف سنوية "كمجلة معالم"؛ والتي تعنى في مجملها بالنهوض باللغة العربية.

11 – عقد المؤتمرات، والندوات العلمية، والمشاركة في اللقاءات، والندوات الدولية.

12 – ربط صلات التعاون، والتنسيق مع المجامع، والهيئات اللغوية في البلدان العربية، وفي العالم الإسلامي، وفي البلدان الأخرى، للاستفادة من تجاربها، ودعم تلك الصلات، والانضمام إلى اتحاد المجامع العربية.

13 –ربط اللغة بعلم الحاسوب لإعطاء العربية صيغتها التفاعلية التي يخدمها منطق اللغات الطبيعية بشكل عام.

كما يسعى المجلس إلى إصدار موسوعتين علميتين جديدتين حول الجزائر وأعلامها، وكذا الرقي بالكتاتيب القرآنية وعصرنتها، بالإضافة إلى إعداد برنامج لتوظيف اللغة العربية في الترويج للسياحة، وإنشاء مجموعة عمل مكلفة بجرد وفهرسة المخطوطات الجزائرية، كما يسعى المجلس إلى تكثيف الجهود من أجل ترقية اللغة العربية لمواكبة التطورات التكنولوجية، ويسعى كذلك إلى إعداد معجم قانوني موحد، والإعداد لمعجم ألفاظ الحياة العامة في الجزائر وغيرها من المشاريع ذات الصلة والتي لها تلك الأهمية في الرقي باللغة العربية.

إن ما يقوم به المجلس الأعلى للغة العربية ليدعو للفخر، وبخاصة فيما يخص الغيرة اللغوية، والاعتزاز بها، والحفاظ على "المواطنة اللغوية"، ولعل القائمين على هذا المجلس فهموا قول "عباس محمود العقاد" إذ يقول: "ومن واجب القارئ العربي إلى جانب غيرته على لغته أن يذكر أنه لا يطالب بحماية لسانه، ولا مزيد على ذلك، ولكنه مطالب بحماية العالم من خسارة فادحة تصيبه بما يصيب هذه الأداة العالمية من أدوات المنطق الإنساني، بعد أن بلغت مبلغها الرفيع من التطور والكمال، وإن بيت القصيد هنا أعظم من القصيد كله، لأن السهم في هذه الرمية يسدد إلى القلب، ولا يقف عند الفم، واللسان، وما ينطق به في كلام منظور، أو منثور" [1].

"فالمواطنة اللغوية" التي يسعى المجلس الأعلى للغة العربية إلى تكريسها هي من صميم بناء الشخصية الوطنية، لأن الدول المتقدمة لم تصل إلى ما وصلت إليه إلا بلغاتها الأصلية، ولم تقم حضارة في التاريخ من دون أن تجعل اللغة الأم لغة العلم، والعمل، والتواصل، وبالتالي، لا يمكن لأمة أن تنهض من تخلفها، دون أن تحافظ على هويتها الثقافية، وفي مقدمتها اللغة، والشعب الذي لا يعتز بلغته، لا يمكنه أن يصنع حضارة، شعب خارج عن الحضارة، والتاريخ.

مصادر ومراجع المحاضرة:

1. نذير محمد مكتبي، الفصحى في مواجهة التحديات، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1991 م.
2. محمود فهمي الحجازي، اللغة العربية في العصر الحديث "قضايا ومشكلات"، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998 م.
3. طالب عبد الرحمن، العربية تواجه التحديات، سلسلة كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، قطر.
4. أحمد طالب الإبراهيمي، آثار الإمام البشير الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997 م.
5. مصطفى صادق الرافعي، وحي القلم، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1982 م.
6. حسينة عزاز، التخطيط اللغوي في الجزائر، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، الجزائر.
7. صالح بلعيد، اللغة والأم والواقع اللغوي في الجزائر، مجلة اللغة العربية، الجزائر، المجلد 05، العدد 02.
8. محمد عزيز الحباني، تأملات في اللغو واللغة، دار الكتاب العربي، تونس، 1980 م.
9. صالح بلعيد، في المسألة الأمازيغية، دار هومة، الجزائر، ط 02، 2012 م.
10. عباس محمود العقاد، اللغة الشاعرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. *Brisson Luc, La tri-fonctionnalité indo-européenne chez Platon, Philosophie comparée: Grèce, Inde, Chine, Paris, J. Vrin, Joachim Lacrosse (Coordination scientifique), 2005.*

[1] عباس محمود العقاد، اللغة الشاعرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، ص 09.

المحاضرة الرابعة

تركيز التخطيط اللغوي على العمل الجاد والمنظم نحو إيجاد حلول مدروسة للمشكلات اللغوية حسب حجمها ونوعيتها.

توطئة:

إن اللغة كائن حي يعيش مع الإنسان، ويخضع لمختلف مظاهر التطور التي يمر بها الإنسان في بيئته من طفولة، وشباب، وشيخوخة، فموت، فأي تغيير، أو تطور يطرأ على ذلك الكائن البشري يجب أن ينعكس على لغته التي لا تنفصل عنه لحظة من زمان.

فبعد مرحلة استقلال الدول العربية من الاستعمار الأجنبي، واستعادة الدول سيادتها، وجدت الدول نفسها مطالبة باجتثاث تركة المستعمر الثقيلة، والتي تمثلت في لغته، وثقافته، فكثير من الدول التي كانت مستعمرة، تَبدّل بعضُ لسانها، وتغلغلت اللغات الأجنبية "كالفرنسية"، و"الإنجليزية" إلى حياتها اليومية، فأصبحت لغة الحديث داخل البيت وخارجه، وأصبحت لغة الصحف، والإعلام، ولغة المدراس، والجامعات، ولغة الجهات الحكومية، وغير الحكومية !.

ولعل لسياسة الاستعمار اللغوية نتائج خطيرة لعل من أهمها الحد من نظام التعليم فقد حرمت أجيالا من التعليم، واكتساب المعرفة، وظلت تعاني الجهل أمدا غير قصير، إضافة إلى مشكلة توسع، وانتشار "اللهجات المحلية"، التي تعدت على سيادة "اللغة الفصحى" في الشارع، والإعلام، والتعليم؛ حتى تقهقرت اللغة العربية الفصحى" وانزَوَت داخل "المساجد"، فلا تسمعها إلا في خطب الجمعة، أو بعض الدروس الدينية، أو بعض البرامج الإذاعية كالأخبار، والأفلام الوثائقية.

تنادت الحكومات، والمختصون، والمهتمون بالشأن اللغوي، وعقدوا الكثير من الندوات، والمؤتمرات، وصدرت العديد من القرارات، والقوانين التي تدعم "اللّغة العربية"، واستعمال الفصحى في الحياة، والتعليم، والإعلام كما أنشأوا عددا من المؤسسات المعنية باللّغة العربية، والتعريب، والترجمة، وأطلقوا عددا من الدوريات المتخصصة في اللّغة العربية، كان منها نشر مركز "الملك عبد الله بن عبد العزيز" الدولي لخدمة اللّغة العربية لمجلة متخصّصة في "التّخطيط"، و"السّياسة اللّغويّة"، ومن ذلك قول الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين": "لا مجال للمقارنة، أو المفاضلة بين اللغة العربية، وأي لغة أجنبية أخرى "فرنسية"، أو "إنجليزية"، لأن "الفرنسية" كانت، وستبقى مثلما بقيت في ظل الاستعمار لغة أجنبية لا لغة الجماهير الشعبية" [1]، ويقول الشيخ "البشير الإبراهيمي": "إن لغة العرب قطعة من وجود العرب، وميزة من ميزاتهم، ومرآة لعصورهم الطافحة بالمجد، والعلم، والبطولة، والسيادة" [2].

لكن هذه القوانين، والمؤتمرات، والندوات، وعلى مدى نصف قرن، أو يزيد لم تؤت ثمارها المرجوّة منها، ولم تحقق

[1] هواري بومدين، الخطاب الافتتاحي لندوة التعريب الأولى في الجزائر، ندوة التعريب في الجزائر، الجزائر، 14 مارس 1975 م.

[2] البشير الإبراهيمي، اختلاف ذهنين في معنى التعليم العربي، جريدة البصائر، 23 أفريل 1951 م، ص 10.

من الأهداف التي وضعتها إلا القليل، "فالمجمع اللغوي" "بالقاهرة" [1] كانت من أهدافه إنشاء معجم تاريخي للّغة العربية، ونشر الفصحى، وترجمة المصطلحات، ووضع المعاجم في شتى المجالات العلمية، وبالرغم من إنجازه لبعض أهدافه، إلا أن أكبر أهدافه لم تنجز بعد، كالمعجم التاريخي، وتبنّ الفصحى في التعلم والتعليم، فلا تزال لغة التعليم في "مصر" بين "الإنجليزية"، و"اللهجة العاميّة" والحال نفسه في سائر الدول العربية – لاسيما "الجزائر" –.

كما أن دول المغرب العربي تعاني أيضا من "الازدواجية"، و"الاثنية اللغوية" "*Ethnolinguistique*" [2]، ولا حلّ يلوح في الأفق لحلحلة هذا الوضع، بالرغم من أن الدستور، والقوانين تنص صراحة على استخدام اللّغة العربية، والاهتمام بها، من ذلك مثلا: "الجزائر"، و"المملكة المغربية"، و"ليبيا".

الحماية الدستورية والقانونية للغة العربية في الوطن العربي:

أصبحت "اللّغة العربية" في الوطن العربي عموما، وفي "الجزائر" خصوصا تعاني تراجعا واضحا في المجتمع، فرغم أن "الجزائر" حصلت على الاستقلال السياسي من "فرنسا" ؟ !!، إلا أنها لم تتمكن من الاستقلال عنها لغويا، "فاللغة الفرنسية" تفوق العربية استعمالا – وهذا هو الواقع –؛ لعوامل اجتماعية، وثقافية؛ إذ أصبح الحديث "باللغة الفرنسية" مرتبطا بالحداثة، والتطور في الذهنية الجزائرية، وللحد من هذا الاضطراب سعت الدول العربية إلى سن قوانين تشريعية لحماية اللغة العربية [3]، ومن ذلك ما ينص عليه الدستور الجزائري بشأن "اللغة العربية"، والحماية لها في "الجزائر":

---

[1] من بين أقدم المجامع اللغوية العربية؛ إذ تأسس مجمع اللغة العربية في القاهرة في 13 ديسمبر 1932 في عهد "الملك فؤاد الأول"، وبدأ العمل فيه سنة 1934م، ونص مرسوم إنشائه الصادر سنة 1932 على أن يتكون المجمع من 20 عضوًا من العلماء المعروفين بتبحرهم في اللغة العربية، نصفهم من المصريين، ونصفهم الآخر من العرب، والمستشرقين؛ وهو ما يعني أن المجمع عالمي التكوين، لا يتقيد بجنسية معينة، ولا بدين معين، وأن معيار الاختيار هو القدرة، والكفاءة، ويضطلع المجمع اللغوي بالقاهرة في الوقت الحالي إلى عمل المعاجم اللغوية، وبحث قضايا اللغة، ووضع المصطلحات العلمية واللغوية، وتحقيق التراث العربي، والنشاط الثقافي.

[2] مجموعة "إثنولغوية" أو "مجموعة إثنية– لغوية" هي مصطلح مشكل من "الإثنية" و"اللغة"؛ بالرغم من أن معظم المجموعات الإثنية لها لغتها الخاصة، غالبا ما يستخدم هذا المصطلح للتأكيد على أن اللغة هي أساس رئيسي للمجموعة الإثنية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بجيرانها، فالمفهوم الأساسي في الدراسة اللغوية للمجموعات الإثنولغوية هو حيوية إثنية لغوية، وقدرة لغة المجموعة وإثنيتها على الاستمرار، ومن غير المرجح أن تنجو جماعة إثنية لغوية تفتقر إلى هذه الحيوية ككيان متميز، والعوامل المؤثرة "حيوية إثنو لغوية" هي الديموغرافية، والرقابة المؤسسية والوضع (بما في ذلك عوامل التخطيط اللغوي).

Fishman, Joshua & García Ofelia, Handbook of Language and Ethnic Identity, Oxford University Press, Royaume-Uni, 2010, p 12.

Holloman Regina & Arutiunov Serghei, Perspectives on Ethnicity, Walter de Gruyter, Berlin, Allemagne,1978, p 244.

[3] ينظر: أحمد مطلوب، التشريع اللغوي، مجلة اللغة العربية القطرية، جامعة الكوفة كلية الآداب، الكوفة، العراق، المجلد 01، العدد 05، نوفمبر، 2017 م، ص 03.

لقد كرس الدستور الجزائري الحماية القانونية "للغة العربية" باعتبارها من المكونات الأساسية "للجمهورية الجزائرية" ضمن "المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري"، وذلك في الباب الأول، الفصل الأول [1]:

وحسب المادة 03 منه فإن:

- "اللغة العربية" هي اللغة الوطنية الرسمية" تظل العربيّة اللّغة الرسميّة للدّولة.
- يُحدث لدى رئيس الجمهورية مجلس أعلى للّغة العربيّة.
- يكلف "المجلس الأعلى للّغة العربيّة" على الخصوص بالعمل على ازدهار "اللّغة العربيّة"، وتعميم استعمالها في الميادين العلميّة، والتكنولوجيّة، والتشجيع على التّرجمة إليها لهذه الغاية.
- لا يمكن لأي تعديل دستوري أن يمس "باللغة العربية"، وذلك طبقا لنص المادة 178 من الدستور.
- الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 جوان 1966 م المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم

حيث نصت المادة 87 مكرر منه على أنه يعتبر فعلا إرهابيا، أو تخريبيا "كل اعتداء على رموز الأمة، أو الجمهورية ..." .

- الأمر رقم 68-92 المؤرخ في 26 أفريل 1968 م المتضمن إجبارية تعميم استعمال "اللغة العربية" على الموظفين، ومن يماثلهم.
- الأمر رقم 71-02 المؤرخ في 20 جانفي 1971 م المتضمن أحكام إجبارية تعميم استعمال "اللغة العربية" على الموظفين ومن يماثلهم.
- القانون رقم 91-05 المؤرخ في 16 جانفي 1991 م المتضمن تعميم استعمال "اللغة العربية".

حيث نصت المادة الأولى منه على أنه "يحدد هذا القانون القواعد العامة لاستعمال اللغة العربية في مختلف ميادين الحياة الوطنية، وترقيتها، وحمايتها".

واعتبر هذا القانون اللغة العربية مقوم من مقومات الشخصية الوطنية الراسخة، وثابت من ثوابت الأمة.

- المرسوم الرئاسي رقم 92-303 المؤرخ في 04 جويلية 1992 م المتضمن كيفيات تطبيق القانون رقم 91-05 المتضمن تعميم استعمال "اللغة العربية".

ونصت المادة الأولى منه على أن "تعميم استعمال اللغة العربية بوصفها لغة وطنية، ورسمية في جميع الإدارات العمومية، والهيئات، والمؤسسات، والجمعيات على اختلاف أنواعها مبدأ راسخ لا يمكن التراجع عنه".

أما المادة 04 منه فنصت على أنه "تسهر الهيئة الوطنية للتنفيذ المنصوص عليها في القانون رقم 91-05 على متابعة وتقويم الإجراءات المتخذة في كل القطاعات، والتأكد من أن كل الإمكانات المتوفرة لديها مستعملة فعلا، وبصفة عقلانية لتطبيق القانون المذكور أعلاه".

[1] الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، الدستور الجزائري، الجريدة الرسمية، 07 مارس 2016، ص 06.

- الأمر رقم 96-30 المؤرخ في 21 ديسمبر 1996 م المعدل والمتمم للأمر رقم 91-05 المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية.

حيث نصت المادة 05 منه على أن ينشأ المجلس الأعلى للغة العربية، ويوضع تحت إشراف رئيس الجمهورية.

ويقوم على الخصوص بما يأتي:

- متابعة تطبيق أحكام كل القوانين الهادفة إلى استعمال اللغة العربية، وحمايتها، وترقيتها، وتطويرها،
- تقديم تقرير سنوي عن عملية تعميم استعمال اللغة العربية إلى رئيس الجمهورية".

ويعاقب قانون تعميم اللغة العربية، في مادته 32 المعدلة بالأمر 96-30، كلّ مسؤول وقّع على وثيقة محرّرة بغير اللغة العربية، أثناء ممارسة مهامه الرسمية، أو بمناسبتها، بغرامة مالية من 1000 دج إلى 5000 دج، وتضاعف العقوبة في حالة العودة، كما يعاقب مسؤولو المؤسسات الخاصة، والتجار، والحرفيون بغرامة مالية معادلة، أما بالنسبة "للأحزاب السياسية" التي تخالف هذا القانون فينصّ على معاقبتها بغرامة مالية ما بين 10.000 دج و100.000 دج، ويتيح القانون لكلّ ذي مصلحة مادية، أو معنوية، أن يرفع شكوى لدى الجهات الإدارية، أو القضائية ضدّ مخالفي هذا النصّ.[1]

- المرسوم الرئاسي رقم 98-226 المؤرخ في 11 جويلية 1998 م المتضمن صلاحيات المجلس الأعلى للغة العربية، وتنظيمه وعمله.

وحسب المادة 04 منه فإن المجلس الأعلى للغة العربية يقوم بالصلاحيات الآتية "التنسيق بين مختلف الهيئات المشرفة على عملية استعمال اللغة العربية، وترقيتها، وتطويرها".

ولقد كرس المشرع الجزائري أخيرا، وفي قانون الإجراءات المدنية، والإدارية مبدأ ضرورة احترام المتقاضي، والقاضي للغة العربية حيث ألزمهما في المادة 08 من القانون السالف الذكر بمباشرة الإجراءات، والعقود القضائية "باللغة العربية" تحت طائلة عدم القبول تقديم الوثائق، والمستندات "باللغة العربية"، أو مصحوبة بترجمة رسمية إلى هذه اللغة تحت طائلة عدم القبول، ومباشرة المناقشات، والمرافعات "باللغة العربية"، وأخيرا إصدار الأحكام القضائية "باللغة العربية" تحت طائلة البطلان.

هذا ما نص عليه الدستور الجزائري، لكن ما محل هذه الأوامر، والنصوص، والقوانين في أرض الواقع ؟!!، فالواقع العملي غير نص عليه الدستور، وعلى حد تعبير "الفاسي الفهري": "البلدان العربية عموما لا تقر بسياسة لغوية واضحة تخدم لسان الهوية، والسيادة" [2]؛ فأغلب الجزائريين اليوم يستعملون اللغة الفرنسية، وبخاصة في الإدارات – بل وفي الإدارات العليا والسامية –، ولعل اتخاذ هذه اللغة – أي: الفرنسية – كلغة للتواصل بدلا من اللغة العربية يشعرنا بنوع من "الغربة الثقافية الوطنية"، وهي غربة لا يمكن أن تعوض، فالذي لا يتحدث "باللغة العربية" غريب مجتمعيا، وغريب في

[1] وهو الذي حدث مع مُواطنين من "عين مليلة" بولاية "أم البواقي"، سنة 2016 م، عندما استندا على الدستور في مادته الثانية وعلى هذا النصّ في المواجهة القانونية "للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز"، من أجل أن تصدر فواتيرها باللغة العربية، وكان الحكم في صالحهما.

[2] عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، 2013 م، ص 157.

تاريخه القومي ماضيا وحاضرا، فلا أحد يستطيع أن يقاوم نفس اللغة دون أن يخوض ثقافته، ودون أن يخدع ذاته [1]، زد على ذلك فإننا في الوقت ذاته نجد أحزابا سياسية مازالت تُخاطب الجزائريين باللغة الفرنسية، ولم يوقف هذا النصّ القانوني المستمدّ من الدستور، اعتداء مسؤولين على اللغة العربية، خلال الاجتماعات الرسمية، وكذا المراسلات الرسمية، التي اعتبرها باطلة إن كانت بلغة أجنبية.

أما في "المملكة المغربية"، دخلت اللّغة العربية في الدستور بشكل رسمي سنة 1962 م، واستمر الأمر في دستور 1996 م، وكذلك دستور 2011 م؛ إذ ينص الدستور في الفصل الخامس منه على التالي: "تظل العربية اللّغة الرسمية للدولة، وتعمل الدولة على حمايتها، وتطويرها، تنمية استعمالها".

ومع هذا يظل استعمال اللغة العربية على المستوى الرسمي ضعيفا جدا [2]، كما أن "الفرنسية" تعد لغة التعليم الرسمية إلى جانب العربية في بعض التخصصات، ولا تزال القنوات تبث "بالفرنسية"، أو "باللهجة المحلية"، بالإضافة إلى أن "لغة الشارع" هو خليط من "العربية الفصيحة"، و"الفرنسية"، و"الأمازيغية"... إلخ، بل الأمر يتعدى ذلك فالسلطة في المغرب تتعامل بنوع من التجاهل واللامبالاة، بل التسامح مع دعوات إقصاء العربية، ولهذا نجد كثيرا من الأصوات تعبر عن رأي مماثل لقائل إنه: "في حالة المغرب اليوم وربما لحقبة تاريخية ما، يبقى التعريب الشامل للتعليم العلمي، والتقني، والمهني حاملا لخطر إقصاء ملايين الشباب من عوالم الاقتصاد، والإدارة، والتواصل التي يفترض أن يحققوا فيها ذواتهم، ويساهموا بمقدراتهم في الرفع من القدرة التنافسية لبلادهم ككل" [3]، بل نشهد تناسل شطحات بعض السياسين التي تتطاول على اللغة العربية، وتعتبرها لغة استعمار [4]، أو لغة غير وطنية، وبعيدة كل البعد عن واقع المغاربة [5]، أو لغة غير ديمقراطية [6]، وفي جميع الأحوال غدت اللغة العربية في المغرب محور الهجمات المعلنة إعلاميا، وأكاديميا، وسياسيا.

وفي ليبيا ينص القانون الليبي، رقم 34 الصادر سنة 1992 م، بشأن إعادة تنظيم اللافتات بالبلديّات، والذي ينصّ على التالي:

1. "أن تحمل كلمات، وأرقام عربية، ولا تتعارض مع منجزات الثورة، وشعاراتها، وأهدافها".
2. "ألا تكون الكلمات العربية المدونة، تحمل في معناها تعبيرات بلغة أجنبية".
3. "ويعاقب كل مخالف لأحكام هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها في القانون، رقم 39 لسنة 1975 م.

---

[1] ينظر: محمد عزيز الحباني، تأملات في اللغو واللغة، دار الكتاب العربي للنشر والترجمة والتوزيع، تونس، 1980 م، ص 145.

[2] فؤاد بوعلي، النقاش اللغوي والتعديل الدستوري في المغرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2012 م، ص 05.

[3] محمد بردوزي، تحديث التعليم في المغرب: نحو تفعيل حقيقي للميثاق الوطني، منشورات التحديث للخبرة والمشورة، الرباط، المملكة المغربية، 2000 م، ص 22.

[4] ينظر: عبد العلي الودغيري، هل اللغة العربية لغة استعمار ؟، مجلة اتحاد كتاب الانترنت المغاربة، 26 جوان 2011 م.

[5] ينظر: عبد الكريم الأمراني، يا ليتها تصبح لغة وطنية، جريدة الصباح، العدد 3177، الإثنين 28، جوان، 2010 م.

[6] أحمد عصيد، هل تهدد الديمقراطية مستقبل اللغة العربية ؟، جريدة العالم الأمازيغي، العدد 125، ص 06.

إلا أن متابعة هذا القانون، وإنزال العقوبة بالمخالفين غير موجود، وهو ما يتجلى في عشرات اللافتات التي تحمل حروفا وأسماء إنجليزية، دون أي مساءلة من السلطات.

ولعل باقي الدول العربية تتشارك في حماية اللغة العربية من خلال الدساتير، والتشريعات، ففي مصر ينصُّ قانون تنظيم الجامعات الصادر عام 2006 م في المادة الثَّامنة والسِّتِّين بعد المائة على أنَّ "اللُّغة العربيَّة هي لغة التَّعليم في الجامعات الخاضعة لهذا القانون"، وفي السُّودان تنصُّ المادة الحادية والعشرين من قانون تخطيط التعليم العام وتنظيمه لعام 2001 م على أن يتم تدريس المناهج الَّتي توضع وفقاً لأحكام قانون المركز القومي للمناهج والبحث التربوي لعام 1996 م، في المدارس الحكوميَّة وغير الحكوميَّة الَّتي تضمُّ طلاباً سودانِّين، وتكون اللُّغة العربيَّة هي اللُّغة المعتمدة لتدريس المناهج، وفي الأردن نصَّت الفقرة (و) من المادَّة الثالثة من قانون التَّعليم العالي والبحث العلمي رقم: 41 لعام 2001 م في المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة، على أنَّ التعليم العالي يهدف إلى تحقيق تعميم استعمال اللُّغة العربيَّة لغة علمية وتعليمية، في مراحل التَّعليم العالي، وتشجيع التأليف العلميّ بها، والترجمة منها وإليها، أمَّا في عُمان فقد نصَّت المادَّة الرابعة من قانون جامعة السُّلطان قابوس الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 14/99 على أنَّ اللُّغة العربيَّة هي لغة التَّدريس في الجامعة، ويجوز بقرارٍ من رئيس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الجامعة استعمال لغةٍ أخرى لتدريس بعض المقرَّرات.

وفي اليمن نصَّت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم: 18 لعام 1995 م بشأن الجامعات اليمنية على العناية باللُّغة العربيَّة، وتدريسها، وتطويرها، وتعميم استعمالها كلغةٍ علمية وتعليمية في مختلِف مجالات المعرفة، والعلوم، وذلك باعتبارها الوعاء الحضاريَّ للمعاني، والقِيَم، والأخلاق لحضارة الإسلام، ورسالته، كما نصَّت المادة السادسة والخمسين من ذلك القانون على أنَّ "اللُّغة العربيَّة هي لغة التَّعليم، إلا إذا استدعت طبيعة بعض المقررات تدريسَها بلغةٍ أخرى، وفي حال ما يقرِّر مجلس الجامعة في أحوالٍ خاصَّة مؤقتة استعمالَ لغةٍ أخرى، بناء على اقتراح مجلس الكلية"، أمَّا في سوريا فإنَّ القوانين قد امتدَّت خارج الجامعات، وأصبحت أقرب إلى التطبيق على أرض الواقع، ولديهم في ذلك الصدد القرار رقم (604) الذي صدر عام 2009 م، وتنصُّ المادَّة الأولى فيه على أن "تُغلق المحال المسماة بأسماء غير عربيَّة لمدَّة ثلاثة أيام في حال المخالفة، ويُعطى مهلة شهر لإزالة المخالفة، وفي حال عدم الالتزام يُغلق لسبعة أيام ومهلة شهر آخر، وإذا لم يلتزم يُغلق المحلُّ حتَّى إزالة المخالفة حكمً ا، مع دفع غرامةٍ ماليَّة قدرها (500) ليرة سورية عن كلِّ يوم إغلاق"، وتقوم على تنفيذ هذا القرار وما ماثله لجنةٌ تُسمَّى: "اللَّجنة الفرعيَّة لتمكين اللُّغة العربيَّة".

أما في السُّعوديَّة كذلك وضعت وزارةُ الشؤون البلديَّة والقرويَّة قواعد لتنظيم لوحات الدعاية والإعلان، وتضمَّنت في المادة الخامسة عشرة نصًّا على أنهَّ: "يجب أن يكون الإعلان منسجمًا مع عادات، وتقاليد البلاد، وأن تتلاءم مادَّة الإعلان مع الذَّوق السَّليم، مع مراعاة أن تكون الصُّور والكتابات في إطار الآداب الإسلامية، وأن تُراعَى قواعدُ اللُّغة العربيَّة الفصحى في نصِّ الإعلان"، ويبقى التَّشريع العراقيُّ رقم (64) الَّذي صدر عام 1977 م، المسمَّى:

"قانون الحفاظ على سلامة اللُّغة العربيَّة" هو الصُّورة الأقرب إلى التَّصوُّر الشَّامل؛ حيث استطاع في ثلاث عشرة فقرة أن يصنع للُّغة العربيَّة وجودًا رسميًّا في الدَّولة، وهيبةً تحميها قوَّة القانون، ووَضَع آليَّاتٍ للتَّطبيق العمليِّ [1].

هذه هي أغلب التشريعات العربية بخصوص حماية اللغة العربية، لكن للأسف الشدي تبقى أغلب هذه التشريعات بعيد كل البعد على تنفيذها في أرض الواقع، فأغلب الدول العربية اليوم تدرّس "بالإنجليزية"، أو "الفرنسية" في أغلب الصفوف الدراسية، وهو ما يعود بالضعف على التحصيل العلمي لدى التلاميذ، والطلاب، فالاختلاف البيّن، بين لغة الأسرة، والشارع، وبين لغة الدّراسة، من شأنه أن يمثل صعوبة لدى التلميذ أو الطلاب في الفهم، ولعل كل هذا يرجع إلى عدم إدراكنا لمدى أهمية "اللغة العربية" في حياة "الأمة العربية"، والفرد العربي، يقول "مالك بن نبي": "لا يقاس غنى المجتمع العربي بكمية ما يملك من «أشياء» بل بمقدار ما فيه من أفكار" [2]، "فالعقل المجرد متوافر في بلادنا، غير أن العقل التطبيقي الذي يتكون في جوهره من الإرادة، والانتباه يكاد يكون معدوما" [3] .

وبصفة عامة، هناك فجوة كبيرة بين المأمول والواقع، والسبب الرئيسي في هذه الفجوة، هو تخاذل السلطات في تطبيق وفرض سياستها اللغوية، بالرغم من القوانين، والتشريعات الكثيرة الصادرة في حق اللّغة العربية.

كما أن من التحديات التي تواجه اللّغة العربية في الوطن العربي، هو التّخطيط اللّغوي المضاد من الدول الأجنبية، وعلى رأسها "فرنسا" و"تجمعها الفرنكفوني" "*Organisation internationale de la francophonie*" [4]، ففي الجزائر سعى الاستعمار الفرنسي – ولا يزال ؟!! – إلى طمس الهوية العربية الإسلامية للشعب الجزائري، والقضاء على دينه الإسلامي من وراء محاربته للغة العربية، لأن اللغة العربية هي وعاء الإسلام، والمحافظة عليها تعني بقاء الإسلام والعروبة، ويصور لنا الشيخ "البشير الإبراهيمي" هذه الحرب في قوله من خلال محاضرة ألقاها في منزل "محمد مفيد الشوباشي" بضاحية "المعادي" "بالقاهرة" يوم 05 جوان 1955 م: "مشعلة العروبة في "الجزائر" أساسها، وسببها الاستعمار الفرنسي، وهو عدو سافر للعرب، وعروبتهم، ولغتهم، ودينهم الإسلام، وبيان ذلك مع الإيجاز أن الاستعمار

---

[1] ينظر: موقع القوانين والتشريعات العراقية المتضمن نصوص القوانين والتشريعات العراقية منذ سنة 1960 إلى 2006.

[2] مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2006 م، ص 37.

[3] مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2005 م، ص 86.

[4] هي منظمة دولية للدول، والحكومات الناطقة باللغة الفرنسية (كلغة رسمية، أو لغة منتشرة) ، تضم المنظمة إلى غاية ديسمبر 2014 م 80 بلدا وحكومة: بـ 57 عضوا و 23 مراقبا، وقد تأسست يوم 20 مارس 1970 م، لذلك صار هذا اليوم يوما عالميا للاحتفال بالفرانكوفونية، زد على ذلك فالفرنكوفونية حالياً عبارة عن منظمة سياسية، واجتماعية، وثقافية، وسلوكية، واقتصادية، ومعرفية تشترك فيها عدة دول ناطقة باللغة الفرنسية لتحقيق مصالح مشتركة، وتعود جذورها إلى الاستعمار الفرنسي، وللفرنكوفونية أهدافاً سياسية، وثقافية، واجتماعية، واقتصادية وتشكل خطراً على المسلمين فهي تحمل كل معاني الهيمنة الفكرية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية، وللفرنكوفونية مخاطر كبيرة على العالم الإسلامي ديناً، ولغةً، وحضارةً، ونسيجاً، اجتماعياً وغير ذلك، ومن أهم الدول العربية الأعضاء في هذه المنظمة: جيبوتي، مصر، لبنان، المغرب، موريتانيا، تونس.

الفرنسي صليبي النزعة، فهو منذ احتل "الجزائر" عمل على محو الإسلام، وعلى محو اللغة العربية؛ لأنها لسان الإسلام" [1] ، وفي هذا الشأن يقول "مصطفى صادق الرافعي": "ما ذلَّت لغة شعب إلا ذَلَّ، ولا انحطت إلا كان أمره في ذَهاب، وإدبار، ومن هذا يفرض الأجنبي المستعمِر لغته فرضًا على الأمة المستعمَرة، ويركبهم بها، ويشعرهم عظمته فيها، ويستلحقهم من ناحيتها، فيحكم عليهم أحكامًا ثلاثةً في عمل واحد؛ أما الأول: فحبس لغتهم في لغته سجنًا مؤبدًا، وأما الثاني: فالحكم على ماضيهم بالقتل محوًا، ونسيانًا، وأما الثالث: فتقييد مستقبلهم في الأغلال التي يصنعها، فأمرهم من بعدها لأمره تَبَع" [2] .

إن اللّغة العربية تعاني من هجر أبنائها لها، ومن ضعف الناطق بها، وعدم استخدامها في مواطن التعليم، والبحث، مما سبب في تقهقرها، وتخلفها، وعدم مواكبتها للجديد من الألفاظ، والمصطلحات العلمية، حتى وصمت بالضعف، وعدم قدرتها عن التعبير عن مستجدات الأمور، مع أنها كانت ضحية لتخطيط لغوي فاشل ومضاد، حتى نكاد أن نقول أننا نخطط لقتل اللغة لا إلى تطويرها، وتنميتها، زد على ذلك تخاذل الناطقين بها، وسعي بعض الدول إلى نشر لغتها، وثقافتها في البلدان التي كانت تستعمرها.

وكما هو معلوم فاللغات غير ضعيفة، وبخاصة العربية، فقد كانت لغة علم في يوم ما، ولكنها تحتاج إلى أبنائها الذين انشغلوا عنها بلغة القوي، فأصبحوا يتحدثون، ويكتبون بالإنجليزية، والألمانية، والفرنسية بطلاقة، بينما يتكعكعون في نطق، وكتابة العربية.

لذلك هي محتاجة إلى التدخل من قبل المشرعين السياسيين، لرسم سياسة لغوية فاعلة، تحاول التأسيس لجيل عربي جديد، تراعي فيه الواقع، والتعدد اللغوي الموجود، "فالتخطيط اللغوي"، هو الأداة الأفضل اليوم لإنقاذ اللغة، وصونها، وتطويرها، ولن ينتقلَ الأمر إلى الواقع الفعلي، ويخرجَ من العالم النظري إلى العالم التطبيقي، مالم تكن هناك إرادة سياسية، ونخبة علمية قادرة على التخطيط، والتنفيذ.

كما أن الأمر يحتاج أيضا إلى تكاثف كل الجهود، وخاصة من المؤسسات الحكومية، وغير الحكومية، والوسائل الإعلامية، والمؤسسات التعليمية، والنخبة، والطلبة، والأساتذة، والباحثين، والمختصيين وحتى الأفراد، فيجب أن يكون هناك وعي مجتمعي بضرورة العودة إلى اللغة العربية، والتحدث بها، وإدخالها في جميع مرافق الحياة.

وبناء على ما سبق فإنّ تحقيق استقرار لغوي وتحقيق مجتمع متوازن، وتحقيق لغة جامعة تحفظ الهوية الوطنية في ظلّ التعددية اللغوية والتّزاحم اللغوي لن يكون إلاّ بتخطيط لغوي، فتحقيق لغة جامعة في مختلف المجالات في ضوء تعدد لساني، لن يكون الاّ بتخطيط علمي واع، وتفكير عقلاني، وجهود متواصلة ومتكاتفة، فتحقيق لغة جامعة، ليس من السهولة تحقيقها في جميع المجالات، وبخاصة في الدول النامية والمستعمرة، ولهذا لابّد من تخطيط لغوي فعلي وجاد،

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، آثار الإمام البشير الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997 م، ص 148.

[2] مصطفى صادق الرافعي، وحي القلم، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1982 م، ص 23.

"فالتخطيط اللغوي يرتكز على العمل الجاد، والمنظّم نحو إيجاد حلول مدروسة لتلك المشكلات اللغوية الواقعية حسب حجمها ونوعيتها" [1].

ويكون التّخطيط هنا بالالتزام بسياسة لغوية ناجحة، وبناء تخطيط واستراتيجيات، ومشاريع يكون بالبرمجة المسبقة، والمشاريع ينبغي أن تحدد بتفصيل مقدم، ويكون ذلك بإمكان إعادة صياغة الأوضاع الجديدة بحسب ما تكشف عنه الاحتياجات، ومراقبة ما تمّ إنجازه، ومحاولة تقييم فعاليته وتأثيره، فانطلاقا من هذا المفهوم يمكننا القول بأنّ اتباع سياسة لغوية ناجحة تستوجب اتباع تخطيط ناجح، وفعلي يقوم على خطوات مناسبة، ومجسّدة على أرض الواقع.

فالتخطيط اللغوي العربي يجب أن ينبثق من أيديولوجيا عربية إسلامية مفادها، ومحورها أن اللغة العربية لها دور رئيس في بناء الأمة، والأوطان في كافة الأصعدة، والميادين، وأن اللغة العربية مصدر رئيس من مصادر الدخل القومي، ومقومات وجود الأمة العربية الإسلامية، وأن اللغة العربية حق مكتسب لا شكل يعيق التقدم، والازدهار، وأن السياسة اللغوية العربية تقدر عالياً دور اللغات الأجنبية لا طغيانها على اللغة العربية، وأنها في وضع تكاملي لا تنافسي، ولقد كشفت أدبيات التخطيط اللغوي أنه لا توجد نظرية واحدة بعينها كافية لتقديم إطار عام يفلسف التخطيط اللغوي العربي بشكل عام، وعملية التعريب بشكل خاص.

وأخيرا فاللغة لا تتطور، ولا تصلح نفسها بنفسها، فمالم يتدخل أبناؤها، قد تصبح مثل اللاتينية، حيث اندثرت، وخرج من رحمها لهجات أصبحت لغات فيما بعد، "كالإنجليزية"، و"الفرنسية"، و"الألمانية"، و"الإيطالية"؛ لذا يجب التدخل في المشهد اللغوي العربي، وفرض استعمال العربية الفصيحة، قبل فوات الأوان.

مصادر ومراجع المحاضرة:

1. أحمد طالب الإبراهيمي، آثار الإمام البشير الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997 م.
2. أحمد عصيد، هل تهدد الديمقراطية مستقبل اللغة العربية ؟، جريدة العالم الأمازيغي، العدد 125.
3. أحمد مطلوب، التشريع اللغوي، مجلة اللغة العربية القطرية، جامعة الكوفة كلية الآداب، الكوفة، العراق، المجلد 01، العدد 05، نوفمبر، 2017 م.
4. الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، الدستور الجزائري، الجريدة الرسمية، 07 مارس 2016 م.
5. البشير الإبراهيمي، اختلاف ذهنين في معنى التعليم العربي، جريدة البصائر، 23 أفريل 1951 م.
6. تحريشي محمد، التّخطيط اللغوي في الجزائر وأثره على المناهج التّعليمية الحديثة، منشورات لمجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2014 م.
7. عبد العلي الودغيري، هل اللغة العربية لغة استعمار ؟، مجلة اتحاد كتاب الانترنت المغاربة، 26 جوان 2011 م.

[1] تحريشي محمد، التّخطيط اللغوي في الجزائر وأثره على المناهج التّعليمية الحديثة، منشورات لمجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2014 م، ص 283.

8. عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، 2013 م.
9. عبد الكريم الأمراني، يا ليتها تصبح لغة وطنية، جريدة الصباح، العدد 3177، الإثنين 28، جوان، 2010 م.
10. فؤاد بوعلي، النقاش اللغوي والتعديل الدستوري في المغرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2012 م.
11. مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2005 م.
12. مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2006 م.
13. محمد بردوزي، تحديث التعليم في المغرب: نحو تفعيل حقيقي للميثاق الوطني، منشورات التحديث للخبرة والمشورة، الرباط، المملكة المغربية، 2000 م.
14. محمد عزيز الحباني، تأملات في اللغو واللغة، دار الكتاب العربي للنشر والترجمة والتوزيع، تونس، 1980 م.
15. مصطفى صادق الرافعي، وحي القلم، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1982 م.
16. هواري بومدين، الخطاب الافتتاحي لندوة التعريب الأولى في الجزائر، ندوة التعريب في الجزائر، الجزائر، 14 مارس 1975 م.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. *Fishman, Joshua & García Ofelia, Handbook of Language and Ethnic Identity, Oxford University Press, Royaume-Uni, 2010.*
2. *Holloman Regina & Arutiunov Serghei, Perspectives on Ethnicity, Walter de Gruyter, Berlin, Allemagne,1978.*

المحاضرة الخامسة

تأسيس التخطيط اللغوي للإشراف على رسم السياسات اللغوية، والخطط اللازمة لتنمية اللغات وتطويرها.

توطئة:

تعد دراسة التنمية اللغوية داخل الحقل اللّساني، مهمة جدا في وقتنا الحالي، والتنمية تكون شاملة، ومتوازنة، إذا تكاملت فيها الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية كافة، فكل تنمية لا تقوم على تفاعل هذه العناصر، فهي تنمية عرجاء، وغير ناجحة فلا يمكن اختصار التنمية في الجانب الاقتصادي، فقط بل لابدّ من اعتبار الجانب الثقافي، والاجتماعي، فلا نتصور مجتمع غارق في الجهل، والأمية، متفوق اقتصاديا، لذا فالمعرفة، والوعي ضروريان لنجاح التنمية [1]، فالتنمية ثروة تساهم في استقرار المجتمع.

فالتنمية اللغوية هي عملية واعية هادفة إلى إحداث تغيرات لغوية، ولهذا ينبغي عدم الخلط بين تلك البحوث ذات الصبغة التاريخية، الهادفة إلى رصد التغيرات اللغوية في لغة واحدة، أو في عدة لغات، أو في اللغة الإنسانية بصفة عامة، وتلك الجهود الهادفة إلى إحداث تغييرات في المستقبل، فالبحوث التاريخية تبحث في التغير اللغوي، وهو موضوع مختلف عن التنمية اللغوية [2]، فالعالم اليوم يضم أكثر من ستة آلاف لغة، أكثرها لغات محلية، ووطنية لها أهميتها في داخل أقاليمها، وهناك لغات قليلة تتجاوز أهميتها حدود أقاليمها.

ولعل المعيار الأول الذى يحدد مكانة كل لغة من اللغات الكبرى في العالم المعاصر هو الانتشار الجغرافي لهذه اللغة، وليس المقصود بالانتشار الجغرافي المكان في نفسه، فإن المقصود عدد أبناء اللغة [3]، ومن هذا الجانب فإن اللغة العربية هي اللغة الأم عند نحو مائتي مليون من أبناء الدول العربية، وهي وفقا لهذا المعيار أكثر اللغات انتشارا في القارة الأفريقية، وفي غرب آسيا، زد على ذلك فهي اللغة الوطنية الرسمية في كل الدول العربية، وهي- قبل هذا كله- لغة القرآن الكريم ووسيلة أداء الواجبات الدينية للمسلمين في مشارق الأرض، ومغاربها، هذا بالإضافة أن لها تاريخا لغويا عريقا.

كانت اللغة العربية سنة 1960 في المرتبة الثامنة من بين اللغات الكبرى، فأصبحت منذ سنة 1970م في المرتبة السادسة، تقدمت بذلك- من حيث عدد أبنائها وناطقيها- على اللغتين "اليابانية" و"الألمانية"، واللغة العربية تأتي من حيث هذا المعيار العددي بعد اللغات "الصينية"، و"الإنجليزية"، و"الهندية"، و"الإسبانية"، و"الروسية".

ولكن هذا المعيار العددي لا يعد مقياسا وحده، فميزة العربية أنها ذات انتشار نسبي في عدد من الدول غير

---

[1] ينظر: عبد العلي الود غيري، دور الوطنية في التنمية وتحقيق الأمن الثقافي، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2012 م، ص 39.

[2] ينظر: محمود فهمي الحجازي، اللغة العربية في العصر الحديث "قضايا ومشكلات"، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998 م، ص 114.

[3] ينظر: الفاسي الفهري، اللسان العربي الجامع: بين التماسك والتنوع والتعدّد، مجلة الممارسات اللغوية، منشورات جامعة مولود معمري تيزي وزو، مخبر الممارسات اللغوية، الجزائر، العدد 19، 2013 م، ص 27 .

العربية، "فالمالطية" "*Maltais*" [1] كانت لهجة عربية دونت، والعربية أكثر اللغات استخداما في "تشاد"، وهناك جماعات لغوية عربية في "مالي"، و"النيجر" و"تركيا"، إلى جانب جزر لغوية صغيرة وسط آسيا وفي المقابل فإن هناك دولا عربية تضم مناطق لها لغات محلية إلى جانب العربية، وأهم هذه الجماعات التي تتعامل بهذه "اللغات الأمازيغية" [2] "*Langues berbères*" في "دول المغرب"، و"الأكراد" و"الآراميون" في "العراق"، و"المهرة" في اليمن الجنوبي، و"النوبيون" في "مصر"، يضاف إليهم أبناء عدد كبير من اللغات المحلية في جنوب السودان، وعند كل هذه الجماعات نجد اللغة العربية– وبدرجات متفاوتة– لغة التعامل في خارج الجماعة الصغيرة، ففي هذه المناطق ثنائية لغوية للغة المحلية إلى جانب اللغة العربية، وقد ثبت أن معدل انتشار العربية في هذه المناطق في ازدياد مطرد، وأن الأجيال الصاعدة تعرف العربية على نحو أفضل من الأجيال السابقة، ويرتبط هذا التغيير بانتشار التعليم العربي، وبتأثير وسائل الاتصال الجماهيري، وبالطموحات الوظيفية، والتجارية لأبناء هذه المناطق في داخل دولهم.

التطبيقات العملية "للتخطيط اللغوي"

تتجلى التطبيقات العملية في دول المعمورة، من خلال التركيز على العناصر الأساسية التالية [3]:

1– التطهير اللغوي: يسعى المخططون اللغويون هنا إلى تطهير اللغة، أو تنقيتها من الغرائب، والشوائب، والدخيل، كما يظهر ذلك في أعمال "الأكاديمية الفرنسية" "*Académie française*" [4]، حيث كان الهدف هو المحافظة على

---

[1] اللغة المالطية هي اللغة الوطنية في "مالطا"، وأيضا اللغة الرسمية بجانب الإنجليزية، وهي اللغة السامية الوحيدة بين لغات الاتحاد الأوروبي وسويسرا الرسمية، وبالتالي رغم أن المالطيين ليسوا عرباً، ولا ساميين لكن غالبية المالطيين العظمى يصنفون أنفسهم كمهاجرين أجنبيين من موطنهم الأم في صقلية الإيطالية إلا أن اللغة المالطية مشتقة من "العربية الصقلية"؛ وهي اللهجة الصقلية التي انشقت عن اللغة العربية أثناء فترة الحكم الإسلامي لجزيرتي مالطا، وصقلية، وتطورت تلك اللهجة في مالطا، وصقلية، وجنوب إيطاليا في الفترة الزمنية ما بين القرن التاسع والرابع عشر الميلاديين. ينظر:

Albert J. Borg & Marie Azzopardi-Alexander, Maltese, éd. Routledge, New York, USA, 1996, p 13.

[2] هي لغة رسمية في كل من المغرب والجزائر، وهي فرع من عائلة اللغات الأفروآسيوية، ولها صلة باللغتين المصرية، والأثيوبية القديمة، وتتألف من مجموعة من اللهجات ذات الصلة التي يتحدث بها الأمازيغ، ويتحدث بالأمازيغية عدد كبير من سكان المغرب، والجزائر، وعدد أقل في ليبيا، وتونس، وشمال مالي، وغرب وشمال النيجر، وشمال بوركينا فاسو، وموريتانيا، وفي واحة سيوة في مصر، كما تعيش أعداد كبيرة من المهاجرين الناطقين باللغة الأمازيغية في أوروبا.

[3] ينظر: عثمان سيد أحمد، التخطيط اللغوي وتعليم اللغة العربية، دراسات تربوية، منشورات رابطة التربية الحديثة، القاهرة، مصر، المجلد 01، ج 04، 1986 م، ص 21، وينظر:

Robert Cooper, Language planning and social change, Cambridge University Press, Cambridge, Royaume-Uni, 1989, p 105.

[4] الأكاديمية الفرنسية هي أكاديمية تم تأسيسها سنة 1635 في عهد "الملك لويس الثالث عشر" "*Louis XIII*" من قبل "الكاردينال ريشيليو" "*Armand Jean du Plessis de Richelieu*"، وهي من أقدم الهيئات في "فرنسا"، مهمتها هي تقعيد، وتطوير، والحفاظ على اللغة الفرنسية.

هوية "الشعب الفرنسي"، ووطنيته عن طريق تأليف المعاجم، والمصطلحات التي تهتم بالسلامة اللغوية [1]، لقد عمم "المجمع الفرنسي" إنتاجه الفكري على كل المدارس، والجامعات، وتم تنفيذ قراراته، كما وقع فيما بعد تطوير المفردات، والمصطلحات، وتحديثها، وتوليدها لكي تساير عصر المعلومات، والتفجر المعرفي [2].

2- إحياء اللغات الميتة / المهجورة: يظهر هذا الأمر جليا في "اللغة العبرية"، حيث تم إنشاء مجلس لغوي لإحياء هذه اللغة المهجورة منذ قرون، وتوحيد اليهود غير المتجانسين لغوياً، لقد تم تدريس "العبرية" من خلال نصوص ميسرة، وكلمات معجمية مفسرة، مما ساعد على نشر هذه اللغة كما أن "المجلس اللغوي اليهودي" قد وضع بعد ذلك معيارا، أو قياسا للغة العبرية، وتم تقعيدها، وتحديثها [3].

3- الإصلاح اللغوي: تم تطبيق هذا الإصلاح على "اللغة التركية" التي كانت تكتب بحروف عربية، ثم قام "مصطفى كمال أتاتورك" عام 1927 م بنقل حروفها إلى اللاتينية [4]، وأنشئ مجلس لغوي لتحقيق هذه المهمة، وقد تم تطهير "اللغة التركية" جزئياً من "اللغة العربية"، و"الفارسية" عن طريق تأليف المعاجم، وتوليد المفردات، وتطويرها، وبناء المصطلحات بالتعاون بين وزارة الإعلام، والمدارس، والجامعات التركية [5].

4 – المعيار اللغوي: يتجلى هذا العمل في "لغة زنجبار" الموجودة بشرق إفريقيا، إذ تم تبني "اللغة السواحيلية" لغة وطنية من بين كل اللغات الموجودة بالبلاد، فأنشئت جمعية لغوية عامة لاختيار لغة شائعة يقبلها كل المستعملين، وتصبح لغة المدرسة، والوظائف، لقد ألفت المعاجم، ووضعت القواعد "للغة السواحيلية" [6].

5 – تحديث المعجم: يتضح هذا الأمر في "سويسرا"، حيث تم إنشاء مركز المصطلحات الفنية من أجل تنسيق المصطلحات المحدثة، وتوحيد بنائها، ونشرها، وتعميم استعمالها [7].

---

[1] *Voir: Einar Ingvald Haugen & Anwar S. Dil, The Ecology of Language, Stanford University Press, États-Unis, 1972, p. 169.*

[2] *Voir: Paul Pellisson-Fontanier & Pierre Joseph Thoulier d'Olivet & Charles-Louis Livet, Histoire de l'Académie française, a librairie académique, paris, France, vol. 1, p. 18 .*

[3] ينظر: صالح بلعيد، الأمم الحية أمم قوية بلغاتها نماذج تجارب دولية، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، الجزائر، 2012 م، ص 12.

[4] خالد تيسير الشراري، الثقافة والاقتصاد "إضاءات وأبحاث علمية محكمة"، البيروني ناشرون وموزعون، ط01، 2010 م، ص 30، 31.

[5] ينظر: أندرو مناجو، أتاتوك مؤسس تركيا الحديثة، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، دائرة الثقافة والسياحة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018 م، ص 458 وما بعدها.

[6] سيد رشاد قرني محمد، أثر الثقافات واللغات الأوربية على اللغات الأفريقية "السواحيلية أنموذجا"، مجلة دراسات إفريقية، النجف الأشرف، العراق، العدد 02، أفريل 2017 م، ص 31.

[7] *François Grin, Language planning in Swaziland, Telescope, Québec, Canada, Vol 16, N 3, 2010, p 55/74.*

6 – الاستبدال اللساني: يتحقق هذا العمل عن طريق إحلال اللغات القومية محل اللغات الأجنبية ذات الانتشار الواسع في الجامعات الوطنية [1]، نجد أدلة واضحة على هذا في "اليابان"، و"الصين"، و"فرنسا"، و"روسيا"، و"فيتنام"، وما يسمى بدولة "إسرائيل"، حيث أصبحت هذه المهمة مصيرية نظرا لارتباط اللغة بحركات التقدم العلمي .

الظواهر، والقضايا الموجهة "للتخطيط اللغوي":

إن هذه الظواهر والقضايا هي التي توجه "التخطيط اللغوي"، وتجعله حتميا في المجتمع من خلال تجلياتها التالية [2]:

1- تفوق / تأخر بعض الأفراد: نجد أن بعض الأشخاص يتمتعون بمهارات لغوية، وآخرون لا يملكونها، كما نصادف بعض الأفراد المعوقين في مجال اللغة، مما يجعلهم يعانون اجتماعيا، واقتصادياً، وهذا يحدث عدة فوارق، ويستوجب تخطيطا لغويا فعالا لمعالجة هذه المظاهر، ودمج هذه الفئة ضمن "السياسة اللغوية للدولة" .

2- معرفة الفرد للغة المسيطرة (الإنجليزية ، والفرنسية): تساعده على تحسين مستوى الدخل كماً، وكيفاً، وهذا الأمر يحدث بعض الفوارق بينه، وبين بعض أقرانه .

3- تأقلم الأفراد مع التغيرات: يدفعهم هذا الأمر للاطلاع، والوعي في المجال المهني، والصناعي، وتحسين الاستعمال اللغوي، ومعرفة اللغات، والمصطلحات، والمفاهيم المتخصصة .

4 – معرفة اللغات المسيطرة: تتطلب عمليات الاتصال، والمثاقفة، والتجارة الدولية معرفة اللغات المسيطرة كالإنجليزية، والفرنسية.

5- علاقة التجانس اللغوي بالتجانس الاجتماعي، والمهني، والوظيفي.

6- المحافظة على التوازن بين مصلحة الدولة، ومصلحة الأفراد في المجال اللغوي [3].

7- مواكبة النمو الاقتصادي للنمو اللغوي: تحدث هذه المواكبة تقدما شاملا في جميع المجالات .

8- مسايرة تجارب الدول المتقدمة .

9- علاقة التخطيط اللغوي بالجانب الاقتصاد من حيث الثروة، والدخل القومي المادي.

نصادف أيضا في هذا المجال عدة عينات من "التخطيط الأيديولوجي" "*planification idéologique*" الذي ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

1 – التخطيط اللغوي الوطني الذي يرسم السياسة اللغوية للأمة بتركيزه على مكانة، ووظيفة اللغة الوطنية، وقيمتها في نفوس أهلها، وطريقة تعليمها، وتعلمها، يظهر هذا الأمر بوضوح في مجال التخطيط اللغوي العربي، ودور اللغات الأجنبية في البلاد العربية التي توجد في وضع تكاملي لا تنافسي.

---

[1] عبد الجليل مرتاض، تجارب ناجحة لبلدان ذات تعدد لغوي، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2014 م، ص 403.

[2] *VOIR: James Tollefson, Planning language, planning inequality: language policy in the community, Harlow: Longman, London, England, 1991, p 09/20.*

[3] ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1993 م، ص 11.

2 – التخطيط اللغوي الاستعماري الذي يستعمل اللغات ذات النفوذ الواسع مكان اللغات الوطنية، كما هو الشأن بالنسبة لدول شمال إفريقيا، وآسيا التي تظهر فيها السيطرة اللغوية الأجنبية الطامسة للغات الوطنية، والمحلية الأصيلة.

3 – التخطيط اللغوي المحايد والموضوعي الذي يهدف إلى حل المشاكل اللغوية، وغير اللغوية من خلال أبحاث علماء نزهاء يختلفون عن الحكام المنحازين الذين يرسمون التوجهات السياسية اللغوية حسب المآرب، والمشارب، والتبعية [1].

التخطيط اللغوي، والتنمية اللغوية في البلدان العربية في ظل السلوكيات، والمواقف اللغوية:

إن أهمية اللغة العربية تكمن في أنها تؤكد على هوياتنا، التي تجمع العرب من المحيط، إلى الخليج، ومن هنا وجب علينا العناية بلسانها، والاهتمام باللغة العربية، ورسم معالم واضحة مستقبلية، تحفظ لها قواعدها عن طريق "التخطيط اللغوي"، باعتبار اللغة العربية وسيلة تواصل بين الأفراد، وهي وعاء ثقافة أُمتنا، ولهذا سعت الدول العربية إلى تحقيق التنمية اللغوية، بعد مرحلة استقلال الدول العربية من الاستعمار الأجنبي، واستعادة الدول سيادتها، وجدت الدول نفسها مطالبة باجتثاث ثقافة المستعمر، الثقيلة، والتي تمثلت قي لغته، وثقافته.

يتصف الوضع اللغوي في الوطن العربي "بالتعددية اللغوية" "*multilinguisme*" [2]، وهذا طبيعي، ويتمثل في "الثنائية اللغوية"، أو "الازدواجية" "*Bilinguisme*" [3]، ومشكلة اللغة العربية ليست في الازدواجية، بوجود العاميات إلى جانب الفصحى، بل في الثنائية بوجود لغات أجنبية إلى جانب اللغة العربية الفصحى، لأنّ الازدواجية في طريقها إلى الزوال، رغم التأثير البالغ للعاميات على اللغة العربية الفصيحة.

لكن ما يلاحظ اليوم أن اللغة العربية الفصحى أضحت في انتشار والعامية في انحصار، بفضل ما تصنعه الجمعيات القرآنية، والدعوات الملحة، والكثيرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والإقبال غير مسبوق لتعلم اللغة العربية من طرف الغربيين، زد على ذلك ما تنتهجه بعض وسائل الإعلام في الرفع والرقي باللغة العربية، لذلك فالازدواجية ليست عويصة بالنسبة للثنائية؛ أي: بوجود لغة حية تحاول الهيمنة على اللغة العربية.

فمستويات اللغة تتعدّد تبعا لتعدّد الناطقين بها، وتنوّع ثقافاتهم، وطبقاتهم الاجتماعية، وتباعد الفوارق الزمانية، والمكانية، والمهنية بينهم، "ومما يساعد على نشوء هذه المستويات اللغوية هو أن اللغة تتخذ كما هو معروف موقفا محايدا إزاء الطبقات، والفئات الاجتماعية، ولما كانت اللغة بأهلها لا بنفسها، فإنّنا نجد مستعملي اللغة لا يتّخذون جميعهم الموقف المحايد نفسه الّذي تتّخذه اللغة إزاءهم" [4]، فالعلاقات الاجتماعية محرّض لاستنباط صيغ لغوية، ونماذج من

---

[1] *VOIR: Djite Paulin, From language policy to language planning: An overview of languages other than English in Australia, National Languages and Literacy Institute of Australia, Deakin, Australia, 1994, p 13/ 25 .*

[2] ينظر: سيجوان مكي، التعليم وثنائية اللغة، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1994 م، ص 21.

[3] ينظر: علي القاسمي، السياسة اللغوية "الفصحى وعامياتها"، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2008 م، ص 201.

[4] هادي نهر، اللسانيات الاجتماعية عند العرب، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2009 م، ص 143.

الخطاب تخدم واقع الحال، فاللغة "تتحرك مع المجتمع، وتعنون فعالياته، عبر استخدامها كحاجة، أو عبر تجييرها كوظيفة، وربّما تضيق المسافة كثيرا في الفرق بين الممارسة الاجتماعية للغة، وبين وظائفها، أو توظيفها، إذ أنّ كلّ فعل استخدامي للّغة، أو أيّة ممارسة سوسيولوجية للغة، هي في إحدى جوانبها توظيف اجتماعي، وسوسيولوجي للغة" [1]، فهذه اللغة هي الّتي تحدث هوية الفرد الوجدانية، والاجتماعية.

ويمكن تحديد أطر تعريف الموقف، أو السلوك اللغوي من خلال هذه المعطيات الّتي ذكرها "فاسولد" "*Ralph Fasold*" [2]:

1. موقف المتكلّم من لغته ذاتها.
2. عدّ ضرب لغوي ما: غنيا، أو ضعيفا، جميلا، قبيحا...
3. قد يشمل الموقف اللّغوي أيضا المواقف الّتي نصدرها اتجاه المتحدثين بلهجة، أو لغة معينة.
4. يتّسع المفهوم ليسمح بالتعامل مع كافة أنواع السلوك الخاص باللغة، بما في ذلك المواقف نحو الإبقاء على اللغة، وجهود التخطيط...

إذن إنّ المواقف اللّغوية تنعكس عنها سلوكيات لغوية إمّا اتجاه لغة هذا المتكلّم، أو إزاء لغات أخرى، وما يهّم اللسانيات الاجتماعية هاهنا، هو السلوك الاجتماعي الّذي يفضي إليه هذا المعيار "فقد يكون له نوعان من الآثار على السلوكيات اللغوية، فبعض الآثار تتعلّق بالكيفية الّتي ينظر بها المتكلّمون إلى لغتهم، أمّا البعض الآخر، فيتّصل بردود فعل المتكلّمين حيال لغة وأداءات الآخرين، ففي الحالة الأولى قد نثمّن ممارستنا اللغوية، أو سنحاول على العكس تغييرها حتى نتمثّل للنموذج الرفيع، وفي الحالة الثانية سنحكم على النّاس من خلال أداءاتهم اللغوية" [3].

فكثيرا ما تكون اللّغة علامة على الموقع الاجتماعي، أو حتّى الجغرافي، فنحن نحدّد انتماءاتنا إمّا بصورة إرادية فيما يسمى "بالتحيّز اللغوي" [4]، أو بطريقة لا إرادية، وفي كلّ مرّة سيقع نزاع بين هذه المواقع، ستكون اللغة ذات دور هام فيه.

آفاق مستقبلية للتنمية اللغوية في الوطن العربي:

إن آفاق المستقبل اللغوي للمنطقة العربية تتحدد في إطار وعي جديد بأهمية التنمية اللغوية على مستوى الدول العربية كلها في اتجاه اللغة العربية الفصحى لغة للتعليم، والعلم، والإعلام، والإدارة، ويتطلب الأمر تحديد الأهداف، واتخاذ

---

[1] دهام عبد القادر، الدلالة الاجتماعية للغة، مقاربة سوسيولوجية، دار نوافذ للنشر والتوزيع، سوسة، تونس، 2011 م، ص 23.

[2] ينظر: رالف فاسولد، علم اللغة الاجتماعي للمجتمع، ترجمة إبراهيم بن صالح محمد الفلاي، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000 م، ص 259.

[3] جون لويس كالفي، علم الاجتماع اللغوي، ترجمة محمد يحياتن، دار القصبة، الجزائر، 2006 م، ص 53 .

[4] يتمثّل في الطريقة المثلى التي يعرف بها هذا المتحدث عن نفسه، وعن شخصيته، أو بتعبير آخر الشخصية الّتي يودّ أن يكون عليها، "فالتحيّز اللغوي" هو أن يتّخذ فرد، أو جماعة موقفا سلبيا من فرد آخر، أو جماعة أخرى بسبب لغتهم، أو لهجتهم، أو طريقتهم في النطق، ينظر: محمد حسن عبد العزيز، علم اللغة الاجتماعي، مكتبة الآداب القاهرة، مصر، ط 01، 2009 م، ص 130.

الوسائل لتحقيقها على مستوى الدول العربية، ذلك مع ضرورة وضع سياسة لغوية واضحة الأهداف تسهم في تنفيذها المؤسسات التعليمية، والإعلامية، فالملاحظ أن وسائل الإعلام في الوطن العربي بالرغم من الدور الذي تقوم به في خدمة اللغة العربية فإن بعض ما تقدمه يتعارض مع ما تبنيه المدرسة، وذلك بما تشيع من العامية في الصحف، والمجلات، والإذاعة المسموعة، والمرئية، وذلك أن الجو العام في بعض البلاد العربية يتسامح في الحفاظ على اللغة العربية بما يأذن به من رفع اللافتات، والشعارات باللغة الأجنبية، أو بتقديم اللغة الأجنبية على اللغة العربية، ولذا فمن الضروري أن يتعاون التربويون، واللغويون، والمختصون بالإعلام، لدراسة هذه الظاهرة، ومعالجتها على الصعيد الوطني [1].

فالإفادة من الإمكانات المعاصرة السمعية، والبصرية تعد من الوسائل الفعالة لجعل العربية ذات أبعاد اجتماعية صريحة، وغنى عن البيان إعداد مزيد من اللغويين، والتطبيقيين، والمترجمين لتلبية الحاجات المعاصرة، وكل دعم لحركة النشر، والترجمة هو إسهام لجعل اللغة العربية معبرة عن حضارة العصر، كما عبرت عن الحضارة الإسلامية على مدى عدة قرون، لذلك فمستقبل اللغة العربية مرتبط أيضاً بدعم وجود اللغة العربية في المناطق ذات اللغات المحلية في بعض الدول العربية، ونعني بها مثلا مناطق شمال العراق، وجنوب السودان، ومناطق البربر الأمازيغ في دول المغرب العربي، فكل جهد يبذل من أجل نشر العربية في هذه المناطق دعم لوحدة هذه الدول، وكل إهمال في هذا الاتجاه يقوى اتجاهات العزلة بين هذه المناطق وباقي الدولة، وهناك تجارب عربية، وعالمية توضح أن اللغة مفتاح فهم هذه القضية، وأداة معالجتها.

إن مستقبل اللغة العربية مرتبط أيضاً بأن نخطط للغتنا برؤية عالمية، وأن نحدد مكانتها، ومشكلاتها برؤية عالمية أيضاً إن نسبة الإنتاج العربي من الكتب، ونسبة الترجمات العربية إلى مجموع الإنتاج العالمي تعد نسبة ضئيلة بكل المعايير، ولهذا فإن مستقبل اللغة العربية يتحدد بدعم التأليف بالعربية، وبدعم حركة الترجمة إلى اللغة العربية، وما لم يحدث تخطيط شامل، وحل لمشكلات التأليف، والترجمة فلن يحدث دعم لمكانة العربية، إن الإنسان المعاصر يقبل على لغة بعينها بقدر ما تقدم له من معرفة، يتطلب هذا الجانب الثقافي بحثا، وتخطيطا، وتطبيقا، وهناك دول نامية كثيرة سبقتنا على الرغم من ظروفها المتواضعة في هذا الاتجاه.

إن اللغة ليست كيانا منفصلا ينمو وحده نمواً ذاتياً، ويحمل مسؤولية نفسه، ولكنها ظاهرة اجتماعية ترتبط بالإنسان، وتتفاعل مع كل مظاهر حياته، فاللغة العربية لا ترقى بأن نمدحها، ونبالغ في مدحها، ولكنها ترقى بجهود أبنائها في العلم، والحضارة، والإنتاج، فقيمة اللغة تستمد في المقام الأول من قيمة أبنائها، وقد أثبتت تجارب العالم أن التخطيط اللغوي ممكن، وفعال، وأن المعاصرة ضرورة، وأن الوعي اللغوي مهم لتنفيذ خطة لغوية واضحة .

وبناء على ما سبق فإن ثمة مستقبلًا واعدًا للدراسات العربية في مجال التخطيط اللُّغوي، والسياسة اللُّغوية، خصوصًا مع حداثة الميدان النسبية، وقلة الدراسات العلمية باللُّغة العربية، وحول البيئات العربية، وغنيٌّ عن القول التأكيد

[1] ينظر: محمود فهمي حجازي، اتجاهات السياسة اللغوية، مجلة مجمع اللُّغة العربية، القاهرة، مصر، 2009 م، ج 115، ص 259 وما بعدها.

على أن الضبط المنهجي والعلمي والانطلاق من نظريات التخصص هو الخطوة الأولى لبحث علمي رصين، كما أن الحاجة ماسّة إلى دراسات اختبارية مبنية على جَمْع بيانات بحثية من الواقع اللُّغوي للبيئات العربية، إضافة إلى ذلك يتأكد توجيه الباحثين إلى الاهتمام بالدراسات البينية، والإفادة منها في بحث قضايا التخطيط اللُّغوي، والسياسة اللُّغوية، وذلك ما يشهده البحث العلمي في سياقه العالمي في التخطيط اللُّغوي والسياسية اللُّغوية، حيث لم تعد دراسة القضايا اللُّغوية معزولةً عن ربطها بواقعها السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي.

ومن أوجه التركيز التي يجدر بالباحثين النظر فيها رَبْط دراسة التخطيط اللُّغوي، والسياسة اللُّغوية بالنظرية السياسية، والنظرية الاجتماعية، والتحليل التاريخي البنيوي، والتحليل التاريخي التفسيري، والاقتصاد، والاستثمار، والقانون، والأنظمة، والبيانات الحكومية الرسمية، مثل: الإحصاءات، والتقارير الدورية، كما يمكن تقديم بحوث مبتكرة من خلال رَبْط قضايا التخطيط اللُّغوي، والسياسة اللُّغوية بالمدونات اللُّغوية، ودراسة الأيديولوجيات، والمواقف اللُّغوية، كما ستفتح منهجيات البحث النوعية والمختلطة آفاقًا جديدةً لدراسة قضايا التخطيط اللُّغوي في البيئات العربية.

مصادر ومراجع المحاضرة:

1. أندرو مناجو، أتاتوك مؤسس تركيا الحديثة، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، دائرة الثقافة والسياحة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018 م.
2. جون لويس كالفي، علم الاجتماع اللغوي، ترجمة محمد يحياتن، دار القصبة، الجزائر، 2006 م.
3. خالد تيسير الشراري، الثقافة والاقتصاد "إضاءات وأبحاث علمية محكمة"، البيروني ناشرون وموزعون، ط01، 2010 م.
4. دهام عبد القادر، الدلالة الاجتماعية للغة، مقاربة سوسيولوجية، دار نوافذ للنشر والتوزيع، سوسة، تونس، 2011 م.
5. رالف فاسولد، علم اللغة الاجتماعي للمجتمع، ترجمة إبراهيم بن صالح محمد الفلاي، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000 م.
6. سيجوان مكي، التعليم وثنائية اللغة، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1994 م.
7. سيد رشاد قربي محمد، أثر الثقافات واللغات الأوربية على اللغات الأفريقية "السواحيلية أنموذجا"، مجلة دراسات إفريقية، النجف الأشرف، العراق، العدد 02، أفريل 2017 م.
8. صالح بلعيد، الأمم الحية أمم قوية بلغاتها نماذج تجارب دولية، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، الجزائر، 2012م.
9. عبد الجليل مرتاض، تجارب ناجحة لبلدان ذات تعدد لغوي، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2014 م.

10.عبد العلي الود غيري، دور الوطنية في التنمية وتحقيق الأمن الثقافي، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2012 م.
11.عثمان سيد أحمد، التخطيط اللغوي وتعليم اللغة العربية، دراسات تربوية، منشورات رابطة التربية الحديثة، القاهرة، مصر، المجلد 01، ج 04، 1986 م.
12.علي القاسمي، السياسة اللغوية "الفصحى وعامياتها"، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2008 م.
13.الفاسي الفهري، اللسان العربي الجامع: بين التماسك والتنوع والتعدّد، مجلة الممارسات اللغوية، منشورات جامعة مولود معمري تيزي وزو، مخبر الممارسات اللغوية، الجزائر، العدد 19، 2013 م.
14.محمد حسن عبد العزيز، علم اللغة الاجتماعي، مكتبة الآداب القاهرة، مصر، ط 01، 2009 م.
15.محمود فهمي الحجازي، اللغة العربية في العصر الحديث "قضايا ومشكلات"، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998 م.
16.محمود فهمي حجازي، اتجاهات السياسة اللغوية، مجلة مجمع اللُّغة العربية، القاهرة، مصر، 2009 م.
17.ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1993 م.
18.هادي نهر، اللسانيات الاجتماعية عند العرب، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2009 م.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. *Albert J. Borg & Marie Azzopardi-Alexander, Maltese, éd. Routledge, New York, USA, 1996.*
2. *Djite Paulin, From language policy to language planning: An overview of languages other than English in Australia, National Languages and Literacy Institute of Australia, Deakin, Australia, 1994.*
3. *Einar Ingvald Haugen & Anwar S. Dil, The Ecology of Language, Stanford University Press, États-Unis, 1972.*
4. *François Grin, Language planning in Swaziland, Telescope, Québec, Canada, Vol 16, N 3, 2010.*
5. *James Tollefson, Planning language, planning inequality: language policy in the community, Harlow: Longman, London, England, 1991.*
6. *Paul Pellisson-Fontanier & Pierre Joseph Thoulier d'Olivet & Charles-Louis Livet, Histoire de l'Académie française, a librairie académique, paris, France.*
7. *Robert Cooper, Language planning and social change, Cambridge University Press, Cambridge, Royaume-Uni, 1989.*

المحاضرة السادسة

التخطيط اللغوي نتاج تضافر جهود علماء الاجتماع، والتربية، والإنسان، والاقتصاد، واللغة، والسياسة.

توطئة:

تعد اللغة العصب النابض لكل نشاط اجتماعي، وسياسي، واقتصادي، وثقافي، ومعرفي، وهي رصيد معلوماتي من الرموز المفارقة، وهي مصدر قوة، أو ضعف، واتحاد، أو تفرق للجماعة الناطقة بها [1]، لذلك انبرى الإنسان منذ الأزل فردا، وجماعة، وسلطة إلى الحفاظ عليها، والدفاع عنها، وصيانتها، ودعمها ماديا، ومعنويا، ذلك لأنها هي لسانه، وجنسيته تواصلا، ومعرفة، وقد سلك في سبيل ذلك سبلا شتى؛ إذ يعد التخطيط اللغوي أحد تلك السبل.

تزامن ظهور "علم التخطيط اللغوي" مع تقدم العلوم الاجتماعية، والاقتصادية، مما أدى إلى تأثر علماء "التخطيط اللغوي" بتلك العلوم، وخصوصاً تلك التي تبحث طرق تطوير دول العالم النامية، وتحديثها اقتصاديًّا، واجتماعيًّا، وتربويًّا، وثقافيًّا، وعلميًّا، ولغويًّا.

أدى هذا التزامن إلى تأثر "علم التخطيط اللغوي" بمعطيات العلوم المعرفية المتعددة كعلم الاجتماع، والاقتصاد، والسياسة، والتربية، والنفس، واللغويات، وليس من الغريب أن نرى هذا التكامل بين العلوم لأن مدارها هو الإنسان، وهذا الإنسان لا يستغني عن لغة يعبر بها عن أفكاره، وحاجاته، وثقافته، وحضارته، وما هدف التخطيط اللغوي إلا حل المشكلات اللغوية، وغير اللغوية التي تعترض الإنسان بوصفه فرداً، والشعوب، والدول بوصفها مجموعات بشرية تتفاعل بعضها مع بعض.

إن الارتباط الحيوي، والعضوي بين الإنسان واللغة هو الذي أعطى دراسة اللغة، ومشكلاتها الأهمية القصوى الخاصة بها، أو المتعلقة بمستخدميها، ومن الجدير ذكره أن الدراسات المتعلقة بالمشكلات اللغوية، وحلولها في مختلف البلدان قد أفرزت أدباً جمًّا، وقدمت أطراً نظرية تجعل من التخطيط اللغوي علماً له أصوله، وتطبيقاته، وفوائده الجمة.

"فالتخطيط اللغوي" يعزز التنوع، والتمايز في المؤسسات الاجتماعية، وكذا التمايز في الوظائف التي تؤديها اللغة في مختلف ضروبها، وأشكالها، فمن غير المحتمل أن ينجح تنفيذ "السياسة اللغوية" دون إحداث تغيير في الوظائف التي تؤديها اللغة –"السياسة اللغوية"–، ذلك أنه لا يحصل نجاح في تنفيذ "السياسة اللغوية" إلا بعد أن توظف اللغة لأداء مهام جديدة [2].

زد على ذلك أنه لا يمكن نجاح تخطيط اكتساب اللغة (دليلا، وتعليمها، وتعلمها) إذا كانت اللغة المستهدفة لا تخدم أغراضا مفيدة للمتعلم بذلك الاكتساب، كأن يستبعد استعمالها في الحياة العامة لقضاء حاجات مستعمليها، وأن لا تغدو لغة كل المؤسسات، أي: إذا كانت هذه اللغة لا يوظف بها، ولا يعمل بها.

"فالتخطيط اللغوي" يسهم في إحداث استمرار، وتغير ليس في اللغة المستهدفة فحسب، بل في تغير المؤسسات الاجتماعية الأخرى، واستمراريتها، إذ يسهم في إحداث التغير من خلال تحديد مهام وظيفة جديدة لضروب اللغة،

---

[1] ينظر: محمود أحمد السيد، في رحاب لغتنا العربية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2017 م، ص 26.

[2] ينظر: عبد السلام المسدي، الهوية العربية والأمن اللغوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، ط 01، 2014 م، ص 272.

وإحداث تغييرات في تراكيب تلك الضروب اللغوية، وأساليبها، ومن خلال تسهيل اكتساب أفراد المجتمع لهذه الضروب اللغوية، كما يسهم "التخطيط اللغوي" في إحداث الاستقرار، لأنه مرتبط بالمتطلبات التركيبية، والأسلوبية لهذه اللغة الهدف، وكذا من خلال القيم التي تمثلها ضروب اللغة للناطقين بها.

إذن، اللغة حدث اجتماعي، وهي شكل من أشكال السلوك الاجتماعي، نشأت في حوض المجتمع يعزز ذلك قول أحدهم: "واللغة هي التي تغزل النسيج المجتمعي في شبكة من علاقات الوفاق التي تقيمها بين أفراد المجتمع، وجماعاته، ومؤسساته، فلا وفاق بلا لغة، ولا مجتمع بلا وفاق" [1]، ذلك أن اللغة كما حدها "ابن جني" هي: "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم" [2].

فاللغة تخضع لناموس التطور، ويعتريها التغيير كذلك في وظائفها، فعلى قدر اللغات تأتي الوظائف المنوطة بها، فإن ضعفت اللغة، واستكان أهلها سلبت منها وظائفها، وخسرت فضاءاتها، وإن قويت، وعظم شأن أهلها [3]، وأصبحت لغة عالمية.

من أجل ذلك شحنت "الولايات المتحدة الأمريكية" أسلحتها اللغوية، وما أحرزته من تقدم هائل في علوم اللسانيات الحديثة، وهندسة اللغة، حيث جعلت من شيوع لغتها رأس الحربة السيادة العالم معلوماتيا، وثقافيا، واقتصاديا، حيث أصبح للغة سلطة تفوق جميع السلطات.

التخطيط اللغوي العربي:

مما يجب ذكره أن علم التخطيط اللغوي هو نتاج تضافر جهود علماء الاجتماع، والتربية، والإنسان، والاقتصاد، واللغة، والسياسة، فهو علم يقوم على "نظام تكاملي" "*Interdisciplinaire*" تشترك فيه جل العلوم الإنسانية، لأنه يتعامل مع اللغة، واللغة إرث الجميع وليست ملكاً لأحد، وهكذا فلا بدّ من تضافر علوم شتى، وتعاونها لإنجاح مهمات المخطط اللغوي.

فالسرد التاريخي لحيثيات ظهور التخطيط اللغوي في العصر الحديث يظهر الطبيعة البينية للتخصص، حيث يستقي رؤاه، ونظرياته من علوم مختلفة، ولو استعرضنا الخلفية التخصصية لبعض الرواد في التخطيط اللغوي فسنجد ذلك جليًّا؛ فمثلا كان "جوشوا فيشمان" "*Joshua Fishman* " متخصصًا في علم الاجتماع، وأسهم في إيجاد "علم الاجتماع اللغوي" "*Sociolinguistique*"، أما "جون روبين" "*John Reuben*" فكانت متخصصة في التاريخ، بينما "جيوتريندا جوبتا" "*Jyotirindra Das Gupta*" كان متخصصًا في العلوم السياسية، أما "بيورن يورند" "*Bjorn Jornd*" فهو متخصص في إدارة الأعمال بالإضافة إلى اللُّغويات، في حين أن "تشارلز فيرغسون" "*Charles Albert Ferguson*" من مؤسسي "اللغويات الاجتماعية".

---

[1] مجيد الشارني وفتحي فارس، مداخل إلى تعليمية اللغة العربية، دار محمد علي للنشر، تونس، ط 01، 2003 م، ص 91.

[2] ابن جني، الخصائص، تح محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 1952 م، ج 01، ص 33.

[3] ينظر: عبد السلام المسدي، الهوية العربية والأمن اللغوي، ص 276.

والملاحظ أن التخطيط اللغوي ليس ميدانا معرفيا مستقلا عن باقي العلوم الأخرى، لأن الموضوعات التي يدرسها هذا العلم تتصل اتصالا وثيقا بموضوعات المعرفة [1]، ومن الجدير ذكره أن ظهور علم التخطيط اللغوي قد تزامن مع تقدم العلوم الاجتماعية، والاقتصادية، مما أدى إلى تأثر علماء التخطيط اللغوي بتلك العلوم وخصوصاً تلك التي تبحث طرق تطوير دول العالم النامية، وتحديثها اقتصاديًّا، واجتماعيًّا، وتربويًّا، وثقافيًّا، وعلميًّا، ولغويًّا، وهكذا نرى أن هذا التزامن أدى إلى تأثر علم التخطيط اللغوي بمعطيات العلوم المعرفية المتعددة كالاجتماع، والاقتصاد، والسياسة، والتربية، والنفس واللغويات.

وليس من الغريب أن نرى هذا التكامل بين العلوم لأن مدارها هو الإنسان، وهذا الإنسان لا يستغني عن لغة يعبر بها عن أفكاره، وحاجاته، وثقافته، وحضارته، وما هدف التخطيط اللغوي إلا حل المشكلات اللغوية وغير اللغوية التي تعترض الإنسان بوصفه فرداً، والشعوب والدول بوصفها مجموعات بشرية تتفاعل بعضها مع بعض [2]، إن الارتباط الحيوي والعضوي بين الإنسان واللغة هو الذي أعطى دراسة اللغة، ومشكلاتها الأهمية القصوى الخاصة بها، أو المتعلقة بمستخدميها، ومن الجدير ذكره أن الدراسات المتعلقة بالمشكلات اللغوية، وحلولها في مختلف البلدان قد أفرزت أدباً جمًّا وقدمت أطراً نظرية تجعل من التخطيط اللغوي علماً له أصوله، وتطبيقاته، وفوائده الجمة.

يرتكز "التخطيط اللغوي العربي" على أيديولوجيا إسلامية تهتم ببناء الأمة، وتسعى لجعل هذا اللسان مصدرا رئيسيا في الدخل القومي [3]، ومقومات وجود الأمة العربية الإسلامية.

لا توجد نظرية موحدة بالنسبة "للتخطيط اللغوي العربي"، وعملية التعريب، الأمر الذي يستوجب بناء نموذج شامل يقوم على أسس علمية ترسم السياسة اللغوية، وتهتم بالعوامل السلبية، والإيجابية في مجال التخطيط [4]، والتعريب، يفتقر "التخطيط اللغوي العربي" إلى نظرية مجربة، أو محاولات رصينة، وفاعلة تستمد منها الأسس النظرية التنظيمية، والتفسيرية للموضوع، لذلك فإن المتخصصين يتجهون إلى دراسة العلوم الإنسانية المجاورة، والمتقاطعة مع اللغة العربية، والتعريب

---

[1] روبرت كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ترجمة خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثقافة العام، طرابلس، ليبيا، 2006 م، ص 87.

[2] ينظر: ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1993 م، ص 16.

[3] ينظر: عبد السلام المسدي، الهوية العربية والأمن اللغوي، ص 20 وما بعدها.

[4] ينظر:

Fawwaz Al Alabed Alhaq & Amer Al-Masaeid, Islam and language planning in the Arab world: A case study in Jordan, Iranian Journal of Language Studies, Zanjan, Iran, 2009, p 267-302.
Mahmoud Almahmoud, Language planning through investigating language attitudes, Lambert academic publishing, Saarbrucken, Germany, 2014, p 18/30.
James Tollefson, Planning language, planning inequality: language policy in the community, Harlow: Longman, London, England, 1991, p 09/20.
Shelley Tulloch, Language attitudes as a basis for language planning, Universite Laval, Quebec, Canada, 2004, p 50/ 70.

للاستفادة من تطوراتها التي تقدم أسساً منهجية علمية تساهم في تخطيط اللغة العربية، ونشرها، وتساعد على إنجاح مشروع التعريب [1]، يتطلب هذا العمل تفعيل الجوانب التالية:

1. الإدارة المخططة.
2. التسويق.
3. السياسة الموجهة للعمل.
4. اتخاذ القرار وصنعه.

يهدف تخطيط اللغة العربية والتعريب إلى:

تتنوع أنشطة، وتطبيقات التخطيط اللُّغوي تبعًا لطبيعة التخطيط اللُّغوي المنشود؛ وقد حاول "تولفسن" "*James Tollefson*" اختزال أهدف التخطيط اللُّغوي في هدف عام؛ هو "إصلاح الإشكالات اللُّغوية في المجتمع" [2]، ويمكن اعتبار ذلك هدفًا رئيسًا شاملًا لجميع أنشطة، وتطبيقات التخطيط اللُّغوي، أما "جادلي" " *Karl-Erland Gadelii*" فيرى أن الهدف الرئيس للتخطيط اللُّغوي هو تيسير عملية التواصل في المجتمع من خلال العمل في مستويات ثلاثة، هي: المستوى المحلي، والمستوى الإقليمي أو الوطني، والمستوى الدولي.

فعلى سبيل المثال؛ يتم تيسير التواصل في المستوى المحلي من خلال تفعيل استخدام اللُّغة الأم في مناحي الحياة كافة، خصوصًا في الدول التي سبق لها أن تعرضت لاستعمار بقي أثره، من خلال ترسيخ استخدام لغة المستعمر في جوانب عدة، من أبرزها التعليم، بالرغم من أنها لا تُستخدم على المستوى المحلي، أما المستوى الوطني فيتجلى مثال التخطيط اللُّغوي في تطبيق استخدام اللُّغة التي تُستخدم على مدى واسع لتكون لغة رسمية للتواصل، أما المستوى الدولي، فيمكن التمثيل عليه بالاهتمام باللُّغات الأخرى التي لها دور مهم في العالم.

ورغم أهمية تيسير التواصل كهدف رئيس للتخطيط اللُّغوي إلا أنه لا يمكن اعتباره الهدف الرئيس الوحيد للتخطيط اللُّغوي، ذلك أن هنالك بعض أنشطة التخطيط اللُّغوي التي لا تندرج تحت تيسير التواصل اللُّغوي؛ "كالتنقية

---

[1] ينظر: عبد العزيز المقالح، مجامع اللغة العربية تحديات وعوائق، مجلة مجمع اللُّغة العربية بالقاهرة، القاهرة، مصر، ج 113، 2008 م، ص 73 وما بعدها.

[2] VOIR :*James Tollefson, Planning language, planning inequality: language policy in the community, p 15.*

اللُّغوية" "*language purification*" [1] على سبيل المثال.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره من أهداف مجملة للتخطيط اللُّغوي، حاول بعض الباحثين رصد أهداف تفصيلية للتخطيط اللُّغوي، تنطلق من أنشطته الفعلية، حيث قدم "ناهير" "*Moshe Nahir*" في بحثه حول تصنيف أهداف التخطيط اللُّغوي رصدًا مبنيًّا على ما قام به، أو ما يمكن أن يقوم به المتخصصون في التخطيط اللُّغوي [2]، ولعل من أهم أهداف التخطيط اللغوي:

1. وصف الوضع اللغوي، والاجتماعي في البلاد العربية، وكذلك الموانع التي تحول دون تطور اللغة العربية، وعملية التعريب.
2. تفسير الاتجاهات المختلفة بالنسبة للعربية، والتعريب، ودراسة المظاهر السلبية، والإيجابية المرتبطة بهما.
3. تقديم توقعات عن مستقبل اللغة العربية، والتعريب، وعن القصور، والعثرات، أو النجاحات لنتائج تعميمهما.
4. تحديد المبادئ العامة على شكل حقائق، وثوابت بالنسبة لعملية تخطيط العربية، والتعريب لتطبيقها في العالم العربي، أو في البلاد الأخرى التي تسعى لتبني لغاتها القومية.
5. تأسيس "علم السياسة اللغوية العربية" الذي يشتمل على تخطيط مكانة التعريب، واللغة العربية، وتحديثها، وتطويرها، وبناء مصطلحاتها، وتخطيط اكتسابها، وتعلمها.

ويجب أن يكون تخطيط اللغات المنتشرة في البلاد العربية طبيعيا، وعادلا، وديمقراطيا، وفعالا، لأن قوة الأمة ترتبط بقوة لغاتها، والأمثلة كثيرة على هذا، قد تفرض بعض الأمم لغاتها بالقهر، والإرهاب نظرا للظروف السياسية، والاقتصادية، والعرقية.

ولابد من حماية اللغات من خلال القوانين، والمؤسسات، والتشريعات، لأن سياسة اللامبالاة، والكيل بمكيالين غير مقبولة أخلاقيا وسياسيا، لذلك يجب وضع تخطيط، وتشريع يغرم كل من يخالف القوانين اللغوية، وإصدار الأحكام في المنازعات اللغوية من خلال جهاز قضائي، والاهتمام بالنخب الإبداعية، والعلمية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية لتصبح لنا مثل "لغة موليير"، و"لغة شكسبير"، أو "لغة امرئ القيس" وغيرهم، فلقد كثر "التسول الفكري"، و"فوضى المصطلحات" دون ضبط، أو عمل فعال للمؤسسات المعنية بالرعاية، والمراقبة اللغوية في ديارنا .

---

[1] تهدف "التنقية اللغوية" إلى الحفاظ على اللُّغة من الشوائب، والدخيل، والانحراف. ويفرق "موشي ناهير" بين نوعين من التنقية اللُّغوية، هما: التنقية الخارجية، والتنقية الداخلية؛ وتهدف التنقية الخارجية إلى حماية الصفاء، والنقاء اللُّغوي من تأثيرات اللُّغات الأخرى، أما التنقية الداخلية فيقصد بها الحفاظ على البنية اللُّغوية من الانحراف؛ ومن أمثلة ذلك: وجود مراكز تقدِّم خدمة الاستشارات اللُّغوية لعامة الناس، وتبين الأخطاء اللُّغوية، وتصححها، كما هو موجود في "السويد"، أو إلزام دور النشر، والجهات الإعلامية بعدم تقديم أي مادة إعلامية مالم يتم تدقيقها لغويًّا، مثل ما هو معمول به في عدد من الدول؛ "كاليابان"، و"بولندا".

François Zabbal, Une révolution: l'adoption de l'alphabet latin, Qantara, l'Institut du monde arabe, paris, France, no 78, janvier 2011, p 44.

[2] *VOIR, Nahir Moshe, Language Planning Goals: A Classification "Sociolinguistics: The Essential Readings, Blackwell, Royaume-Uni, Oxford, 2003, p 42.*

ومن نتاج تضافر الجهود، ارتباط التخطيط اللغوي بالاقتصاد، حيث أصبحت هناك أسواق لغوية، إذ أن هذه اللغات تهتم بالإنتاج، والتبادل، والتواصل، لقد خصصت الحكومة الكندية حاليا 2.4 مليار لسياستها اللغوية، كما أن تكلفة الترجمة والتعدد اللغوي في الاتحاد الأوروبي تقدر بـ 40 . 0 % من ميزانية الاتحاد .

إن لغة الأمة تمثل ثقافة خاصة، أو كما قال "محمود درويش" في قصيدته "قافية من أجل المعلقات" [1]:

أنا لغتي أنا
وأنا معلقة... معلقتان... عشر، هذه لغتي
أنا لغتي، أنا ما قالت الكلمات
كن جسدي فكنت لنبرها جسداً.
أنا ما قلت للكلمات: كوني ملتقي جسدي مع
الأبدية الصحراء.
كوني كي أكون كما أقول
لا أرض فوق الأرض تحملني،
فيحملني كلامي طائراً متفرعاً مني، ويبني عش رحلته أمامي
في حطامي، في حطام العالم السحري من حولي،
على ريح وقفت.
وطال بي ليلي الطويل
... هذه لغتي قلائد من نجوم حول أعناق

فلتنتصر
لغتي على الدهر العدو، على شلالاتي
علي، على أبي، وعلى زوال لا يزول
هذه لغتي ومعجزتي.
عصا سحري حدائق بابلي، ومسلتي، وهويتي الأولى
ومعدني الصقيل
ومقدس العربي في الصحراء
يعبد ما يسيل
من القوافي كالنجوم على عباءته

[1] محمود درويش، لماذا تركت الحصان وحيدا ؟، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، لبنان، 2001 م، ص 56.

ويعبد ما يقول

لا بد من نثر إذا

لا بد من نثرٍ إلهي لينتصر الرسول.

فالثقافة لها خصوصية عرقية، ورموز، وعلامات لسانية تكون محلية وجهوية، وكونية، وكذلك، المعتقدات، والسلوك، والقيم، والمعارف هي عبارة عن ثقافة، وتفاعل، واختلاف، وتواصل، وعمل لساني شامل [1].

لذلك لابد من تفعيل المؤسسات اللغوية لخدمة الأبحاث، والتوجهات القومية، وتقديم الجودة، والنجاعة، والديمقراطية، والعدالة، والأهداف القومية، وحق المواطنة والهوية، والطموحات الفردية، والجماعية بعيدا عن المنازعات في مشكلات التعدد، والتنوع، وخدمة الأقليات، والفئات الخاصة، وضبط التمثيل الجماعي الدستوري، وإقصاء الكره، والتعصب، والصور النمطية للفرقة، والاستعمار، ومحاربة تفكيك وحدة، ولحمة الأمة المرتبطة بالإسلام، وعدم الإخلال بكرامة المواطنين، رغم اختلاف ألوانهم، وألسنتهم، وأعراقهم .

النموذج المقترح للغة العربية

لعلنا نحاول أن نقترح هنا نموذجا عمليا "لتخطيط اللغة العربية" وذلك من خلال تضافر جهود علماء الاجتماع، والتربية، والإنسان، والاقتصاد، واللغة، والسياسة، وبناء على الجوانب التالية:

1 – ضبط الجانب الإداري للسياسة اللغوية العربية، والتعريب: يجب أن يشمل كل المنفذين، والمهتمين باللغة العربية، وبالتعريب: النخبة، أصحاب النفوذ، رجالات الدولة، مجلس الوزراء، صانعوا القرارات، المكلفون برسم السياسات، الجامعات، المدارس، القطاع العام، القطاع الخاص، كما يجب على هذا الجانب أن يركز على قضايا الإعلام، والتوعية، والتحسيس بالموضوع .

2 – استغلال الجانب التسويقي للعربية، والتعريب: يقوم تسويق العربية على نوعية المنتوج اللغوي، وطريقة ترويجه، والمكان الذي يروج فيه، وكلفته، والأشخاص المسوقين لهذا المنتوج اللغوي.

3 – تقويم الجانب السياسي للخطة اللغوية للعربية والتعريب: يشتمل العمل على تحديد عملية الربح، والخسارة، والتأثير، والتنصل، والرفض، والكره لاستعمال اللغة والتعريب، وكيفية مواجهة هذه الأمور، والعقليات، والمشارب .

4 – كيفية اتخاذ القرار وصناعته: يعتمد العمل هنا على نوع الأشخاص الذين يصنعون القرار اللغوي، ومضمونه، وطرائق تفصيله، والاختلافات التي قد تصادفه، وعلاقته بالفضاء الزمكاني، ووسائل القوة، والإقناع عند رسم السياسة اللغوية المتعلقة بالعربية، والتعريب، والنتائج المترتبة على مشروع تعميمهما، والكلفة، والفائدة بالنسبة للأمة والوطن .

إن تتبعنا لمراحل "التخطيط اللغوي العربي"، وعملية التعريب يبرز لنا وجود عدة صعوبات، وثغرات، ورؤى متعارضة نذكر منها :

[1] ينظر: محمد عابد الجابري، التراث والحداثة دراسات ومناقشات، مركز دار الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1991 م، ص 195.

1. جعل العربية، والتعريب ضرورة دينية وطنية، وثقافية، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية لا بد من إنجاحها.
2. اعتبار العربية، والتعريب حجر عثرة في وجه التقدم الاقتصادي، والثقافي، والعلمي، والاجتماعي، حيث يرى بعضهم أن تقدم الأمة العربية لا يكون إلاّ بتبني لغات أجنبية واسعة الانتشار كالإنجليزية، والفرنسية وغيرهما، واستعمال لغات الشعوب المتقدمة اقتصادياً، وسياسياً من أجل التقدم.
3. عدم إدراك أهمية اللغة العربية والتعريب، وسيادة الجهل، والأمية، أو الأنانية الفردية .

ملخص بنتائج لتحليل بيئي عام للغة العربية:

نقاط القوة:	**نقاط الضعف:**
1 – قدرة اللغة على بناء الهوية، وصيانتها، وبخاصة أن ثمة ارتباطاً وشائجياً مع المكوّن الديني. 2 – السمات الفريدة للغة العربية ذاتها في هيكلها، ووظائفها. 3 – تمتع اللغة بقدرات هائلة في إحداث المصطلحات الجديدة. 4 – القدرة على استيعاب الوافد اللغوي، والحضاري عبر "الاقتراض اللغوي". 5 – القدرة على الإبداع، وتعضيد التنمية في مختلف المجالات. 6 – توافر الرغبة لتعضيد اللغة، ودعمها لدى شرائح عديدة. 7 – وجود مؤسسات عديدة تعنى بالمسألة اللغوية. 8 – توافر طواقم من العلماء، والباحثين المميزين. 9 – اعتماد العربية ضمن اللغات الرسمية في الأمم المتحدة. 10 – توافر ميزانيات جيدة لدعم المشاريع البحثية، والتطويرية.	1 – عدم وجود سياسات لغوية معتمدة. 2 – عدم ربط المسألة اللغوية بالمسألة التنموية. 3 – ضعف الأداء اللغوي الفصيح. 4 – ضعف "الغيرة اللغوية". 5 – تزعزع "الاعتزاز اللغوي" لدى شرائح عديدة. 6 – قلة إقبال الطلبة على تعلم اللغة، وقواعدها، وفنونها. 7 – ضعف مستوى تعليم اللغة في التعليم العام، والجامعي. 8 – تنامي ظاهرة "الازدراد اللغوي". 9 – عدم اكتمال منظومة التشريعات لحماية اللغة، وصيانتها. 10 – ضعف تطبيق التشريعات القائمة.
الفرص:	**التهديدات:**
1 – حمل اللغة بذور الاستمرارية في الثورة التقنية المعلوماتية. 2 – إقرار سياسة لغوية على المستوى القومي، والقطري.	1 – التوهم بعدم قدرة اللغة على التفاعل الحضاري، ومسايرة المستجدات. 2 – التوهم بصعوبة تعلم اللغة، وإتقانها.

3 – ممارسة التخطيط اللغوي على المستوى القومي، والقطري. 4 – إمكانية استنهاض السياسي لدعم المسألة اللغوية. 5 – إمكانية استنهاض الديني لدعم المسألة اللغوية. 6 – إمكانية استنهاض الثقافي لدعم المسألة اللغوية. 7 – إمكانية استغلال المكنة الإعلامية. 8 – الإفادة من الإمكانيات الهائلة للإنترنت، وتعزيز المحتوى العربي الرقمي في سياق مجتمع المعرفة، والاقتصاد المعرفي. 9 – تنامي الطلب على تعلم العربية من أبنائها. 10 – تنامي الطلب على تعلم العربية من الشعوب الأخرى.	3 – طروحات البعض للتلبس بـ "الرخاوة اللغوية". 4 – الخطاب الداعي لـــ "الاستسلام اللغوي". 5 – الإنترنت وما تحمله من مهددات لغوية عديدة، ومنها ما يسمى بـــ "العربيزي" [1]. 6 – الإعلام المجافي، أو المعادي للعربية الفصيحة. 7 – تزايد الاعتماد على اللغات الأجنبية في التعليم العام والجامعي، بطريقة تهدد اللغة العربية. 8 – احتدام الصراع بين اللغة الفصيحة، والعاميات. 9 – احتدام الصراع بين العربية، واللغات الأخرى 10 – العمالة الأجنبية، ومهدداتها اللغوية لا سيما للأجيال الجديدة.

مما سبق

فالعربية لغة وجود، ورمز هوية، وعامل توحيد، ولغة تخاطب عالمي، وأن قوة شخصية الفرد من قوة لغته، وأن كثير من الشباب ليست في أذهانهم صيغ لغوية اصطلاحية ثابتة تتناول مكونات الهوية، إن قوة اللغة وتمكن أهلها تزيد في فهم المتلقي وتحريكه، فإذا فهم المتلقي ما يقرأ، وتمكن من التعبير بلغة قوية جزلة تجعل له حراكاً ثقافياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً لا نظير له، وأن ما يقاس على الأشخاص يقاس على الدول، فالدول المتقدمة لغوياً متقدمة اقتصادياً، وعلمياً، وثقافياً، وسياسياً.

فيجب علينا أن نعظم العربية في النفوس، وتقدم العربية وعلومها بطريقة سهلة، وبلغة واضحة حديثة معاصرة قريبة إلى قلوب الناطقين بها، لتأخذ من قلوبهم مكاناً، ومن فكرهم حيزاً، وأن من ملك العربية ملك خيراً كثيراً، و"كم من قارئ للقرآن والقرآن يلعنه"، حيث أنه لا يفهم ما يقرأ، ولا يتفاعل مع النص القرآني حق التفاعل، والتدبر.

إن في إدراكنا أن اللغة العربية مصدر من مصادر الدخل الفردي والقومي لا مشكل من مشكلاتنا، يجعل العربية تتبوأ مكانة مرموقة في النفوس وما بين الدول، إن الأزمة التي تعاني منها العربية اليوم هي أزمة في نفوس أهلها لا بها، فإذا

[1] وذلك باستخدام أرقام، وحروف أجنبية في الكتابة التواصلية، والدردشة النصية خلال مواقع التواصل الاجتماعي، وكتابة الرسائل القصيرة، وبعض الرسائل عبر البريد الإلكتروني، و"ظاهرة العربيزي" هذه لا يُستخدم فيها الحروف العربية على الإطلاق؛ ولعل هذا ما يجعل منها عاملا لهدم اللغة العربية الفصيحة، والقضاء على خصوصيتها، ومفتاحا للانسلاخ عن الهوية؛ وذلك أنك تجد الجملة، والرسالة كاملة عربية النطق، ولكنها أجنبية الحروف، والعجيب أن الشباب باتوا يتقنون سرعة كتابتها، وسرعة قراءتها بصورة ملفتة، معتبرين ذلك نوعا من التحضر، والرقي، وهذا ما يمكننا أن نسميه "بالعقوق اللغوي"، أو "الازدراء اللغوي".

واجهنا التحديات الآنفة الذكر "بتخطيط لغوي" رصين واضح بيّن الأهداف، والوسائل، والنتائج في خطة لغوية قابلة للتطبيق نكون قد نجحنا في حل الأمة المزعومة لأن الحروب القادمة هي حروب لغوية لا عسكرية.

إن التخطيط للغة هو التخطيط للجميع، وإذا أردت تخطيطاً لغوياً ناجحاً فعليك بالتخطيط لكل المجتمع، وأن دور التخطيط اللغوي في خدمة العربية يقوم على خطة استراتيجية لغوية تأتي من وضوح الرؤية، والرسالة بما يتعلق بالعربية والتعريب، ابتداء من رأس هرم الدولة، وانتهاء بالفرد والمجموعات، ترسمها الدولة، ويشرع لها مجلس الأمة، وتستجيب لها الشعوب، فإذا أحكمت هذه الخطة الاستراتيجية، وتسلّحت بالإدارة الرشيدة، والإلمام بعلم التسويق، وآلية صنع القرارات، ورافقتها إدارة السياسيين، فإن المشروع النهضوي سوف يكتب له النجاح، كما نجحت تجارب "التخطيط اللغوي" في البلاد المختلفة.

مصادر ومراجع المحاضرة:

1. ابن جني، الخصائص، تح محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 1952 م.
2. روبرت كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ترجمة خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثقافة العام، طرابلس، ليبيا، 2006 م.
3. عبد السلام المسدي، الهوية العربية والأمن اللغوي.
4. عبد السلام المسدي، الهوية العربية والأمن اللغوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، ط 01، 2014 م.
5. عبد العزيز المقالح، مجامع اللغة العربية تحديات وعوائق، مجلة مجمع اللُّغة العربية بالقاهرة، القاهرة، مصر.
6. مجيد الشارني وفتحي فارس، مداخل إلى تعليمية اللغة العربية، دار محمد علي للنشر، تونس، ط 01، 2003 م.
7. محمد عابد الجابري، التراث والحداثة دراسات ومناقشات، مركز دار الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1991 م.
8. محمود أحمد السيد، في رحاب لغتنا العربية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2017 م.
9. محمود درويش، لماذا تركت الحصان وحيدا ؟، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، لبنان، 2001 م.
10. ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1993 م.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. *Fawwaz Al Alabed Alhaq & Amer Al-Masaeid, Islam and language planning in the Arab world: A case study in Jordan, Iranian Journal of Language Studies, Zanjan, Iran, 2009.*
2. *François Zabbal, Une révolution: l'adoption de l'alphabet latin, Qantara, l'Institut du monde arabe, paris, France, no 78, janvier 2011.*
3. *James Tollefson, Planning language, planning inequality: language policy in the community, Harlow: Longman, London, England, 1991.*

4. *James Tollefson, Planning language, planning inequality: language policy in the community.*
5. *Mahmoud Almahmoud, Language planning through investigating language attitudes, Lambert academic publishing, Saarbrucken, Germany, 2014.*
6. *Nahir Moshe, Language Planning Goals: A Classification "Sociolinguistics: The Essential Readings, Blackwell, Royaume-Uni, Oxford, 2003.*
7. *Shelley Tulloch, Language attitudes as a basis for language planning, Universite Laval, Quebec, Canada, 2004.*

المحاضرة السابعة

طرق تطوير التخطيط اللغوي في دول العالم النامية وتحديثها اقتصادياً، واجتماعياً، وتربوياً، وثقافياً، وعلمياً، ولغوياً.

توطئة:

يمكن النظر إلى "التخطيط اللغوي" بوصفه وضع الإجراءات المنهجية، والعملية لتدبير الشأن اللغوي في البلاد بما يعود بالنفع على الدولة، ويستند هذا التخطيط إلى منطلقات، ومرجعيات، وغايات، ويقوم على دراسات لسانية، واجتماعية، واقتصادية، وقانونية، وتنتج عنه سياسةٌ لغويةٌ تلتزم بها الدولة، وتعمِّم تطبيقها في جميع مجالات الحياة، وإذا كانت السياسات الأخرى كالسياسة المالية، أو السياسة التربوية، أو السياسة الصحية، أو السياسة الإعلامية، مثلاً، تختصُّ كلُّ واحدة منها بمجالٍ معيَّن، فإن السياسة اللغوية تهمُّ جميع المجالات في الدولة، لأن اللغة هي وسيلة التفكير والتعبير، والتواصل، والتفاهم، وتراكم المعلومات، وتوارثها، وأداة النفاذ إلى المعرفة في البلاد كلّها [1].

ولهذا كلِّه، فإن غاية "التخطيط اللغوي" هي تطوير اللغة لتكون أداةً فاعلة في تحقيق التنمية البشرية" ولما كان عدد اللغات في العالم يتراوح بين ثلاثة آلاف" وسبعة آلاف لغة، بحسب الأسس" والمعايير المختلفة التي تُعتَمد في تصنيف اللغات؛ ولما كان عدد الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة يبلغ في الوقت الحاضر أقل من مئتي دولة، فإن هذا يعني عدم وجود دولة أحادية اللغة؛ أي: أن كل دولة تشتمل على مجموعاتٍ سكّانيةٍ عديدة تتحدّث بلغات متباينة، مما يسبِّب صعوبةً في التواصل، وتضارباً في المصالح، وخللاً في التماسك الاجتماعي، وخطراً على السلم الأهلي؛ لأن اللغة تؤثِّر في تفكير الناطقين بها، وتشكيل ثقافتهم، وقيمهم، وتخليق عواطفهم، وتوجّهاتهم، وتحديد هُويتهم، وإعطائهم الإحساس بالانتماء الوطني، فوحدة الوطن من وحدة اللغة، فاللغة هي الوعاء الذي تنصهر فيه الهُوية، ووحدة الوطن، والمواطنة، ففي هذا الوعاء، وبه تتحقَّق المشاعر، ووحدة الوطن، ووحدة الذاكرة، ووحدة التطلعات [2].

ولهذا نجد أن معظم السياسات اللغوية في العالم ترمي إلى اختيار لغة وطنية مشتركة واحدة، وتعميمها بوصفها الضمانة لوحدة البلاد، وتطلق عليها اسم "اللغة الرسمية"، على الرغم من وجود لغاتٍ وطنية أخرى، وثمَّة دول قليلة جداً تتبنى أكثر من لغة رسمية واحدة، مثل "سويسرا" التي تعتمد أربع لغات رسمية، وقد حصل ذلك نتيجةَ ظروفٍ تاريخيةٍ خاصَّة، وهو استثناء لا يُقاس عليه.

من المسؤول عن التخطيط اللغوي ؟

إن الذي يتبنى التّخطيط، ويعتمده هي "السلطة" بالدرجة الأولى؛ لتصبح هذه الخطط ما هي إلا توجيه، وسياسة لغوية تتبناها السلطات الحكوميّة؛ ليأتي المختصون بعد ذلك، ويقومون بدورهم في البحث في اللّغة، وتنقيتها، وتطوريها، وصولا إلى الأفراد الذين يتوجب عليهم المحافظة على اللّغة في جميع مواطن استعمالها سواء في البيت، أو السوق، أو

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2013 م، ص 20 وما بعدها، وينظر: عبد السلام المسدي، العرب والانتحار اللغوي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2011 م، ص 46 وما بعدها.

[2] ينظر: محمد عابد الجابري، نحن والتراث، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 1980 م، ص 91.

أماكن التعليم، فالذي يخطّط للّغة هو الذي يحمل همّ القضية اللغوية، ولن يحمل أحد هذه القضية مالم يكن مقتنعا بها، وبأهميتها، ومدى ارتباطها، وعلاقتها بالدّين والثقافة، والهوية [1].

وأحيانا لا يتوقف "التخطيط اللغوي" على المسؤولين فقط، فالنخب المثقفة مسؤولة عن الحالة اللغوية، والوضع اللغوي للبلاد بشكل عام، وبما أن الموضوع لغوي، فعلماء اللغة، والمتخصصون فيها يقع على عاتقهم الحمل الأكبر في هذا الشأن، فكما أن الفقهاء، والعلماء مسؤولون عن أمور الشريعة من تعليم للناس، والإجابة على تساؤلاتهم، والسياسيون مسؤولون عن السياسة في البلاد، سواء تلقوا دعما من المسؤولين أم لا، وكذلك الحقوقيون، والصحفيون، والإعلاميون... إلخ [2]، فاللغويون مسؤولون عن رفع الوعي اللغوي لدى عامة الشعب، وتذكيرهم بالقضية اللغوية، واستعمال اللغة الأم، وتجنب اللغات الدخيلة؛ التي تؤثر على الهوية والفكر، وعدم الاكتفاء بتأليف الكتب، وإقامة الندوات التي لا يحضرها إلا المتخصصون اللغويون، والتي لم يتخط تأثيرهُا الأشخاصَ الذين يستمعون لها.

آليات ومراحل التّخطيط اللّغوي.

يمر "التّخطيط اللّغوي" بمراحل عديدة، ومختلفة، تختلف بحسب المشكلة اللغوية التي يراد دراستها، والتّخطيط لها، وبالمجمل فإن "التّخطيط اللّغوي" يمرّ بعدد من المراحل وهي:

1. الإرادة، والرغبة في التدخل في الشأن اللغوي من قبل المسؤولين.
2. تعيين المشكل اللغوي الذي تعاني منه الدولة من قبل المختصين.
3. تحديد، ومعرفة البلد المخطط له، هل به تنوع لغوي أم لا ؟.
4. وضع سياسة لغوية واضحة من قوانين، وإجراءات قابلة للتطبيق، وقادرة على علاج المشكلة.
5. وضع اعتبارات لكل المتغيرات الاجتماعية، أثناء التّخطيط اللّغوي.
6. إسناد المهمة للجان متخصصة وقادرة، ولها خبرة في هذا المجال.
7. التقويم المستمر للجهود المبذولة من قبل المسؤولين، والمهتمين.

مجالات التّخطيط اللّغوي:

يهتم "التخطيط اللغوي" بترقية اللغة، وتحديثها، وتطوير مفرداتها، ويهتم "بالتقييس اللغوي"؛ وهو جعل أحد اللهجات لغة رئيسية من بين العديد من اللهجات الأخرى، وتنقية اللّغة من المفردات، والمصطلحات الدخيلة، كما هو الحال في اللغة العربية.

---

[1] جيمس طوليفسون، السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها، ترجمة محمد خطابي، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، المملكة المغربية، 2007 م، ص 26، وينظر: لويس جون كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة حسن حمزة، مراجعة سلام بزي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008 م، ص 396، 397.

[2] ينظر: أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي: بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، ط 01، 2014 م، ص 67.

كما يهتم بمجال اكتساب اللّغة، أو إعادة اكتسابها؛ أي: تعلم اللغة كلغة ثانية، أو إعادة تعلم اللغة الأم [1]، ويهتم بنشر اللّغة خارج حدودها، والبحث عن زيادة عدد الناطقين بها.

كما أن الدفاع عن منزلة لغة ما، وخاصة اللّغة الأم، يعد من أبرز مجالات التخطيط اللغوي، وتحاول الدول العربية جاهدة الدفاع عن منزلة لغتها العربية ضد اللغات التي توصف بالمجرّية، أو الكونية، كالإنجليزية، والفرنسية.

ويبحث التخطيط اللغوي –أيضا– في موضوع الازدواجية اللغوية، والاثنية اللغوية، وكيفية التعامل معهما، وجعلهما مصدرا للتنوع اللغوي، والثراء الثقافي، وعدم جعله مصدرا للتوتر، والنزاع.

ويضاف لكل ما سبق أن "التخطيط اللغوي" يهتم بمجالي الترجمة [2] والتعريب، كونهما من أسباب غنى اللغة، والمساهمة في دفع الدخيل عنها، كما يهتم التخطيط بالحقوق اللغوية للأفراد، والأقليات، والجماعات، والعلاقة بين اللّغة والهوية، إلى غير ذلك من الاهتمامات التي تستحدث كل يوم.

طرق تطوير التخطيط اللغوي في دول العالم النامية:

دور السياسة في تطوير، أو تدمير اللغة:

قد ترمي السياسة اللغوية إلى جعل لغة من اللغات الوطنية اللغة الرسمية في البلاد، فتسعى إلى تنميتها، وتطويرها، وتيسير استعمالها، وثمة إجراءات عديدة لتطوير أية لغة: مثل الإجراءات القانونية، كما هو الحال في "قانون توبون" " *Loi Toubon*" في "فرنسا" [3]، والإجراءات اللسانية الرامية لتيسير نحو اللغة، وكتابتها، والإجراءات المؤسّساتية المتمثّلة بتأسيس مجامعَ لغويةٍ، ومعاهدَ ترجمةٍ، ومراكزَ بحوثٍ لدراسة طرائق تعليم اللغة لأبنائها، ولغير الناطقين بها؛ والإجراءات الثقافية التي تعمل على تعميم استعمال اللغة الرسمية في وسائل الإعلام، وتشجيع الترجمة منها، وإليها؛ والإجراءات التربوية التي تجعلها لغة تدريسٍ، وبحثٍ في المنظومة التعليمية [4].

---

[1] *VOIR: Robert Cooper, Language planning and social change, Cambridge University Press, Cambridge, Royaume-Uni, 1989, p 113.*

[2] *Joan Rubin, Can Language Be Planned ? Sociolinguistic Theory and Practice for Developing Nations, University press of Hawaii, Honolulu, 1971, p 361*

[3] وهو قانون متعلق باستخدام "اللغة الفرنسية"، ويعرف باسم "قانون توبون" نسبة إلى وزير الثقافة "جاك توبون" " *jacques Toubon*"، هو قانون سنّته الجمهورية الفرنسية في 4 أوت 1994 م، يهدف إلى حماية اللغة الفرنسية، وتراثها، ويتركز على ثلاثة أهداف رئيسية هي: إثراء اللغة؛ والالتزام باستخدام اللغة الفرنسية ؛ والدفاع عن الفرنسية كاللغة الرسمية للجمهورية (المادة 2 من دستور عام 1958 م)، ينظر:

Dennis Ager, Identity, insecurity and image: France and language, Multilingual Matters, Clevedon, England, 1999, p 44.

[4] ينظر: علي القاسمي، لغة الطفل العربي "دراسات في السياسة اللغوية وعلم اللغة النفسي"، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2008 م، ص 56 وما بعدها، وينظر: علي القاسمي، صناعة المعجم التاريخي للغة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2014 م، ص 82 وما بعدها.

بَيدَ أن السياسات اللغوية قد تعمل على تهميش لغةٍ ما، أو محاصرتها، والإضرار بها، أو حتى تدميرها، والقضاء عليها، وعلى الرغم من وجود آلاف اللغات في العالم، فإنه لا يُستخدم منها في العالم الرقمي سوى أقل من 100 لغة، وحوالي 43 بالمائة من مجموع اللغات هي لغات محكيَّة معرَّضة للانقراض بسبب العولمة، وأن ما بين 250 و 300 لغة تنقرض سنوياً بفعل السياسات اللغوية، والميل إلى استعمال اللغات الوطنية، أو العالمية الأوسع انتشاراً، ولمعرفة طرق تطوير التخطيط اللغوي في دول العالم النامية، علينا أولا أن نعرف طرق تدمير اللغة [1].

السياسات المعتمدة في تدمير اللغة العربية:

إن السياسات اللغوية المعتمَدة في البلدان العربية تؤدي إلى تهميش اللغة العربية الفصيحة المشتركة، وتدميرها، ولعل من أهم هذه السياسات:

1 ـ سياسة الثنائية اللغوية في الدولة (أو الاستعمار اللغوي):

على الرغم من أن الأغلبية الساحقة من دساتير البلدان العربية تنصُّ على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد، فإن الدولة تعتمد لغة المستعمِر القديم (الإنجليزية في دول المشرق "العربي؟!!"، والفرنسية في دول المغرب "العربي؟!!") في المؤسسات الاقتصادية، والمالية كالشركات، والمصارف الوطنية، والأجنبية، وفي التعليم لغة تدريس، خاصَّةً التعليم العالي، حيث تُستعمَل اللغة الأجنبية لغة تدريس العلوم النظرية، والتطبيقية في كلّيات العلوم، والهندسة، والزراعة، والطبّ، والصيدلة وغيرها، على الرغم من عدم تمكُّن الطلاب، وكثير من أساتذتهم من اللغة الأجنبية [2]، وينحصر استعمال العربية الفصيحة المشتركة في الدراسات الإنسانية والاجتماعية.

فالدول العربية، في الواقع، تعتمد سياسة الثنائية اللغوية: لغة أجنبية، ولغة وطنية، وتحدِّد لكل منهما وظيفتها، ومجالات استعمالها، وتضطلع اللغة الأجنبية، في حقيقة الأمر، بوظيفة أساسية في المؤسَّسات الاقتصادية، والمالية، والعلمية، والتقنية، ونظراً لأن هذه المؤسَّسات هي الأكثر مردودية مادية، والأعلى مكانة اجتماعية، فإن هذه السياسة تحيق باللغة الوطنية ظلماً في عقر دارها [3]، وتوجِّه إهانةً مقصودة إلى لغة القرآن الكريم، والشعوب الناطقة بها.

ويؤدّي هذا الوضع إلى توليد انطباعٍ لدى المواطنين مفاده أن اللغة العربية لغةٌ قديمة لا يمكنها التعبير عن العلوم العصرية، وهو انطباع يتسبَّب في الشعور بالنقص لدى المواطنين الذين لا يجيد معظمهم اللغة الأجنبية.

---

[1] *VOIR : British Council, Annual Report and Accounts 2016–2017, British Council, Manchester, England, 2017, p 48.*

[2] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسان العربي الجامع "بين التماسك والتنوع والتعدّد"، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2014 م، ص 27.

[3] ينظر: السيد عبد الفتاح عفيفي، علم الاجتماع اللغوي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1995 م، ص 122 ، وينظر: إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، ط 02، 2002 م، ص 15 .

ومن ناحية أخرى، يتسبَّب هذا الوضع الشاذ بشعورٍ بين معظم المواطنين الذين لا يجيدون اللغة الأجنبية بأن لغة الدولة هي غير لغة المواطنين، ما يؤدّي إلى انفصام بين الدولة، ومواطنيها [1]، وبعبارة أخرى، نشوء شعورٍ سلبي متبادل بين المواطنين، وموظَّفي الإدارة يشعر المواطنون باستعلاء موظَّفي الإدارة عليهم لمخاطبتهم بلغةٍ أجنبية، ويشعر الموظَّفون بجهل المواطنين لعدم تمكُّنهم من ملء استمارةٍ باللغة الأجنبية مثلاً، ويسهم هذا الاستياء لدى المواطنين في الإرهاص لخلخلة السلم الأهلي، واندلا ع اضطراباتٍ اجتماعية [2].

ومما يدفعنا إلى الاقتناع بأن التمسُّك باستعمال لغة المستعمِر القديم لغة عمل في القطاعات الحيوية في بلداننا هي سياسةٌ معتمدة مقصودة، ما نلمسه من انفصام بين المثقَّفين، وأصحاب القرار حول الموضوع؛ إذ يصرُّ المثقفون العرب على ضرورة استعمال اللغة العربية الفصيحة المشتركة في تلك القطاعات الحيوية، وجميع المجالات الأخرى في بلدانهم، ويصرّ أصحاب القرار بالإبقاء على لغة المستعمِر القديم، فقد عُقِدت خلال الستين سنة الأخيرة عشرات المؤتمرات لوزراء التربية العرب، ووزراء الصحة العرب، ووزراء الزراعة العرب، ووزراء المالية العرب، ورؤساء الجامعات العربية، وعمداء كليات الطب، وعمداء كليات الصيدلة، وعمداء كليات العلوم، وعمداء كليات الهندسة، إلخ.، وجميع هذه المؤتمرات ألحَّت في توصياتها على ضرورة تعريب تلك القطاعات فوراً، أو في غضون سنوات معدودة، خاصة أن جميع المصطلحات العلمية، والتقنية الأساسية متوافرة باللغة العربية، ولكن أصحاب القرار لا يعيرون أذنا صاغية.

ويطلق بعض اللسانيّين مصطلح "الاستعمار اللغوي" أو "الامبريالية اللغوية" "*Impérialisme linguistique*" [3] على هذه الوضعية، وهو مصطلح ابتدعه اللساني البريطاني "روبرت فيلبسون" "*Robert Henry Lawrence Phillipson*" في كتابه "الاستعمار اللغوي" الذي صدر سنة 1992 م، ويرى "فيلبسون" أنه يمكن تنفيذ "الاستعمار اللغوي" عن طريق المؤسسات الدولية؛ مثل: "البنك العالمي"، و"صندوق النقد الدولي" من خلال قروضهما الخاصَّة بالتعديلات البنيوية الاقتصادية التي تنفِّذها حكومات الدول النامية بضغط من الدول الاستعمارية الكبرى.

---

[1] ينظر: خولة طالب الإبراهيمي، الجزائريون والمسألة اللغوية، ترجمة محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007 م، ص 13.

[2] ينظر كنموذج على ذلك المفكر "محمد أركون"، ينظر: محمد أركون، العلمنة والدين الإسلام المسيحية الغرب، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1996 م، ص 09.

[3] الامبريالية اللغوية، أو امبريالية اللغة، هي مفهوم لغوي يتضمن نقلَ لغةٍ مهيمنةٍ إلى قومٍ آخرين، هذا النقل أساساً يعد تجسيداً للقوة التي كانت قديماً قوة عسكرية، لكنها الآن قوة اقتصادية أيضاً، كما أن جوانب من الثقافة المهيمنة تنتقل عادة مع اللغة، منذ تسعينات القرن العشرين، جذبت نظرية "الإمبريالية اللغوية" اهتمام علماء اللغويات التطبيقية، على الأخص، قاد كتاب "روبرت فيلبسون" المؤثر، والصادر في 1992، "الإمبريالية اللغوية"، إلى جدل مهم حول محاسن النظرية وعيوبها، وجد "فيلبسون" شجباً سابقاً للإمبريالية اللغوية يعود إلى انتقاد النازيين للقنصلية البريطانية، وتحليل السوفييت للإنجليزية كلغة الرأسمالية، والهيمنة العالميتين، غالباً ما ينظر للإمبريالية اللغوية في إطار "الإمبريالية الثقافية" "*Impérialisme culturel*".

Charles Xavier Durand, La nouvelle guerre contre l'intelligence, François Xavier de Guibert, Paris, France, 2001, tome 01, p 53.

فالمستعمِر لم يعُد موجوداً بجيوشه، ورجالات إدارته في بلداننا، ولكنه موجود فاعل بلغته، وثقافته، واقتصاده، ويعتمد في تحقيق مصالحه على نخبة حاكمة من أهل البلاد تؤمن بطروحاته، وتوجّهاته، وارتباط مصالحها بمصالحه.

2 ـ السياسة التربوية:

تؤكِّد تقارير التنمية البشرية التي يصدرها سنوياً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن تحقيق التنمية البشرية في البلاد يتطلَّب عناية الدولة بالتعليم، والخدمات الصحّية، وتوفيرهما بجودة عالية لجميع المواطنين، والتزامها بالديمقراطية، وتكافؤ الفرص بين أبناء البلاد، وقد تبنَّت تلك السياسة التنموية كثيرٌ من الدول التي كانت أكثر تخلفاً من البلدان العربية قبل حوالي ستين عاماً، فأصبحت اليوم من الدول المتقدِّمة حقاً، مثل "ماليزيا"، و"كوريا الجنوبية" التي كانت أفقر دولة في آسيا، و"فنلندا" التي كانت أفقر دولة في أوروبا، و"الصين"، و"إيران"، و"تركيا"، وغيرها.

ولكننا نجد أن الأمّية تنتشر في البلدان العربية، بسبب عدم تعميم التعليم الإلزامي الذي تنصُّ عليه دساتير الدول العربية، إضافة إلى تضاؤل جودة التعليم في المدارس الحكومية ما يؤدّي ـ مع أسباب أخرى ـ إلى تسرُّبٍ كبير من المدرسة، وقد أشارت المنظَّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) إلى ارتفاع عدد الأميين في البلاد العربية إلى 72 مليون شخص ممَّن تزيد أعمارهم عن 15 عاماً بحيث تصل نسبة الأمّية في الوطن العربي إلى 35 بالمئة من البالغين [1].

وتعلن الحكومات العربية، المرَّة تلو المرة، أنها ترفع يدها عن التعليم، والصحَّة، وتتركهما للقطاع الخاصّ، بحجّة اتباعها سياسة الاقتصاد الحر، والانفتاح على العالم، ونتيجة لهذه السياسة المناقضة لجميع مبادئ التنمية البشرية، فإن النظام التعليمي في البلدان العربية أصبح ساحة تتصارع فيها مصالح الطبقات الاجتماعية، والدول الأجنبية، فكلُّ طبقة اجتماعية، وكلُّ دولة ذات أهداف استعمارية، تسعى إلى أن تكون مخرجات التعليم في صالحها، وأن يُنتِج مجتمعاً يخدم مصالحها، وهكذا فإن النظام التربوي المعمول به في البلدان العربية هو لخدمة الطبقة العليا، ويعمل على إعادة إنتاج الطبقية المجتمعية، ولا يوفر تكافؤ الفرص بين المواطنين، كما أنه لصالح دول استعمارية بذاتها، فالمدارس في البلدان العربية على ثلاثة أنواع:

أ ـ المدارس الأجنبية:

وهذه المدارس تركها المستعمِر في البلدان العربية، وتوسَّعت بعد الاستقلال، وهي، عادةً، مدارس فرنسية في بلدان المغرب العربي، ومدارس بريطانية أو أمريكية في بلدان المشرق "العربي، وتدرّس هذه المدارس المنهج الأجنبي باللغة الأجنبية، ويكون درس اللغة العربية العامية اختياريا عادة، ولا يؤثر في نتيجة الطالب، ويجيد خريجو هذه المدارس اللغة الأجنبية، ويتشبع معظمهم بالثقافة الأجنبية ويُزرع في لاوعيه احتقار الثقافة العربية، وأهلها، ونظراً للأجور الدراسية

[1] وهذه نسب الأمية في البلدان العربية للأشخاص فوق 15 عاما حسب تقديرات "منظمة اليونيسكو" حول معدلات الأمية في العالم العربي لعام 2000: موريتانيا: 48% ، اليمن: 30% ، المغرب: 28% ، مصر: 25% ، السودان: 24% ، الجزائر: 20% ، العراق: 20% ، تونس: 18% ، سورية: 14% ، ليبيا: 9% ، لبنان: 6% ، الإمارات: 6% ، عمان: 5% ، السعودية: 5% ، البحرين: 4 %، الكويت: 4% ، الأردن: 3% ، فلسطين: 3% ، قطر: 2 %.

المرتفعة التي تتقاضاها هذه المدارس، لا يستطيع الانخراط فيها إلا أبناء رجال السلطة، وأبناء الطبقة الميسورة، وبفضل طبقتهم الاجتماعية، وإجادتهم اللغة الأجنبية [1]، فهم المؤهلون لحكم البلاد، وإدارة الشركات، والبنوك وغيرها من المؤسسات الاقتصادية، والمالية، إذا لم يهاجروا إلى الدول التي تربّوا على ثقافتها بسبب شعورهم بالاغتراب في أوطانهم.

ب ـ المدارس الأهلية أو الخاصَّة :

وهي مدارس يقيمها رجال الأعمال، وتتوافر في المدن الكبيرة فقط، وتتوخّى الربح في الأساس، وتتقاضى أجوراً عالية ترهق كاهل الطبقة المتوسطة، وتستخدِم هذه المدارس المنهج التعليمي الوطني مع عناية خاصَّة باللغة الأجنبية، وتؤهِّل خريجيها للعمل مساعدين لخريجي المدارس الأجنبية، بفضل معرفتهم المتوسطة باللغة الأجنبية التي هي لغة عمل في المؤسَّسات الاقتصادية، والمالية، والخدمية.

ج ـ المدارس الحكومية:

وهي مدارس شبه مجانية تتولّى إنشاءها وزاراتُ التربية والتعليم، وهي سيئة التجهيز، وتعاني اكتضاض الصفوف، وغياب المدرِّسين الذين ينقصهم الدافع، والإعداد الجيّد، وعلى الرغم من أن دروس اللغة الأجنبية تحظى، في هذه المدارس، بأفضلية كبيرة على اللغة العربية من حيث عدد الساعات، والمعامل المخصَّص لها في الامتحانات، فإن خريجي هذه المدارس لا يجيدون عادة اللغة الأجنبية، ولذلك فإن معظمهم لا يحصل على وظيفة في سوق العمل الذي يعتمد اللغة الأجنبية، ما ينتج عنه بطالة قاتلة بين خريجي هذه المدارس، فيضطر معظمهم إلى الهجرة في قوارب الموت إلى أوروبا بحثاً عن إنسانيتهم، أو الانضمام إلى الحركات المشبوهة، فيصيرون وقودا للاضطرابات الاجتماعية، والثورات الشعبوية، والحروب الأهلية.

إن الانفصام بين لغة التدريس في المدارس الحكومية ولغة العمل في المؤسَّسات المالية، والاقتصادية، والعلمية، والتقنية التي تعتمدها الدول العربية، يُسهم في تفاقم مشكلة البطالة بين الشباب العرب، فتعداد سكان الدول العربية حالياً يتجاوز 365 مليون نسمة، نصفهم في العشرينيات من العمر، وتبلغ نسبة البطالة حوالي 30 بالمئة من مجموع القوى العاملة، مع أن متوسّط البطالة على مستوى العالم 13 بالمائة.

يكفي أن نشير هنا إلى أن "المدارس الأمريكية" في "كوريا الجنوبية"، مثلاً، هي للأمريكان، والأجانب فقط وليس للكوريين الذين تتعهد دولتهم بتربيتهم، وتعليمهم، وعلاجهم مجاناً في مدارسها الوطنية ذات الجودة العالية، وأن اللغة الإنجليزية ليست لغة ثانية في البلاد بل هي لغة أجنبية من بين عدة لغات أجنبية يستطيع الطالب الاختيار منها في

[1] ينظر: خولة طالب الإبراهيمي، الجزائريون والمسألة اللغوية، ص 27.

المدرسة الثانوية [1]، وأن جميع المواد وفي كلّ التخصصات، وفي جميع المستويات، تُدرَّس باللغة الكورية الفصيحة المشتركة، وأن التعليم على نفقة الدولة، وهكذا استطاعت "كوريا الجنوبية" أن تحتل الرتبة 12 في سلم التنمية البشرية متقدِّمة بذلك على دول أوربية عريقة "كفرنسا"، و"إيطاليا"، و"سويسرا"، فالنظام التربوي الكوري يوفِّر تكافؤ الفرص لجميع المواطنين؛ وأصحاب المؤهلات الجادون هم الذين يديرون البلاد، وليس بفضل الطبقة التي ينتمون إليها، والمدارس الأجنبية التي تعلّموا فيها.

3 ـ السياسة الإعلامية:

إن وسائل الإعلام المسموعة، والمقروءة، والمرئية، والرقمية هي التي تشيع ثقافة المجتمع، وقيمه، ومُثُله، وعاداته، وتعزِّز المعرفة التي يكتسبها الفرد من الأسرة، والمدرسة، والمجتمع.

لا تسعى السياسة الإعلامية المتبعة في البلدان العربية إلى تعميم العربية الفصيحة المشتركة، كما فعلت "ألمانيا" مثلاً خلال القرن التاسع عشر فنجحت في نشر اللغة الألمانية المشتركة عن طريق التعليم، والإعلام، وترسيخ عادة القراءة لدى المواطنين، ونتيجة لذلك هُمِّشت "اللهجات الألمانية" التي كانت سائدة في ولاياتها المتعددة.

إن السياسة الإعلامية المتبعة في بلداننا العربية ترمي إلى قتل عادة القراءة لدى الأفراد، وبعبارة أخرى تجهيل المجتمع؛ إذ تدعو أغلب النداءات اليوم في الجزائر مثلا على الكتابة، والتأليف، والتدريس باللهجات المحلية، أو باللغة الفرنسية، يقول "محمد أركون": "أما العقل العربي فهو الذي يعبر باللغة العربية أيا تكن نوعية المعطى الفكري الخارج عنه، والذي يتقيد به، لكننا نعرف اليوم شعراء وكاتبا مغاربيين يؤلفون بالفرنسية" [2]، ومن الإجراءات المتبعة في الإعلام العربي لتحقيق ذلك ما يلي:

أ ـ تقديم معظم البرامج بالعامّية الدارجة، وليست بالعربية الفصيحة المشتركة، التي هي لغة القراءة والثقافة، إن الإذاعات، ومحطات التلفزة، والفضائيات، والأفلام السينمائية تستخدم اللهجات العامية بصورة مكثَّفة، وتُكثِر كل دولة عربية من استيراد المسلسلات التلفزيونية الأجنبية، ودبلجتها بلهجتها العامية، ما يرسِّخ العاميّة، ويضرُّ بقدرة الفرد على اكتساب الفصيحة المشتركة، وعلى القراءة التي تتمُّ عادة باللغة الفصيحة المشتركة، ويحدّ من إنتاج المبدعين الوطنين كتّاباً، ومخرجين، وممثلين، وغيرهم.

ب ـ إعطاء الأولوية لبرامج الألعاب الرياضية، والأغاني، والرقص على البرامج التي تتناول الكتب العلمية، والأدبية بالعرض، والنقد، وتحفز الجمهور على اقتنائها، وقراءتها.

---

[1] تجدر الإشارة هنا أن "اللغة العربية" هي اللغة الثانية في "كوريا الجنوبية"، و" اللغة العربية" هي إحدى اللغات الثانية التي يمتحن فيها طلاب المرحلة الثانوية؛ ويدرس الطلاب اللغة العربية والثقافة الإسلامية في ثمانية فصول دراسية تُسمَّى "سبعة زائد واحد"، إذ يدرس الطلاب سبعة فصول دراسية في" كوريا"، ثم يذهبون إلى أحد الأقطار العربية للدراسة لمدة فصل دراسي واحد لإكمال دراستهم هناك، حيث يستمعون إلى اللغة، واللهجات العربية بشكل مباشر، ثم يعودون، وقد اكتسب كل منهم العربية الفصحى، والعربية باللهجة المصرية، أو الأردنية، أو التونسية، ومن هنا يجيد كثير من هؤلاء الطلاب الفصحى إجادة تامة.

[2] – محمد أركون، أين هو الفكر الإسلامي المعاصر؟، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1990 م، ص 19.

ج ـ خلو البرامج الإعلامية من المسابقات المعرفية التي تشجّع المواطنين على اكتساب المعارف بالقراءة، والدراسة.

4 ـ سياسة وأد عادة القراءة في المجتمع:

القراءة هي الوسيلة الناجعة للنفاذ إلى مصادر المعلومات، وتكوين مجتمع المعرفة القادر على تحقيق التنمية البشرية، ولهذا فإن الدول المتقدِّمة، أو الدول التي تعمل على إحداث التنمية البشرية، تشجِّع عادة القراءة، وتنشرها، وتنمّيها بجميع الطرائق.

ولكن منذ "استقلال ؟!!" الدول العربية في أواسط القرن الماضي، اتُبِعت سياساتٌ ممنهجة لوأد عادة القراءة، وإنجاز التجهيل المطلوب، وبعض هذه السياسات موروثة من فترة خمول الثقافة العربية الإسلامية التي سادت بعد سقوط "الخلافة العباسية" في "بغداد" سنة 656 هـ / 1258 م، ودامت أكثر من خمسة قرون إلى ما يسمى بعصر النهضة العربية في أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، وتُسمَّى تلك الفترة بعصر الانحطاط.

وقد استمرت بعض تقاليد عصر الانحطاط في معاهدنا التقليدية حتى يومنا هذا، فقد يقوم المؤرِّخون، والمعلِّمون بتقسيم الزمن إلى عصور، أو فترات تاريخية ذات سمات مشتركة لتيسير دراسة التاريخ، ولكنَّ أفكار عصرٍ من العصور وقيمه لا تختفي فجأة عند نهاية ذلك العصر، بل هي عابرة للعصور، وتبقى حيّة ماثلة في أذهان بعض الناس بعد انقضاء عصرها، لأسباب اجتماعية، وثقافية لا مجال لذكرها، وهكذا يحقُّ لهؤلاء الناس أن يُنسبوا إلى ذلك العصر الذي توارثوا تقاليده.

وفي عصر الانحطاط هذا، الذي سيطر فيه المغول، والمماليك، والأتراك على العالم العربي، أصيبت الثقافة العربية الإسلامية بنوعٍ من الجمود، والتكلُّس، فتدنّى البحث العلمي، وخفتت شعلة الإبداع، وساد التعصّب المذهبي، وتراجع التعليم، وانحصرت الثقافة العربية في موادَ دراسيةٍ محدودة هي النحو، والفقه، والتوحيد، واقتصرت بنية العقل العربي على طريقةٍ واحدةٍ في التفكير هي "القياس"، الذي وقع الإفراط في استعماله دون التقيُّد بشروط صحّة هذا النوع من الاستدلال، وانتقلت هذه البنية الفكرية من عصر الانحطاط إلى عصرنا الحاضر، كما يرى المفكر "محمد عابد الجابري" في كتابه: "نحن والتراث" [1].

التخطيط اللغوي والتّعدد اللساني النّاجح:

إنّ تحقيق استقرار لغوي وتحقيق مجتمع متوازن، وتحقيق لغة جامعة تحفظ الهوية الوطنية في ظلّ التعددية اللغوية والتّزاحم اللغوي لن يكون إلاّ بتخطيط لغوي؛ فتحقيق لغة جامعة في مختلف المجالات في ضوء تعدد لساني، لن يكون الاّ بتخطيط علمي واع، وتفكير عقلاني، وجهود متواصلة، ومتكاتفة؛ فتحقيق لغة جامعة، ليس من السهولة تحقيقها في جميع المجالات وبخاصة في الدول النامية والمستعمرة، ولهذا لابّد من تخطيط لغوي فعلي وجاد، فالتخطيط اللغوي يرتكز

[1] محمد عابد الجابري، نحن والتراث، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 1980 م، ص 18.

على العمل الجاد، والمنظّم نحو إيجاد حلول مدروسة لتلك المشكلات اللغوية الواقعية حسب حجمها ونوعيتها [1]، ويكون التّخطيط هنا بالالتزام بسياسة لغوية ناجحة، وبناء تخطيط، واستراتيجيات، ومشاريع يكون بالبرمجة المسبقة، والمشاريع ينبغي أن تحدد بتفصيل مقدم، ويكون ذلك بإمكان إعادة الأوضاع الجديدة بحسب ما تكشف عنه صياغة الاحتياجات، ومراقبة ما تمّ إنجازه، ومحاولة تقييم فعاليته وتأثيره.

فانطلاقا من هذا المفهوم يمكننا القول بأنّ اتباع سياسة لغوية ناجحة تستوجب اتباع تخطيط ناجح، وفعلي يقوم على خطوات مناسبة ومجسّدة على أرض الواقع.

عموما يتطلّب التّعدد اللغوي مراعاة المؤثرات الداخلية، والاجتماعية للمجتمع، فهنا لابّد من تخطيط لغوي واع ومحكم، مع وضع ضوابط عقلية، وموضوعية لفهمه، بمراعاة الأبعاد المنطقية، والعلمية، واعتباره عاملا إيجابيا لإثراء الرّصيد الثقافي، والحضاري للمجتمعات الإنسانية، لكن مع ضرورة الحفاظ على اللغة الرسمية في المجتمعات، بوصفها اللغة الواحدة الموحدة، فمن أجل تعدد لساني ناجح لابد أن يبنى على سياسة لغوية، وتخطيط علمي واع، ويمكن ذكر بعض الضوابط كالآتي:

1. تخطيط سياسة لغوية: تجنيد كلّ الأجهزة.
2. بناء لغة واحدة جامعة.
3. الأولوية للغة الرّسمية: لغة الأمّة/ لغة الأمّ.
4. لا يؤدي ذلك إلى تبعية.

وخلاصة القول:

إن السياسات اللغوية لا تُستعمَل دائماً لتطوير لغةٍ ما وترقيتها، بل قد تُستخدَم أحياناً لتهميش لغة ما، وتدميرها، وهو ما يحدث في البلدان العربية حالياً، عن قصد أو غير قصد، إلى تهميش اللغة العربية الفصيحة المشتركة، وتدميرها، وذلك عن طريق تفضيل لغة المستعمِر القديم، واعتمادها لغة عمل في التعليم العالي العلمي، والتقني، والمؤسسات المالية، والاقتصادية، والحياة العامة، وتغليب العامية في وسائل الإعلام، والتعليم، واتباع ممارسات، وإجراءات تثبّط عادة القراءة في المجتمع؛ إضافة إلى أن بعض الممارسات التعليمية كعدم تيسير الكتابة العربية، واستكمالها، تؤدي إلى وأد عادة القراءة، والحدِّ من انتشار اللغة العربية بين الناطقين بها وغير الناطقين بها.

مصادر ومراجع المحاضرة:

1. إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، ط 02، 2002 م.
2. أحمد عزوز ومحمد خاين، العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي: بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، ط 01، 2014 م.

[1] تحريشي محمد، التّخطيط اللغوي في الجزائر وأثره على المناهج التّعليمية الحديثة، منشورات لمجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2014 م، 283.

3. تحريشي محمد، التّخطيط اللغوي في الجزائر وأثره على المناهج التّعليمية الحديثة، منشورات لمجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2014 م.
4. جيمس طوليفسون، السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها، ترجمة محمد خطابي، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، المملكة المغربية، 2007 م.
5. خولة طالب الإبراهيمي، الجزائريون والمسألة اللغوية، ترجمة محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007 م.
6. السيد عبد الفتاح عفيفي، علم الاجتماع اللغوي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1995 م.
7. عبد السلام المسدي، العرب والانتحار اللغوي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2011 م.
8. عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2013 م.
9. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسان العربي الجامع "بين التماسك والتنوع والتعدّد"، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2014 م.
10. علي القاسمي، صناعة المعجم التاريخي للغة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2014 م.
11. علي القاسمي، لغة الطفل العربي "دراسات في السياسة اللغوية وعلم اللغة النفسي"، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2008 م.
12. لويس جون كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة حسن حمزة، مراجعة سلام بزي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008 م.
13. محمد أركون، العلمنة والدين الإسلام المسيحية الغرب، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1996 م
14. محمد أركون، أين هو الفكر الإسلامي المعاصر؟، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1990 م.
15. محمد عابد الجابري، نحن والتراث، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 1980 م.
16. محمد عابد الجابري، نحن والتراث، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 1980 م.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. *British Council, Annual Report and Accounts 2016–2017, British Council, Manchester, England, 2017.*
2. *Charles Xavier Durand, La nouvelle guerre contre l'intelligence, François Xavier de Guibert, Paris, France, 2001.*
3. *Dennis Ager, Identity, insecurity and image: France and language, Multilingual Matters, Clevedon, England, 1999.*
4. *Joan Rubin, Can Language Be Planned ? Sociolinguistic Theory and Practice for Developing Nations, University press of Hawaii, Honolulu, 1971.*
5. *Robert Cooper, Language planning and social change, Cambridge University Press, Cambridge, Royaume-Uni, 1989.*

المحاضرة الثامنة

تأثر علم التخطيط اللغوي
بمعطيات العلوم المعرفية المتعددة
كالاجتماع، والاقتصاد،
والسياسة، واللغويات وغيرها.

توطئة:

تعد اللغات كائنات حية تنمو، وتتطور، وتموت، وتستبدل، وهذه المظاهر تؤكد أن اللغة تلازم الوجود الإنساني، فاللغة هي المؤسسة الأولى في المجتمع يتعامل معها الفرد ويخضع لها، فهي خلفية لسلوكياته، ولجميع مناحي حياته الاجتماعية، والاقتصادية، والدينية، تبقى ببقاءه، وتزول بزواله، ولما للغة من أهمية بالغة في كافة التخصصات، ومجالات الحياة الإنسانية فإنها تتطلب جهودا قصدية واعية؛ لتعزيزها، وحفظها، وتقويمها، وتهذيبها، وإصلاحها...، ذلك أن الإنسان الناطق في حد ذاته مخلوق اجتماعي بطبعه لا يستطيع العيش بشكل مفرد، كونه في حالة تفاعل مستمرة، ودائمة مع أقرانه، هذا التفاعل الذي يكون دائما مبني على ضرورة توفر وسيلة، وآلية واحدة، ومهمة وهي اللغة، التي لا يمكن فصلها عن الإنسان كونها ظاهرة فكرية مرتبطة به دون غيره من الكائنات الحية؛ وفي ذلك يؤكد "أندريه مارتينيه" "*André Martinet*" أن اللغة فعل اجتماعي بامتياز، وأن اللسانيات كلها هي لسانيات اجتماعية [1].

على إثر ذلك باتت اللغة واحدة من أشد الظواهر الإنسانية تشعبا، وتعقيدا باعتبارها نظاما معقدا من الرموز التي تحمل في طياتها معاني مختلفة، فهي من أهم المنافذ المستخدمة من أجل الولوج إلى عمق الثقافة، والبنية الاجتماعية للناس، بل وصياغتها، وتوريثها لتكون بذلك واحدة من أهم العوامل الأساسية في تكوين، وبناء المجتمع، لتشارك، وبشكل أساسي، وفعال في تحديد الهوية الجماعية للمجموعة البشرية التي تتحدث بها، هذا الذي يؤكد على وجود علاقة بين كل من اللغة، والمجتمع، فهما وجهان لعملة واحدة لا يوجد مجتمع دون لغة، ولا لغة دون مجتمع، يقول "جوزيف فندريس" "*Joseph Vendryes*" "إن الكلام يفتح العالم المغلق في حياتنا الداخلة، ويسمح لنا بالخروج عنه، إنه مبدع، وصانع الحياة الاجتماعية" [2].

إلا أن هذه العلاقة قد تغيرت نوعا ما في ظل التطور العلمي، والتكنولوجي الهائل الذي نعيش فيه اليوم، ما ساهم، وبشكل كبير في تحول منحى اللغة، وانحرافها عن مسارها، وسياقها الصحيح، بالشكل الذي طرح اشكالية التواصل اللغوي في المجتمع، وصعوبة تحديد العلاقة بين اللغة كوسيلة اتصال، وتواصل، والمجتمع باعتباره الوحدة الأساسية للتفاعل.

صلة اللغة العربية بالتخصصات الأخرى:

يحتاج العديد من العلوم إلى العربية بجوانبها المتعددة، فيحتاج إلى قواعدها: قواعد النحو والصرف، ومادتها اللغوية: الألفاظ ودلالاتها، وما يتصل بها من مسائل كثيرة، وفيما يلي أنواع العلوم التي تحتاج إلى العربية:

1. علومٌ يحتاج المختصّون بها إلى العربيّة لأنّها لغتها الأولى، فإدراك دلالات تلك العلوم معتمدٌ على العربية، وقوانينها، وأنظمتها: كالتفسير والقراءات، والحديث الشريف، والفقه وأصوله، والعقيدة.

[1] *Voir: André Martinet, mémoires d'un linguiste vivre les langues, Quai Voltaire, paris, France, 1993, p 09.*

[2] *Joseph Vendryes, langage oral et langage par le geste en grammaire psychologis, Presses universitaires de France, paris, France, 1950, p 05.*

2. علومٌ يحتاج المختصّون بها إلى العربيّة في بعض جوانبها التي تعتمد على اللغة: كعلم الجغرافيا "علم اللغة الجغرافي"، وعلم النفس "علم اللغة النفسي"، وعلم الاجتماع "علم اللغة الاجتماعي"، وعلم السياسة "علم اللغة السياسي"، وعلم الحاسوب "علم اللغة الحاسوبي".
3. علومٌ تحتاج إلى العربيّة لغةً لها للتعليم بها والتأليف: كالطبّ، والهندسة، والاقتصاد، والإعلام، والعلوم الاجتماعية ...

فهذه العلوم، وغيرها يسعى أكثر الأمم إلى أن تقدَّمَ، وتُتَعلم، وتصاغ بلغاتها الوطنيّة، حفاظاً على هويّتها، وتراثها، واستقلالها.

التخطيط اللغوي ومعطيات العلوم المعرفية.

يعد التخصص الدقيق هو السمة الغالبة على البحث العلمي، والتفكير العلمي لكن تحديات العولمة، وتفجر الثورة المعلوماتية قد فرضت على العالم المعاصر توجهات، وأفكار مغايرة تؤكد على وحدة المعرفة، وأهمية التعاون بين التخصصات والعلوم [1]، وهذا التوجه المعرفي الجديد الذي يؤكد على تشابك وجهات النظر العلمي، وضرورة ربط المعلومات في نظام تتعاون فيه جميع التخصصات، ولعل هذا سيمكننا من الوصول إلى مخرجات موضوعية للبحث العلمي، وتفسير الظواهر، وحل المشكلات.

وتحظى العلاقات التعاونية بين التخصصات المختلفة بأهمية ملحوظة في المعرفة الإنسانية الحديثة نظرا للتطور المتسارع في ميادين المعرفة، ومجالات البحث العلمي، ومناهجه، والتحولات الكبرى في كافة ميادين المعرفة، ويمكن القول إن الدراسات التعاونية هي مرحلة من مراحل تطور العلم تلت مرحلتي الموسوعية، والتخصصية، ولعل الحاجة إلى إجراء الدراسات التعاونية أصبحت الآن أقوى من أي وقت مضى، ويرجع ذلك إلى أن العديد من المشاكل المتزايدة التي تهم المجتمع، والتي لا يمكن أن تحل بشكل كاف عن طريق تخصص واحد معين، وانما تتطلب دراسات تعاونية بين العلوم ذات رؤى واضحة تعتمد على الطرق الحديثة، وعلى باحثين مؤهلين لإنتاج معارف جديدة، بالإضافة إلى أن التعاون بين العلوم يساعد الجامعات على مواكبة التطور الجاري في الكثير من التخصصات عالميا بما يلبي المتطلبات الديناميكية المستمرة للمجتمعات الحديثة التي تتطلب درجات أعلى من التخصص.

ولكون التخطيط اللغوي يعمل على ترقية، وتطوير، اللغة، والتي هي بدورها ظاهرة اجتماعية، شأنها شأن العادات، والتقاليد، والطقوس، والملابس، وطرائق المعيشة، كان لها شأن في تعاون عدد من العلوم وبخاصة فيما يخص الاستعمال اللغوي.

التخطيط اللغوي واللسانيات: تنقسم "اللّسانيات" إلى قسمين، هي:

---

[1] *VOIR: Julie Thompson Klein & William Newell, Advancing Interdisciplinary Studies, Interdisciplinarity: Essays From the Literature, William H. Newell ed, New York, USA, 1998, v36, n2, p 45-67*

أولا: اللسانيات النظرية "*Linguistique théorique*": وهي التي تدرس الظواهر اللغوية، والصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية [1]، إضافة إلى مناهج البحث في اللغة، "كاللسانيات التاريخية" "*Linguistique historique*"، و"اللسانيات البنيوية" "*linguistique structurale*"، و"اللسانيات التوزيعية" "*Linguistique distributive*"، وغيرها.

ثانيا: اللسانيات التطبيقية "*Linguistique appliquée*": منذ أن ظهر مصطلح "اللسانيات التطبيقية" بوصفه ميدان علم مستقلا عام 1946 م، والباحثون مختلفون بشأنه، فليس ثمة اتفاق على تحديد قاطع لمعناه، ولا لطبيعته؛ ولعل ما يتقف عليه كثيرون: هو أن مصطلح "اللسانيات التطبيقية" تطبيق للنظريات اللغوية، أي أنه تطبيق لما جاء في اللسانيات النظرية من نتائج دراسات وتطبيقها في مجالات لغوية معنية، وتعرف أيضا بأنها "دراسة اللغة في علاقتها بالمشكلات العملية كالصناعة القاموسية، والترجمة، والاضطرابات الكلامية إلخ" [2]، ومن مجالات اللسانيات التطبيقية، "اللسانيات الجغرافية"، و"اللسانيات النفسية"، و"اللسانيات الاجتماعية"، ويعد "التخطيط اللّغوي" فرعا من "اللسانيات الاجتماعية"، وأحد أهم مجالاتها، و"اللسانيات الاجتماعية" "*Sociolinguistique*" في أبسط تعريف لها هي: "دراسة اللغة في علاقتها بالمجتمع" [3].

وتهتم "اللسانيات الاجتماعية" بدراسة تأثير جميع جوانب المجتمع، ويتضمن ذلك المعايير الثقافية، والتوقعات، والبيئة، وطريقة استخدام اللغة، والآثار المترتبة على استخدام اللغة في المجتمع، وتختلف "اللسانيات الاجتماعية" "*Sociolinguistique*" عن "اجتماعيات اللغة" "*sociologie du langage*" [4]؛ حيث تركز "اللسانيات الاجتماعية" على تأثير المجتمع على اللغة، بينما تركز "اجتماعيات اللغة" على تأثير اللغة على المجتمع، وتتداخل "اللسانيات الاجتماعية" إلى حد كبير مع "علم التخاطب"، أو ما يمكن أن نسميه "بالتداوليات"، أو "علم المقامية"، أو

---

[1] *VOIR: Giorgio Graffi, 20th century linguistics: overview of trends, Concise Encyclopedia of Philosophy of Language and Linguistics, Elsevier, Amsterdam, Pays-Bas, 2009, p 780/794.*

[2] *Jack C. Richards, Longman Dictionary of Language Teaching and Applied Linguistics, pearson Education Limited, London, England, 2002 , p 28.*

[3] ينظر: هادي نهر، اللسانيات الاجتماعية عند العرب، مطبوعات الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، ط 01، 1988 م، ص 25، وينظر: عبده الراجحي، اللغة وعلوم المجتمع، قرأه وأعتنى به: محمود عبد الصمد الجيار، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، 1977 م، ص 10.

[4] *VOIR: John Gumperz & Jenny Cook-Gumperz, Studying language, culture, and society: Sociolinguistics or linguistic anthropology?, Journal of Sociolinguistics, Bristol, England, 2008, p 532–545.*

"الذرائع" "*Pragmatique*" [1]، ولها ارتباطاً تاريخياً وثيقاً مع "علم الإنسان اللغوي"، أو "الأنثروبولوجيا اللغوية" "*Linguistique Anthropologie*" [2]، وقد حصل مؤخراً جدل حول الفرق بين المجالين.

التخطيط اللغوي وعلم اللغة النفسي: "علم النفس اللغوي" "*Psycholinguistique*"

يهتم "علم النفس اللغوي" بالتفسير اللغوي للعمليات العقلية ذات العلاقة باكتساب اللغة واستعمالها، وهو ينطلق من العلاقة الوثيقة بين اللغة، والنفس البشرية، ولذا لا يُوصف الكلام بأنه لغة إلا إذا أدى وظيفة نفسية [3]، ويرتبط علم النفس اللغوي بالتخطيط اللغوي من خلال "الاكتساب اللغوي" "كاكتساب الأصوات، واكتساب المفردات، واكتساب التراكيب، واكتساب قوانين اللغة، هذا بالإضافة إلى تطور لغة الطفل، ودراسة عيوب الكلام، والنطق، ومعالجتها، والذاكرة اللغوية، وطريقة استدعاء المخزون اللغوي [4].

التخطيط اللغوي وعلم اللغة الاجتماعي: "علم الاجتماع اللغوي" "*Sociolinguistique*".

يهتم علم اللغة الاجتماعي باللغة وعلاقتها بالمجتمع، كاللهجات، والازدواج اللغوي، والتأثير المتبادل بين اللغة والمجتمع، وهو علمٌ ينطلق من كون اللغة ظاهرة اجتماعية تعبر عنه، ولعل "التخطيط اللغوي" عامة ينتمي إلى مجال

---

[1] وهو علم من اللسانيات يهتم بتفسير الفرق، والفجوة بين معاني كلمات الكلام الإنساني، ومعاني مقصود المتكلم، يعامل الذرائع السياق، والمعاني في كلام الذي غير متناول باستعمال "علم المعاني"، أي: "البلاغة العربية"، يدرس هذا الفرع مختلف المحددات التي تتعلق بالتداول اللغوي بالنسبة إلى السياق والمقام باعتبارهما شرطين أساسيين في الكيفية التي يحصل بها التواصل، وإنتاج الدلالة بين مستعملي اللغة في علاقاتهم التخاطبية تدليلا وتوجيها، حيث أن "التواصل اللغوي" لا يتم فقط بالاستناد إلى الكفاءة اللغوية، وإنما هناك جملة من الشروط غير اللغوية التي تتدخل في تحديد الأداء اللغوي، "فالتداوليات" هي المجال الذي يهتم بدراسة أفعال الكلام والاقتضاء، والاستلزام التخاطبي، وذلك بالاشتراك مع مجالات فلسفة اللغة، ومنطق الحجاج، وتحليل الخطاب.

VIOR: Mey Jacob, Pragmatics: An Introduction, Blackwell, Oxford, England, 1993, p 35/48.

[2] وهي دراسة متعددة التخصصات حول كيفية تأثير اللغة على الحياة الاجتماعية، فهي فرع من فروع الأنثروبولوجيا (علم الإنسان) الذي جاء من محاولة لتوثيق اللغات المهددة بالانقراض، وقد توسعت خلال المائة عام السابقة لتشمل تقريبًا أي جانب خاص بتركيب اللغة واستخدامها، توضح "الأنثروبولوجيا اللغوية" كيف أن اللغة تمثل التواصل، وتشكل الهوية الاجتماعية، والمشاركة في مجموعة، وتنظم معتقدات وأيدلوجيات ثقافية على نطاق واسع، وتنمي التمثيل الثقافي للعالم الطبيعي والاجتماعي، ينظر: مها محمد فوزي معاذ، الأنثروبولوجيا اللغوية، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2011 م، ص 29 وما بعدها.

[3] جلال شمس الدين، علم اللغة النفسي "المناهج والنظريات"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 م، ج 01، ص 07.

[4] ينظر: عبد العزيز بن إبراهيم العصيلي، علم اللغة النفسي، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006 م، ص 35.

"اللسانيات الاجتماعية" بل ومن أهم فروعها [1]، ومن أهم النقاط التي يلتقي فيها التخطيط اللغوي "بعلم اللغة الاجتماعي" هب دراسة اللغة من ناحية الطبقة الاجتماعية، المستوى التعليمي، العمر والجنس، المنزلة "الأعلى والأدنى"، وتأثّر اللغة بآداب أهلها؛ ما يحسن ذكره وما يقبح ذكره، والتكنية عنه أو التصريح، ومن ذلك أيضا أثر البيئة المتحضرة، أو البدائية على لغة أهلها، والعناية بالسياق، ومناسبة الكلام للمقام، وتطوّر الدلالة، دراسة اللغة، ومراقبتهم استعمال الناس، والحكم عليها "لحن العامّة"، واحتكاك الناطقين بغيرهم، وأثر ذلك على اللغة .

التخطيط اللغوي وعلم اللغة الحاسوبي "اللغويات الحاسوبية" "*Linguistique computationnelle*" :

تهتم "اللغويات الحاسوبية" بأنظمة الحاسوب لغرض فهم اللغة الطبيعية، وتوليدها؛ فالحاسوب هو ذروة التقنيات الحديثة، أتى ليلعب دورًا مهمًا في عصر أصبحت فيه التكنولوجيا السمة الأبرز في حياتنا الاتصالية، والمعرفية، لذا كان من الضروري أن تلتقي اللغة بالحاسوب، فاللغة تنمو بنمو مصطلحاتها، والمصطلح هو الوسيلة التي تعبر عن المفاهيم [2]، والدلالات المختلفة في مستوياتها الأربعة: "الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية".

ولعل نقطة الالتقاء بين "التخطيط اللغوي" و"اللسانيات الحاسوبية" هو الدراسة العلمية للغة الطبيعية من منظور حاسوبي، وهذه الدراسة لا يمكن أن تتم إلا ببناء برامج حاسوبية لأنظمة اللغات البشرية من خلال تقييس، ومحاكاة نظام عمل الدماغ البشري لنظم عمل الحاسب الآلي، "فاللسانيات الحاسوبية" تخدم "التخطيط اللغوي" من خلال هذه الدراسة العلمية للنظام اللغوي في سائر مستوياته بمنظار حاسوبي، ويتجلى هدفها في تطبيق النماذج الحاسوبية على الملكة اللغوية [3]، فعند إدخال اللغة إلى الحاسوب تصبح لغة قائمة على تفكير رياضي، يستوي في ذلك اللغات الإنسانية، ولغة الحاسوب، أما اللّغات الإنسانية ففيها من الظواهر الرياضية قدر غير يسير، والرياضيات ذات طابع عقلي رمزي تجريدي كما هو معلوم، واللغة مبنية على رموز، وفيها من التجريد الذهني ما هو بين واضح لكل باحث [4].

ومن تطبيقات "علم اللغة الحاسوبي" والتي يستثمرها "التخطيط اللغوي" البرامج الحاسوبيّة النحويّة "كالمشكل الآلي للكلام العربي، والمدقق النحوي"، زد على ذلك البرامج الحاسوبية الصرفية "كالقاعدة الصرفية، المحلل الصرفي"، هذا

---

[1] تعد اهتمامات اللسانيات الاجتماعية كثيرة ومتعددة لعل من أهمها: الازدواجية اللغوية، والتعدد اللغوي، وتعدد اللهجات، والتخطيط والتنمية اللغوية، وظواهر التنوع اللغوي، والدراسة الوصفية للأوضاع اللغوية، والسجلات، والفهارس الكلامية، والانتقال من لغة إلى أخرى، والعوامل الاجتماعية في التغير الصوتي والنحوي، واللسان، والمجتمع، والتواصل الحضاري، والنظرية الوظيفية والنظام اللغوي، وتطور اللغة عند الطفل، دراسة النصوص..... ينظر:

Arnold van Gennep, Essai d'une théorie des langues spéciales dans une société, Librairie Paul Geuthner, paris, France, p 235.

[2] ينظر: مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، دار طلاس، دمشق، سوريا، ط 01، 1989 م، ص 317.

[3] نهاد الموسى، اللغة العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللّسانيات الحاسوبية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 01، 2000 م، ص 53.

[4] عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث، ودراسات في اللّسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، 2007 م، ج 01، ص 85.

بالإضافة إلى البرامج الحاسوبية للرسم الكتابي "كالمدقق الإملائي، التعرف الآلي على الكتابة"، والبرامج الحاسوبيّة المعجميّة "كالمعاجم الآلية، خزانة المصطلحات العلمية، قواعد المعلومات، والذخائر اللغوية"، والبرامج الحاسوبيّة الصوتيّة "كالتعرف الآلي على الصوت البشري، تحويل الكلام المكتوب إلى منطوق، المحتوى العربي في الشبكة العنكبوتية" .

التخطيط اللغوي وعلم اللغة الجغرافي "*Linguistique géographique*":

يهتم "علم اللغة الجغرافي" بتصنيف اللهجات، واللغات على أساس جغرافي، وكل ما يجمع بين اللغة، والجغرافيا، وما يدخل تحت هذا العلم من جهود الباحثين (لغويين وجغرافيين)، ويلتقي علمي "التخطيط اللغوي" و"علم اللغة الجغرافي" في نقطتين أساسيتين:

الأولى: الفصاحة، وحدودها الجغرافية عند اللغويين.

الثانية: الفروق بين اللهجات العربية القديمة في البلاد المختلفة، وأثر البيئة الجغرافية عليها [1].

فمن خلال هذا الكلام تعتبر اللغة واحدة من خصائص النوع الانساني في مكوناته الأساسية، فاللغة تدخل بطريقة جوهرية، وسلسة في كل من الفكر، والفعل، والعلاقات الاجتماعية، فالعلاقة بين اللغة والمجتمع هي علاقة تكاملية مترابطة ومتلاصقة لا يمكن أن يحدث أي انفصال بينهما، فهي علاقة تأثير وتأثر؛ كون اللغة هي أكثر الوسائل الاجتماعية أهمية التي يستطيع الإنسان من خلالها التعبير عن مكنوناته، وخباياه الداخلية، ويخرجها إلى البيئة، والوسط الاجتماعي المتواجد فيه.

التخطيط اللغوي ونظرية السياسة اللغوية:

تحيل "السياسة اللغوية" على نشاطا يمارسه الساسة تجاه اللغة، وصياغتها في شكل قرارات ومواد دستورية وتشريعية، والسياسة اللغوية فرع من "علم السياسة العام"، فهو ذلك السلوك، وتلك المجموعة من التفاعلات التي تصاغ من خلالها والقرارات الملزمة، ويتم تنفيذها لصالح المجتمع [2]، ويتفرع من "علم السياسة العام" عدة سياسات أبرزها السياسة اللغوية، والسياسة الاقتصادية، والسياسة الثقافية...، وعلى الرغم من تعدد مذاهب النظرية السياسية العامة، وأصولها فإنها تتفق في مسألة تقاطع أنماط السياسات، وأن كل سياسة منها جزء لا غنى عنه في السياسات الأخرى [3]؛ أي أن السياسة اللغوية لا تستقيم دون أن تتجزأها رؤية للسياسة الاقتصادية، والثقافية الممارسة في البلاد، والعكس صحيح.

---

[1] ينظر: محمود السعران، اللغة والمجتمع رأي ومنهج، المطبعة الأهلية، بنغازي، ليبيا، 1958 م، ص 52.

[2] روبرت كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ترجمة خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثقافة العام، طرابلس، ليبيا، 2006 م، ص 164.

[3] عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2013 م، ص 82.

وتعرف نظرية صنع القرار بأنها "محاولة تحليل العوامل المؤثرة على الاختيارات بطريقة منظمة" [1]، وهذا يعني أن ممارسة الساسة للأنشطة تجاه اللغة وتحديد فلسفة الدولة تجاه اللغة أيضا يقتضي دراسة كافة المجالات الحيوية المؤثرة فيها، وتحليلها.

يراعى في بناء نظرية "السياسة اللغوية" عدة أسس سياسية، واقتصادية، وثقافية، وأيديولوجية تسهم في تحديدها تحديدًا دقيقًا موجهًا، فتحديد موضوع نظرية "السياسة اللغوية" لا يستقيم، ولا يقوم ما لم يدرس الاختيارات اللغوية داخل المجتمع، وعناصر هذه الاختيارات على جميع مستوياتها "الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية، والأسلوبية"، ومكانتها اللغوية [2]، وليس ذلك فحسب، وإنما تأخذ في حسبانها أي مستوى من مستويات التجمع البشري ستكون مهما بلغ حجمه "قبيلة، قرية، مدينة، تجمع إقليمي..."، كما أن وجود "السياسة اللغوية" يتطلب محيطًا يتألف من علاقا لغوية، وغير لغوية، ودراسة السياسة اللغوية مرتبطة بطبيعة محيطها اللغوي، إذ تهتم "السياسة اللغوية" بلغات محيطها، ووظائفها، ومستوياتها، وعدد متكلميها، وهوياتهم، والوضع السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي للمجتمع المعني، وبناءً على ذلك فإن نظرية "السياسة اللغوية" تشتق مادتها الأساسية من تفاصيل التفاعلات بين المحاور الأربعة الآتية:

1 – "المجتمع" كونه نسيجًا من الهويات الجماعية.

2 – اللغة، أو اللغات التي يتواصل بها أفراد المجتمع.

3 – الدولة "بالمعنى الجغرافي للعبارة".

4 – "السلطة" من حيث كونها مؤسسة قادرة على صناعة القرار، وتنفيذه.

إن السياسة اللغوية تستهدف تنظيم الحيثيات الاجتماعية للغة، ووظائفها، واستشراف مستقبلها بتطويرها، وحفظ سماتها – بترسيمها، وإقرارها في الدساتير والنصوص التشريعية– ولا سيما إن كانت لغة قومية، أو ترابية، مرتبطة بهوية جماعة معينة في منطقة معينة؛ لذا فإن الدولة، وما تحمله على أرضها من تاريخ، وجماعات، وهويات، وثقافات هي المرجع الذي يتحكم في اتخاذ القرار السياسي، ورسم السياسات اللغوية، ولأجل ذلك فإن الساسة الذين يصنعون القرارات السياسية المتعلقة بالشأن اللغوي لا يستقيم عملهم في هذا الخصوص إلا بالاحتكام إلى مكونات هذا المرجع، وحيثياته بجميع تفصيلاته، وتعقيداتها [3]، بدءًا بتحديد "النسق اللغوي" المستهدف بالقرار السياسي حاضره، ومستقبله، وسياقه التاريخي، والاجتماعي، والحجم المتوقع لتفاعل المجتمع مع نتائج القرار السياسي ومخرجاته، وانتهاءً بتوفير الإمكانيات، والشروط الموضوعية لنجاح القرار السياسي.

---

[1] روبرت كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ص 164، 165.

[2] ينظر: جيمس طوليفسون، السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها، ترجمة محمد خطابي، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، المملكة المغربية، 2007 م، ص 25.

[3] ينظر: سعيد إسماعيل علي، الأصول السياسية للتربية، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2003 م، ص 29.

إن صناعة القرار السياسي المتعلق بالشأن اللغوي حركة "قصدية"، و "واعية" بامتياز؛ ولأجل ذلك أن يقال إنها تمثل بالنسبة إلى "التخطيط اللغوي" بعدًا نظريًا أساسيًا، وعمقًا استراتيجيًا بالمعنى السياسي الدقيق للعبارة.

يمكن أن نميز في هذا الصدد بين ثلاثة توجهات:

أ- سياسة "التجنيس اللغوي للمجتمع"؛ وذلك بالاعتراف بلغة رسمية واحدة، ومحاصرة مظاهر التنوع اللغوي، والثقافي، ومن الحدود الاجتماعية، والعرقية الضيقة، وعدم السماح لهذا التنوع باحتلال الخطوط الأمامية للمشهد الرسمي العام.

ب- سياسة "التعددية اللغوية والثقافية"، التي تقوم على منح اللغات الكبرى الأساسية في المجتمع وضعا قانونيًا متساويًا.

- سياسة "حصر التعدد اللغوي" في لغتين رسميتين.

التخطيط اللغوي والاقتصاد:

إن العلاقة بين اللغة والاقتصاد ليست حديثة، بل يمكن القول إنها قديمة قدم اللغة والاقتصاد، وقد ناقش اللغوي الاجتماعي الألماني "فلوريان كولماس" "*Coulmas Florian*" تلك العلاقة بين اللغة والاقتصاد من خلال بعدها النظري؛ حيث استعرض "كولماس" تلك العلاقة التبادلية بين "الكلمات" و"العملات" وكيف أن الكلمات تُسكّ مثلما تُسكّ العملات، والرصيد اللغوي لا يقل عن الرصيد المادي، فالكلمات عصب للتفكير، مثلما أن النقد عصب للاستثمار، والمفردات أداة لتبادل السلع المعنوية مثلما أن العملة أداة لتبادل السلع المادية، ويستطرد "كولماس" في نقاش تلك الثنائية المجازية بين "الكلمة" و"العملة" مشيراً إلى أنهما لا يستمدان قيمتهما من طبيعتهما المادية [1]؛ ولكن بناء على المضمون والوظيفة؛ فالكلمات تنقل المضمون غير المادي، والنقود تؤدي وظيفة لتبادل السلع.

وبعد المناقشة النظرية المستفيضة يخلص "كولماس" إلى أننا لن نفهم الخريطة اللغوية للعالم ما لم نفهم اقتصاديات اللغة، وأن تعاملنا مع اللغة يمكن أن يكون بوصفها عاملا اقتصاديا مستقلا بذاته.

وفي إطار العلاقة بين التعددية اللغوية والاقتصاد يرى عدد من المخططين اللغويين من خلال مقارنة إحصائية لعدد من الدول من حيث عدد السكان، ودخل الفرد، وعدد اللغات في المجتمع؛ أن ثمة علاقة ترابطية بين التعددية اللغوية المفرطة في المجتمع والمحدودية الاقتصادية من جانب؛ ومحدودية التعددية اللغوية، والتقدم من جانب آخر [2]، وكان التسليم بذلك تماماً يصعب لوجود أمثلة واقعية لدول تشهد تعددية لغوية كبيرة نسبياً، وتتمتع باقتصاديات قوية، كما أن تقليص التعددية اللغوية لن يحل الإشكالات الاقتصادية التي تشهدها الدول النامية، ويحاول "كولماس" تفسير ذلك بأن الأحادية اللغوية والمحدودية اللغوية ليست في الغالب وضعا طبيعياً قائماً بذاته؛ ولكنها نتيجة لعدد من المؤثرات.

إن الطرح النظري السابق حيال مفهوم "اقتصاديات اللغة" يستخدم المصطلح باعتباره دائرة واسعة تتناول العلاقة بين اللغة والاقتصاد، ومجالات تقاطع كل منهما مع الآخر، وما تتطلبه من تأثير وتأثر، وبناء على ما سبق

---

[1] فلوريان كولماس، اللغة والاقتصاد، ترجمة أحمد عوض، مراجعة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 263، نوفمبر، 2000 م، ص 09.

[2] ينظر: محمود السيد، قضايا راهنة للغة العربية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2016 م، ص 48 وما بعدها.

فمفهوم "اقتصاديات اللغة" أوسع من مفهوم "الاستثمار اللغوي"؛ إذ يتناول الباحثون في قضايا اقتصاديات اللغة جوانب من قبيل التنوع اللغوي في المجتمع، وانعكاساته الاقتصادية، والسياسات اللغوية، وكلفتها، ومردودها الاقتصادي، والرخاء الاقتصادي، وانعكاساته اللغوية، والعلاقة بين اللغة والهوية الوطنية والاقتصاد، والموارد اللغوية واستثمارها، وأثر معرفات لغات معينة في دخل الفرد، وتأثير اللغة في الدخل القومي للدول،...إلخ.

لذلك يمكن تعريف اقتصاديات اللغة بأنها "الإفادة من الاقتصاديات النظرية الرائجة، واستعمال مفاهيمها، وأدوات علم الاقتصاد لدراسة العلائق التي تسم المتغيرات اللغوية، مع التركيز بصورة أساسية على تلك العلائق التي تؤدي المتغيرات الاقتصادية دوراً فيها" [1]، وقد ظهر مصطلح "اقتصاديات اللغة" لأول مرة لدى "مارشال" "*Alfred Marshall*" الذي حاول استقصاء قضية الأنظمة الاتصالية الأكثر صلاحية لتحقيق الهدف، وبحث لماذا تأخذ لغة، أو لغات معينة مكانتها، وفقاً لسمات معينة في مدة زمنية معينة، وقدم منظورا اقتصاديا لبحث تلك القضايا، مؤكدا العلاقة بين اللغة المثلى، والاقتصاد [2].

التخطيط اللغوي والاستثمار اللغوي:

ينحصر مفهوم "الاستثمار اللغوي" في الانطلاق من زاويتين؛ إحداهما هي اللغة والأخرى هي الاستثمار، وبناء على تلك النظرة يعرف أحد الباحثين الاستثمار اللغوي بأنه "نشاط اقتصادي موضوعه اللغة، وهو لا يخرج عن الممارسات الاقتصادية التي تتخذ من اللغة موضوعا لها" [3]؛ غير أن تلك النظرة إلى الاستثمار اللغوي ربما تكون مغرقة في الجانب الاقتصادي مع غض للطرف عن الجوانب اللغوية ذات الصلة بالاستثمار اللغوي، والتي تمثل عائداتها بعدا استراتيجيا لا يمكن إغفاله، فالعلاقة تبادلية بين الاقتصاد واللغة، فالاستثمار اللغوي يثري اللغة، ويمكّن مجالات استخدامها، ويزيد عدد مستخدميها، ويسهم في ترسيخ استعمالها في ميادين، ونطاقات مهمة، وذلك بلا شك له انعكاساته اللغوية الكبيرة مثلما أن له انعكاسات اقتصادية كبيرة.

وتجدر الإشارة إلى أن هنالك مفهوماً له حظه من الانتشار في عالم اليوم، وهو الصناعة اللغوية "*Language industry*"، وقد وجد الباحث غلبة استخدامه في البيئات التي تشهد تعددية لغوية على وجه أخص، للإشارة إلى الأنشطة اللغوية لتيسير التواصل بين أصحاب اللغات المختلفة، كما في الاتحاد الأوربي، أو كندا، وقد أنشئت روابط مختلفة للصناعة اللغوية مثل: "رابطة الصناعة اللغوية الكندية"، و"الرابطة الأوربية للصناعة اللغوية"، ويدخل ضمن أنشطة الصناعة اللغوية الترجمة بكافة أنواعها، والتقنيات اللغوية، والمعالجة الحاسوبية للغات، وتعليم اللغات.

---

[1] فلوريان كولماس، اللغة والاقتصاد، ص 30.

[2] عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ص 251.

[3] ينظر: حسين الزراعي، الاستثمار في اللغة العربية من خلال اقتصاديات اللغة، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015 م، ص 14.

إن النظر في قضايا اقتصاديات اللغة ولد الاهتمام بها بوصفها جانباً مهماً ومؤثراً في التنمية المستدامة، فالتنمية المستدامة تنطلق من زوايا ثلاث، هي: النمو الاقتصادي بالاعتماد على المعرفة ووعاؤها اللغة، والتنمية المجتمعية البشرية، وقوامها الاهتمام باللغة، والثقافة، والقيم، والتربية، وثقافة الحفاظ على البيئة، وضمانها للأجيال [1]، ومن ثم فدور اللغة حاسم، وجوهري في مجتمع المعرفة؛ إذ ثمّة تفريق بين جانبين رئيسين للغة من الناحية الاقتصادية في مجتمع المعرفة: الجانب الأول النظر للغة بوصفها أداة في الاقتصاد، وفي عملية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية للأمم، فاستعمال اللغة يوفر نقل المعرفة، والخبرة بين أفراد المجتمع، ومؤسساته، وهي وسيلة التواصل في داخل منظومة العلم، كما أن إجادة اللغة من قبل القوى العاملة ييسر نقل المعرفة، والتقنية للمجتمع، فتلقي العلم، والتقنية، والتدريب عليها لا يكون إلا من خلال لغة تم استثمارها لتأدية تلك الأدوار، وحتى يكون ذلك فاعلا من قبل المجتمع فلا بد من أن يكون باللغة الوطنية؛ أما الجانب الثاني فهو اللغة بوصفها صناعة، وسلعة من خلال الاعتماد على الصناعة الثقافية، والتي تشهد اهتماما متزايداً في الاقتصاد العالمي، وعملية التنمية، والناتج الإجمالي المحلي للدول، من خلال إسهامها الفاعل في خلق الفرص الوظيفية، وتنويع مصادر الدخل، وزيادة الصادرات، حتى أضحت واردات الصناعة الثقافية في بعض الدول مثل: "هولندا"، و"السويد"، و"بولندا"، و"الدنمارك" أكبر من إسهام قطاعات صناعية كبيرة كالصناعات الغذائية، وقطاع البناء، والصناعة الحاسوبية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة، والمنشورات العلمية؛ لايزال ميدان اقتصاديات اللغة حتى الآن لم ينل الاهتمام المطلوب، ولم تقدر اللغة بوصفها عاملا من عوامل التنمية الاقتصادية في المحيط الوطني والدولي، مع اختلاف بطبيعة الحال بين الدول في ذلك كما يقرر ذلك " كولماس"، والواقع يشهد أن ثمة دولا أولت عناية واضحة باقتصاديات اللغة حتى أضحت مؤثرة في دخلها القومي؛ بينما جلّ الدول لم تستثمر ذلك المجال بصورة فاعلة، ومنها البلدان العربية بصورة عامة.

وبناء على ما سبق

"فالتخطيط اللغوي" هو حقل معرفي متداخل التخصصات؛ أي: أنه يستقي أصوله، ومبادئه من علوم شتى كاللغة، واللسانيات، والإدارة، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والتربية، وحتى السياسة، ويتوجب علينا أن ندعم هذا التداخل المعرفي إن أردنا أن نفيد من هذه العلوم بطريقة إثرائية تكاملية، ولعله من الضرورة الإفادة من علم الإدارة للإسهام في بناء الإطار المنهجي للبعد التفكيري في الفعل التخطيطي اللغوي على وجه التحديد، وذلك بالاتكاء على الأدبيات العلمية، والممارسات الجيدة في حقلي "الإدارة الاستراتيجية"، و"التخطيط الاستراتيجي".

[1] ينظر: محمد مراياتي، اللغة والتنمية المستدامة: دور اللغة في التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعرفة، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014 م، ص 08 .

مصادر ومراجع المحاضرة:

1. جلال شمس الدين، علم اللغة النفسي "المناهج والنظريات"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 م.
2. جيمس طوليفسون، السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها، ترجمة محمد خطابي، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، المملكة المغربية، 2007 م.
3. حسين الزراعي، الاستثمار في اللغة العربية من خلال اقتصاديات اللغة، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015 م.
4. روبرت كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ترجمة خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثقافة العام، طرابلس، ليبيا، 2006 م.
5. سعيد إسماعيل علي، الأصول السياسية للتربية، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2003 م.
6. عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث، ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، 2007 م.
7. عبد العزيز بن إبراهيم العصيلي، علم اللغة النفسي، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006 م.
8. عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2013 م.
9. عبده الراجحي، اللغة وعلوم المجتمع، قرأه وأعتنى به: محمود عبد الصمد الجيار، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، 1977 م.
10. فلوريان كولماس، اللغة والاقتصاد، ترجمة أحمد عوض، مراجعة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 263، نوفمبر، 2000 م.
11. مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، دار طلاس، دمشق، سوريا، ط 01، 1989 م.
12. محمد مراياتي، اللغة والتنمية المستدامة: دور اللغة في التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعرفة، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014 م.
13. محمود السعران، اللغة والمجتمع رأي ومنهج، المطبعة الأهلية، بنغازي، ليبيا، 1958 م.
14. محمود السيد، قضايا راهنة للغة العربية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2016 م.
15. مها محمد فوزي معاذ، الأنثروبولوجيا اللغوية، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2011 م.
16. نهاد الموسى، اللغة العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللّسانيات الحاسوبية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 01، 2000 م.

17.هادي نهر، اللسانيات الاجتماعية عند العرب، مطبوعات الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، ط 01، 1988م.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. *André Martinet, mémoires d'un linguiste vivre les langues, Quai Voltaire, paris, France, 1993.*
2. *Arnold van Gennep, Essai d'une théorie des langues spéciales dans une société, Librairie Paul Geuthner, paris, France.*
3. *Giorgio Graffi, 20th century linguistics: overview of trends, Concise Encyclopedia of Philosophy of Language and Linguistics, Elsevier, Amsterdam, Pays-Bas, 2009.*
4. *Jack C. Richards, Longman Dictionary of Language Teaching and Applied Linguistics, pearson Education Limited, London, England, 2002.*
5. *John Gumperz & Jenny Cook-Gumperz, Studying language, culture, and society: Sociolinguistics or linguistic anthropology?, Journal of Sociolinguistics, Bristol, England, 2008.*
6. *Joseph Vendryes, langage oral et langage par le geste en grammaire psychologis, Presses universitaires de France, paris, France, 1950.*
7. *Julie Thompson Klein & William Newell, Advancing Interdisciplinary Studies, Interdisciplinarity: Essays From the Literature, William H. Newell ed, New York, USA, 1998, v36, n2.*
8. *Mey Jacob, Pragmatics: An Introduction, Blackwell, Oxford, England, 1993.*

المحاضرة التاسعة

هدف التخطيط اللغوي "حل المشكلات اللغوية وغير اللغوية التي تعترض الإنسان، والشعوب كمجموعات بشرية".

توطئة:

لا يماري أحد في أن اللغة كائن اجتماعي حي لا يمكنه أن يند عن دائرة التأثير والتأثر، ومن ثم طواعيته المستمرة للتنوع، وعدم الثبات على نمط واحد، حتى لو كانت لغة ناضجة مكتملة النسق مثل اللغة العربية التي عرفت أوج ازدهارها مع نزول القرآن الكريم، وانتشار الدين الإسلامي في أرجاء المعمورة.

ومن ثم فاللغة لا يمكن فصلها عن حركة المجتمع، وما يقره من مواضعات، وأنساق ناظمة لعملية التواصل، والتعايش بين الناس، كما لا يمكن فصلها عن حركة اتصال الشعوب بعضها ببعض، وما تفرزه من أطر للتلاقح الحضاري، والتبادل التجاري، أو العلمي، ولعل أبرز نواتج عملية تأثير اللغة وتأثرها "التداخل اللغوي" "*Interférence linguistique*" أخذا وعطاء خاصة على صعيد المفردات اللغوية.

إن اتصال اللغات بعضها ببعض لابد أن يؤدي إلى تداخلها، ولا يزري بمكانة اللغة توفرها على الدخيل الوافد، بقدر ما يدل ذلك ربما على حيويتها، وطواعيتها لسنن التطور، وقد تمكنت اللغة العربية بفضل الانتشار الواسع للإسلام في البلاد التي فتحها المسلمون من الاحتكاك بكثير من اللغات والتأثير فيها والتأثر فقد زودت اللغات التي اتصلت بها بكثير من الألفاظ، وأخذت منها أيضا كثيرا من الأسماء، والمصطلحات التي هي وليدة التطور المادي والحضاري.

لكن هذا "التداخل اللغوي" أدخل اللغة العربية في صراع مع "اللغات الآرامية" "*Araméen*" [1] في "سوريا"، و"لبنان"، و"العراق"، ومع "القبطية" "*Copte*" [2] "بمصر"، ومع "البربرية" "*Langues berbères*" في شمال إفريقيا، ومع "الفارسية" "*Persan*" "بإيران"، ومع "التركية" "ببلاد المغول" "*Mongols*" [3] ،

---

[1] وهي لغة سامية شرقية–أوسطية، انطلقت مع قيام الحضارة الآرامية في وسط سوريا، وكانت لغة رسمية في بعض دول العالم القديم ولغة الحياة في الهلال الخصيب، كما تعد لغة مقدسة، تعود بدايات كتابتها للقرن العاشر قبل الميلاد إلا أنها أصبحت اللغة المسيطرة في الهلال الخصيب بدأ من القرن الخامس قبل الميلاد بعد صعود الإمبراطورية الآشورية الحديثة، وقد كتب بها "سفري دانيال وعزرا"، ومخطوطات البحر الميت، وهي اللغة الرئيسية في التلمود، ويجمع المؤرخين عموماً على أن الآرامية وتحديداً الآرامية الفلسطينية اليهودية باللهجة الجليلية هي لغة "المسيح" "عليه السلام" ولغة تلامذته، حيث كانت الآرامية اللغة الشائعة لمقاطعة يهودا خلال القرن الأول ميلادي، وبها تأثرت اللغة العربية، والفارسية، والعبرية، واليونانية، واللاتينية، ينظر:

Walter Aufrecht, A Legacy of Syria, The Aramaic Language, Bulletin of the Canadian Society for Mesopotamian Studies, Toronto, Canada, 2001, p 145–55.

[2] اللغة القبطية هي المرحلة الأخيرة من مراحل تطور اللغة المصرية التي تكلم بها، وكتبها قدماء المصريين منذ أكثر من خمسة آلاف سنة، والرأي السائد لدى العلماء أنها تنحدرُ من اللغة المصرية المتأخرة مباشرة، حسبما كانوا يتحدثونها في القرن السادس عشر قبل الميلاد مع بداية الدولة الحديثة، ينظر: مجلة جمعية الآثار القبطية، المجلد الثالث عشر، القاهرة، مصر، ص 179 / 190.

[3] المغول هم شعب شمال شرق آسيوي ومن الشعوب القبلية وثيقة الصلة، والتي تعيش بشكل رئيسي على الهضبة المنغولية، وتتشارك لغة مشتركة وتقاليد بدوية، وطنهم مقسم الآن إلى دولة منغوليا المستقلة (منغوليا الخارجية)، ومنطقة منغوليا الداخلية ذاتية الحكم في دولة الصين وجنوب روسيا، ينظر: جمال الكيلاني، تاريخ الاسلام في العصور الوسطى، مكتبة المصطفى، القاهرة، مصر، 2011 م، ص 43.

ومع "القوطية" "*Gotique*" [1] "بإسبانيا" و"البرتغال"، وقضت قوانين الصراع اللغوي أن تصرع اللغات الثلاث الأولى منها حتى أصبحت المساحة التي تستخدم فيها العربية لغة حديث وكتابة نحو 14 مليون متر مربع، وبلغ عدد المتكلمين بها زهاء 100 مليون، ولكنها خرجت من صراعها هذا، وهي متأثرة باللغات التي صرعتها تأثرا يختلف قوة، وضعفا باختلاف اللغات.

وقد كان تأثير "اللغة العربية" في "الفارسية" أوضح صورة، وأوسع نطاقا بسبب التجاور الجغرافي، وأوضح ما يكون هذا التأثير في مجال تداخل الأصوات الذي يتجلى في الخط، إذ تستعمل اللغة الفارسية الحروف العربية، فاهتم الفرس بالخط العربي بعد أن صارت لغتهم تكتب به، بل ابتكروا أنواعا جديدة من الخطوط العربية [2]، كما دخلت عدة مفردات، ومصطلحات في اللسانين من الجانبين لا زالت واضحة إلى يومنا هذا، إذ هناك ما يتراوح بين 50 % و 60 % من المفردات العربية التي تكون الرصيد اللغوي الفارسي، واستقرت فيه إلى الآن" [3].

ولم تمارس العربية الغلبة اللسانية والنفوذ الفاعل على اللغات التي اتصلت بها، حيث أعطتها أكثر مما أخذت منها بفضل ارتباطها الوثيق بالقرآن الكريم، والدين الإسلامي فقط؛ وإنما كانت لها الغلبة أيضا بفضل ثراء معجمها، وتنوع أساليبها، مضافا إليهما مضمونها الحضاري، والثقافي المتفوق.

التخطيط اللغوي وحل المشكلات اللغوية:

[1] اللغة القوطية هي لغة جرمانية منقرضة والتي كان يتحدث بها "القوط"، وهي لغة معروفة في المقام الأول "بالإنجيل الفضي" وهو نسخة مترجمة من الإنجيل، أو الكتاب المقدس تعود إلى القرن الرابع الميلادي، وتمت ترجمتها في القرن السادس الميلادي، تعود أقدم الوثائق في تاريخ القوطية إلى القرن الرابع الميلادي، وكانت اللغة تمر بمرحلة الانخفاض في التعامل بها بحلول منتصف القرن السادس الميلادي، ويرجع ذلك في جزء منه إلى الهزيمة العسكرية التي لحقت بالقوط على أيدي الفرنجة، والقضاء على القوط في إيطاليا بالإضافة العزلة الجغرافية، ونجت اللغة في شبه "الجزيرة الأيبيرية" "إسبانيا، والبرتغال" حتى وقت متأخر من القرن الثامن الميلادي. ينظر:

Walter Pohl & Helmut Reimitz, Strategies of Distinction: Construction of Ethnic Communities Transformation of the Roman World, E. J. Brill, New York, USA, vol. 2, 1998, p 119/121.

[2] ومن ذلك "الخط الفارسي" الذي ابتكره الفرس وأطلقوا عليه مسمى "النستعليق" "*Nastaliq*" من شقين الأول "نسخ"، والثاني "تعليق"، أما العرب فقد أسموه الفارسي، ومن شدة تعلق الإيرانيين بهذه الكتابة الوافدة مع الإسلام، أولوها رعايتهم، وأخذ فنانوهم في استيعاب نقاط الجمال فيها، وتفاعلوا معها تفاعلاً مخلصاً، فابتكروا كتابة جديدة أغنت المجموعة التي جلبها العرب، ورعوها، ودفعوا بها إلى الأمام، وبلغت فنون الخط أوج عطائها في القرنين السابع والثامن الهجريين خصوصاً في عهد التيموريين، فبرز الخطاط "مير علي التبريزي"، الذي له أثر محفوظ في المتحف البريطاني يعود تاريخه إلى عام 979 هجري، وإليه نسبت قواعد خط "النستعليق"، ينظر: عفيف البهنسي، معجم مصطلاحات الخط العربي والخطاطين، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط 01، 1995 م، ص 80 وما بعدها.

[3] خليفة الميساوي، تداخل الألسن دراسة المظاهر والقيود اللسانية، نادي الأحساء الأدبي، الأحساء، المملكة العربية السعودية، ط 01، 2011 م، ص 03.

يتطلب الحديث عن اللسانيات والمشكلات اللغوية الراهنة الإشارة إلى ما واجهته اللسانيات من أزمات تتعلق بالأطر المعرفية، والمصطلحات، والجدوى العلمية، وتعدد المدارس، وتباين مجالات الاستفادة، ونحو ذلك [1]، رغم أن اللسانيات تجاوزت الكثير من الأزمات، ورسخت وجودها في المجال الأكاديمي، والمجال الثقافي، وصارت جزءًا من العلوم المتداولة، والمناهج المرغوبة ولا سيما في النقد، والأسلوبية، والسيميائية، والتداولية وغير ذلك.

وتتجلى أزمة اللسانيات اليوم في عدم الاهتمام بالمشكلات اللغوية في الوطن العربي، وقلة الأعمال العلمية في اختصاص "اللسانيات الاجتماعية" عامة وفي "التخطيط اللغوي" خاصة، وربما قلل هذا الوضع من الاقتناع بجدوى اللسانيات العملية، وزاد عدد المشككين بأهمية اللسانيات في المجالات الدرسية الأخرى عامة [2]، ويرى "أحمد محمود عشاري" أن أفضل مدخل لتجاوز أزمة اللسانيات ينطلق من الجانب المعرفي، ويتمثل في جدول أعمال، أو توجيهات للبحث اللساني في الوطن العربي الذي يعاني مشكلات لغوية متعددة، لم يعد مقبولا تجاهلها، أو تجاوزها بمنطق التعميم السياسي، وفرض الآراء المثالية [3].

تعد المشكلات التي يهتم لها "التخطيط اللغوي" كثيرة ومتنوعة، إنه يعرض للتنوعات اللغوية في المجتمع الواحد، وموقع هذه التنوعات من اللغة النموذجية، أو المشتركة، ومشكلات التواصل اللغوي بين الأمم، والجماعات التي تستعمل لغات مختلفة، وما تسببه الثنائية، أو التعددية اللغوية في الوطن الواحد [4]، ويطمح "التخطيط اللغوي" إلى إيجاد حلول لتلك المشكلات، من خلال البحوث العلمية الدقيقة التي تشمل علاقة اللغة بالسياسة، والتعليم، والدين، والثقافة، وكل المجالات الاجتماعية التي تتصل باستعمال اللغة ومستوياتها المحكية، واللهجية، والفنية.

ويضع "التخطيط اللغوي" بالاستعانة باللسانيات الجغرافية والاجتماعية أمام صانع السياسات المعلومات العلمية، وخرائط التوزع اللغوي واللهجي، ويحدد مناطق الثنائيات اللهجية، أو اللغوية، ويرصد آراء السكان تجاه السياسة اللغوية، كما يضع جملة من القضايا التي تمثل مشكلات تعترض بلدانا كثيرة، منها [5]:

1. وضع مقاييس للكتابة الصحيحة، والكلام الجيد، وتسهيل سيرورة اللغة في المجتمع.
2. تحديد المستوى الواجب استعماله في المجال الرسمي ووصفه وصفًا علميا.
3. ملاءمة اللغة بوصفها وسيلة تعبير طبيعي للشعب الذي يستعملها.

---

[1] ينظر: أحمد محمد قدور، اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 01، 2001 م، ص 11 وما بعدها.

[2] ينظر: أحمد محمود عشاري، أزمة اللسانيات في العالم العربي، المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، الخرطوم، السودان، العدد 02/01، 1988 م، ص 10.

[3] ينظر: نفسه، ص 24 وما بعدها.

[4] كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 03، 1997 م، ص 47.

[5] ينظر: ميشال زكريا، السوسيو- ألسنية والصراعات اللغوية، مجلة الفكر العربي المعاصر، منشورات مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، العدد 28/27، 1983 م، ص 162، 163.

4. قدرة اللغة على أن تكون أداة للإبداع الفكري، والأدبي، وقياس هذه القدرة دوريا.
5. اختيار لغة التعليم، ومستوى التواصل التربوي، ومتابعة التنفيذ، ورصد النتائج بالتعاون مع الجهات المختصة.
6. ترجمة الأعمال الأدبية ترجمًة منهجية لرفد اللغة الوطنية بالجديد.
7. اعتماد اللغة المناسبة للعلوم، والبحوث، وتنسيق ذلك مع الجامعات والمجامع اللغوية.
8. توجيه حركة الصراع بين اللغة الرسمية، واللهجات، ولا سيما على صعيد الإعلام.
9. التوازن بين مقتضيات اللغة الوطنية الأم، وضرورة استعمال المحكية.
10. تحديد المكان الذي تشغله اللغة الأجنبية في مجتمع الحياة، والمعرفة، والتعليم.
11. تعيين المجالات التي تكون فيها اللغة مشكلة تواصل اجتماعي.
12. التعاون مع الجهات المؤثرة في اللغة، كالمؤسسات الدينية، واتحادات الأدباء، والصحفيين، والإعلاميين.

ويبقى عمل الدولة العمل الأساسي في مجال "التخطيط اللغوي" ورسم "السياسة اللغوية"، وتنفيذها لما تملكه من سلطة، ولا سيما إذا أحسنت التعاون مع الجمعيات، والمجامع، والنقابات، والمراكز الاجتماعية الأهلية، وكلما كانت قرارات الدولة في هذا الصدد صادرة عن معطيات علمية يكونها أصحاب الاختصاص، كان تقبلها مناسبا، ولم تحتج إلى ضرورات الفرض القسري.

التخطيط اللغوي ومشكل التداخل اللغوي:

من الحقائق اللسانية المقطوع بصحتها المطلقة أن اتصال اللغات بعضها ببعض على مدى تاريخ استعمالها، وتطورها من شأنه أن يحدث عديد التأثيرات المتبادلة بينها، ومن أوضح الصور التي تفرزها هذه التأثيرات المباشرة ما يعرف بالتداخل اللغوي الذي هو" ظاهرة عرفتها كل الألسن على مر التاريخ البشري، فلا يمكن الحديث عن لسان صاف من دخيل في واقع اللغة إلا نظريا، أو في كتب قواعد اللغة [1]، وبالرغم من شيوع هذه الظاهرة، وارتباطها العضوي بنظام اللغة، وأكثر من ذلك بالاستعمال اليومي للغة باعتبارها أداة للتواصل داخل المجتمع اللغوي، فإن الدراسات اللسانية العربية لم تول ظاهرة التداخل اللغوي ما هي جديرة به من اهتمام كاف، إذ لا نكاد نعثر على دراسات متخصصة أفردت له، وتناولته على نحو مفصل يستوعب أسبابه، وأشكاله، وأنماطه، ومظاهره، وانعكاساته على بنية اللغة، ونسيج المجتمع.

إن الدراسات التي تناولت التداخل اللغوي بصفة جزئية تهتم أساسا بقضايا المعرب، والدخيل، والثنائية اللغوية، والازدواجية اللغوية، والتعدد اللغوي، "وهي دراسات كثيرا ما لا يقع فيها الفصل بين هذه الاستعمالات والتداخل اللساني "*interference linguistique*"، وكأن المقصود بالتداخل في هذه الدراسات هو الاستعمال اللغوي الذي

[1] خليفة الميساوي، تداخل الألسن دراسة المظاهر والقيود اللسانية، ص 03.

يفترض وجود لسانين، أو أكثر في حين أن التداخل له أبعاد، وقيود أخرى تحكمه منها ما هو لساني، ومنها ما هو "اجتماعي نفسي" [1].

من هنا تأتي أهمية تحديد الإطار المعرفي والمنهجي الذي من المجدي أن تحتكم إليه دراسة ظاهرة التداخل اللغوي مما يفيد كثيرا في توضيح مدلول التداخل، وسياقه، وبلورة أبعاده، وآثاره؛ إذ إن" التناول اللساني للغة يمكن أن يقع على أكثر من وجه، وأن يتشكل في مظاهر متعددة، وذلك تبعا لمنطلق الدراسة، والهدف المتوخى منها؛ إذ يمكن حصر المعالجة اللسانية للغة باعتبارها نسقا رمزيا في تحليل بنيتها وصفا وتفسيرا وهي مستقلة تمام الاستقلال عن الناطقين، وقد يقع التركيز من جهة ثانية على وظيفة اللغة التواصلية إذا استشكل البحث دور المتكلم في تحديد البنية النمطية للغة المتواصل بها في عشيرة لغوية معينة" [2]، ومن المؤكد أن هناك دراسات لسانية وصفية قديمة، وحديثة اهتمت برصد مظاهر التداخل اللغوي، ومحاولة ضبط قواعده، وسننه بصورة علمية مجردة، كما في تلك الدراسات التي تهدف إلى بيان ما حدث من تأثيرات متبادلة بين العربية ولهجات، وبين العربية وأخواتها الساميات وبين العربية وفصيلة اللغات "الهندو/أوروبية"، أو تلك التي تم ببيان أثر تداخل اللهجات العربية في استحداث أنماط لغوية تخرج على القياس، أو البحث في أصول الألفاظ والمعرب والدخيل منها، والاقتراض والنقل، وقصارى هذه الدراسات أن تكتفي من ذلك بالوصف، والتحليل اللغوي الصرف.

والجدير بالتنويه أنه لم يقع حتى الاتفاق ضمن هذا المنحى اللساني الوصفي بين الدارسين القدامى والمحدثين على الاصطلاح على هذه الظاهرة، فمنهم من يسميها تعريبا، أو معربا كما ورد في كتاب المعرب "للجواليقي"، ومنهم من يسميها دخيلا كما في كتاب شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل" للخفاجي".

ومن المحدثين نجد "إبراهيم أنيس" الذي وقف على الفرق بين المعرب، والدخيل حيث يقول "عمد العرب الى بعض تلك الالفاظ فحوروا من بنيتها ، وجعلوها على نسيج الكلمات العربية، وسموها بالمعربة، وتركوا البعض الآخر على صورته، وسموه الدخيل" [3]، بالنظر إلى أن اللغة لا تعكس فقط بنية ذهنية مجردة يجسدها الكلام، بل هي عنصر دافع لحركية الإنسان في المجتمع ومن ثم فهي ترتبط بكيان من يستعملها ويتواصل بها بالنظر إلى هذه الأهمية الاجتماعية للغة، أصبحت ظاهرة التداخل اللغوي تدرس، ولا سيما عند الغربيين ضمن إطار معرفي مناسب لأبعادها، وقيودها، وشروطها هو "التخطيط اللغوي" والذي يهتم بترقية وتطوير اللغة ومعالجة مشكلاتها.

تتأتى الجدوى المنهجية للتخطيط اللغوي في إطار "اللسانيات الاجتماعية" في دراسة اللغة، ولاسيما على مستوى استعمالها وإنجازها الفردي من كون اللغة "ليست كائنا معزولا عن المجتمع، ولا بنية مجردة في أذهان الناس؛ وإنما

---

[1] خليفة الميساوي، تداخل الألسن دراسة المظاهر والقيود اللسانية، ص 04.

[2] محمد الأوراغي، التعدد اللغوي انعكاساته على النسيج الاجتماعي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ومطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المملكة المغربية، ط 01، 2002 م، ص 04.

[3] إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مطبعة البيان العربي، القاهرة، مصر، ط 02، 1963 م، ص 248.

هي نفسها بنية اجتماعية، معنى ذلك أنها تتفاعل مع الواقع الاجتماعي بجميع أصنافه، ومتغيراته، لذلك فالبنية الاجتماعية، والبنية اللغوية هما في علاقة تفاعل متواصل" [1].

هذا التفاعل البنيوي بين اللغة والمجتمع ناتج عن عملية التأثير المتبادل بينهما؛ فالمجتمع بأنساقه، وسياقاته المختلفة يؤثر في اللغة بقدر ما تؤثر هي فيه على نحو مطرد، فالتفاعل بين النسق الثقافي المرتبط بالتركيبة الاجتماعية للفرد، والاستعمال اليومي للغة له بلا شك دور كبير في إنتاج ظاهرة التداخل اللغوي، ومن ثم فهي ليست ظاهرة طبيعية، أو عفوية معزولة محايدة و" يترتب عن هذا أن هناك تكاونا مستمرا بين نظامين، أحدهما ثقافي اجتماعي، والآخر رمزي لغوي، وبما أن الانتظام لا يوجد أصلا بعناصر غير متجانسة فإن بناء مجتمع منسجم الأفراد لا طائفي، ولا قبلي لا يمكن أن ينهض ويستوي قائما بخليط من الثقافات المتباينة الأصول لا بمزيج من اللغات المتعددة الأنماط" [2].

وهكذا فإن التفاعل البنيوي بين اللغة والمجتمع مع بكل توابعه، وارتداداته اللسانية، والثقافية يجب أن يوضع في المحل الأول عند النظر في قضايا، وملابسات التداخل اللغوي حتى على مستوى المعالجة، والتقويم بحيث مثلا "أن دعوة السوسيولوجيين إلى تنقية الثقافة من التقاليد، والعادات غير المنسجمة مع أصول حضارية معينة توازيها دعوة مماثلة من اللسانيين إلى تهذيب اللغة بتفصيح الدخيل في معجمها، وتركيبها" [3]، فدراسة التداخل اللغوي في إطار التخطيط اللغوي من شأنه أن يخرج هذه الظاهرة من مجالها اللغوي الضيق الذي لا يكاد يبتعد عن دائرة التناول اللساني للعلاقة بين الأصل، والفرع إلى أفق استشكالي أكثر ارتباطا بواقع استعمال اللغة، ووظائفها الاجتماعية، والتواصلية.

ومن هنا فإن هذه الظاهرة تطرح كثيرا من المشكلات الثقافية، والاجتماعية، والنفسية، والتربوية وبخاصة التعليمية لأن التداخل اللغوي يرتبط أساسا بسيرورة تعلم لغة ثانية، أو لغة أجنبية إلى جانب اللغة الأم، مما جعل الباحثين في مجال تعليم اللغات الأجنبية يفسرون معظم الأخطاء اللغوية التي يقع فيها المتعلم بأنها ناتجة عن تأثير اللغة الأم في اللغة الثانية، وهو الأمر الذي جعل بعض الغربيين يعرف التداخل اللغوي "بأنه تأثير اللغة الأم على اللغة التي يتعلمها المرء، أو إبدال عنصر من عناصر اللغة الأم بعنصر من عناصر اللغة الثانية، ويعني العنصر هنا صوتا، أو كلمة، أو تركيبا" [4].

يشير مصطلح التداخل اللغوي إلى تأثير متبادل بين لغتين، ولكن على مستوى الإنجاز الفردي للكلام لا على مستوى النظام اللغوي، لذلك فهو عملية فردية [5]، فمجال التداخل هو البنى اللغوية التي يمكن أن تخضع للتحوير بفعل

---

[1] خليفة الميساوي، تداخل الألسن دراسة المظاهر والقيود اللسانية، ص 17.

[2] محمد الأوراغي، التعدد اللغوي انعكاساته على النسيج الاجتماعي، ص 27.

[3] نفسه، ص 26.

[4] *VOIR: William Francis MacKey, language Teaching Analysis, Longman, London, England, 1965, p 109.*

[5] *Larousse, Dictionnaire de linguistique et des sciences des langue, Paris, France, Sep/ 1999, p 252.*

نقلها من لغة إلى لغة أخرى، ما يفيد أنه يشترط لحدوثه أن يكون المتكلم ملمّا بلغتين أو أكثر، وبذلك فالتداخل بوجه عام " كما تدل صيغته الصرفية يفيد التأثير المتبادل بين لسانين إذ تتداخل عناصر من لسان (أ) في لسان(ب) أو العكس، إذاً فهو عملية ثنائية المسار في اتجاه اللسانين معا كما هو الشأن في العربية والفرنسية" 11، أو الفصحى والعامية.

ويقع التداخل اللغوي في عدة مستويات من اللغة، وهي:

1. المستوى الصوتي: وذلك عندما يتأثر المتكلم بعادته في نطق الصوت بلغته الأم أثناء تحدثه باللغة الثانية، والمستوى النحوي عندما يؤثر نحو لغة على نحو لغة أخرى في ترتيب عناصر الجملة عند المتكلم، أو استعمال الضمائر، وأزمنة الأفعال، وحكم الكلام.
2. المستوى المفرداتي: ويتحقق بإدخال المتكلم مفردات من لغة في اللغة التي يتحدث بها، وقد يستخدمها بمعناها في اللغة الأولى حتى لو كان مختلفا عنه في اللغة الثانية.
3. المستوى الدلالي: ويكون عند استعمال المتكلم لكلمة موجودة في اللغتين الأولى، والثانية بمعناها في لغته الأولى مع أن هذا المعنى يختلف عنه في اللغة الثانية.

التخطيط اللغوي ومشكل التنوع اللغوي:

تتميز أغلب دول العالم – كما يقول "هارالد هارمان" "*Harald Haarmann*" – بتنوع لغوي يقع بين 100 لغة، ومن الملامح المميزة لعالم الدول الحديثة حسب ذلك هو تكوين سكاني متعدد القوميات في مجتمع متعدد الثقافات ذي لغات عديدة [1]، ويتابع "هارمان" قائلا: إن الأسرة الدولية لا تعرف سوى حالات استثنائية قليلة من التجانس اللغوي، تبقى التصورات المثالية حول كيان ذي لغة واحدة موحدة حالة طوبائية لا يمكن الوصول إليها في معظم المجموعات اللغوية، حتى في المناطق التي يتولد فيها من وجهة نظر اللغة الانطباع، وكأن هناك لغة واحدة سائدة، نشاهد اختلافات ثقافية إثنية مختبئة في زاوية ما [2]، والتنوع اللغوي حقيقة لا يمكن إنكارها، وإن اختلفت وجهات النظر إليها. فالمجتمع يضم أقليات لغوية على أي نحو من الأنحاء، كما أنه متأثر أحيانا بلغة المستعمر، أو أنه يعاني من لغات التعليم الأجنبية المفروضة، أو يعيش إلى جانب ملايين المهاجرين الغرباء الذين يكونون عالًما مختلفا من اللغات.

وفي الوطن العربي أساسا العرب ولغتهم، وما لها من صور لهجية محكية هي باب التنوع اللغوي، وفيه المجموعات الإفريقية "كالنوبيين"، و"الدينكا" وغيرهم كثير، وفيه المجموعات الأمازيغية المتعددة من "مصر" إلى "المغرب"، وبعض دول الصحراء الإفريقية الكبرى، وفيه المجموعات "التركية"، و"الكردية"، و"الأرمنية"، ومجموعات أخرى أقل عددا، وفيه العمالة

[1] ينظر: هارالد هارمان، تاريخ اللغات ومستقبلها، ترجمة سامي شمعون، مراجعة محمد حرب فرزات، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، قطر، الدوحة، 2006 م، ص 28.

[2] نفسه، ص 69.

الآسيوية الوافدة في دول الخليج العربي، وهناك أيضا مراكز البحوث والجامعات الأجنبية التي تشكل جزرا لغوية داخل بعض بلدان الوطن العربي، وقد أحصى "هارمان" اللغات المستعملة في بعض الدول العربية التي توفَّرت لها البيانات اللازمة، على هذا النحو [1]:

1. السودان (134) لغة.
2. الإمارات (09) لغات.
3. السعودية، وموريتانيا، وعمان (08) لغات.
4. الأردن (07) لغات.
5. اليمن (06) لغات.
6. جزر القمر، وجيبوتي، والكويت، ولبنان (04) لغات.
7. البحرين، وقطر (03) لغات.

ويرى "أحمد محمود عشاري" أن المجموعات اللغوية تتوزع على هذا النحو [2]:

1. المجموعة التي تتحدث اللغة العربية فقط، لكن لها قدرات متباينة على المستوى اللهجي قربا، أو بعدا عن الفصحى الرسمية لغة التعليم، والإدارة.
2. المجموعة التي تتحدث لغة وطنية خاصة بها لغة أولى، وتتحدث لهجة عربية محاكاة للمجتمع، وتنخرط في التعليم بالفصحى أسوة بالعرب، كالتركمان، والأكراد، والنوبيين، والأمازيغ وغيرهم.
3. المجموعة التي تتحدث لغاتها الوطنية فقط سواء أكانت من لغات البلد، أم كانت من لغات أخرى مهاجرة، ولا يعرفون من العربية ولهجاتها ما يعد معرفة ما مثل هؤلاء في السودان، وموريتانيا، والصومال، وجيبوتي، والجزائر، والعراق، والعمالة الوافدة إلى الخليج العربي.
4. المجموعة التي تتحدث لغات مستوردة – أو لغة المستعمر– في الثقافة، والسياسة، وتتكلم لهجة ما، ولا تمارس التعليم بالفصحى، مثل هؤلاء في لبنان، ومصر إبان حكم أسرة محمد علي.

ويقود التنوع اللغوي إلى صراع لغوي قد يقضي على الشعور بالوحدة، والانتماء، والارتباط بالعوامل المشتركة بين أبناء المجتمع، وهناك حلول متعددة للصراع اللغوي، منها التهجير القسري لمجموعات كبيرة من السكان، وتوزيعهم بين عدد من الأقاليم، أو اعتماد لغة أجنبية لتسيير أمور الدولة، والتعليم عامة، كما حدث في "الهند" حين اعتمدت اللغة الإنجليزية على أنها حل مؤقت، بانتظار توسع "اللغة الهندية" وبعض اللغات الأخرى وانتشارها لتحل محل الإنجليزية [3]،

---

[1] ينظر: هارالد هارمان، تاريخ اللغات ومستقبلها، ص 67، 68.

[2] ينظر: أحمد محمود عشاري، أزمة اللسانيات في العالم العربي، ص 11، 12.

[3] ينظر: ميشال زكريا، السوسيو– ألسنية والصراعات اللغوية، ص 165، 166.

ومن المعروف أن عددا من الدول الحديثة عانت من الصراع اللغوي "كالاتحاد السوفييتي" السابق، و"الاتحاد اليوغسلافي" المنحل، و"بلجيكا"، و"الصين"، و"كندا"، و"أيرلندا"، والكثير من الدول الإفريقية، وبعض الدول العربية، و"فلسطين" بعد الاحتلال، والهجرة اليهودية الواسعة، وامتداد ذلك إلى ما يعرف بأراضي عام 1968، ولا سيما الضفة الغربية، ومدينة "القدس" التي يجري فيها صراع سكاني، وديني، وثقافي لفرض واقع التهويد ومحو كل آثار التعريب.

ويلاحظ "أن" العراق بعد الاحتلال الأمريكي اتجه نحو ثنائية لغوية رسمية عربية- كردية لتسويغ التقسيم التدريجي الفعلي على أسس عرقية، أو طائفية، وإذكاء الصراعات على مناطق متنازع عليها، على حساب عناصر الثقافة المشتركة، والدين، والتاريخ، واتجهت بعض الدول الإفريقية إلى اعتماد لغة وطنية واحدة من مجموع لغات كثيرة، وجعلها لغة رسمية، مع الاعتراف باللغات، أو اللهجات الأخرى داخل الدولة دون محاولة القضاء عليها [1].

وبناءً على ما تقدم يلاحظ أن هناك تنوعا لغويا في الوطن العربي، وهو أمر طبيعي تفرضه حقائق تاريخية، ويمكن تصنيفه على هذا النحو:

1. تنوع بين اللغة المشتركة "العربية ولهجاتها"، ولغات الأقليات الإثنية القديمة، أو المجاورة، أو المهاجرة حتى الحرب العالمية الأولى.
2. تنوع بين اللغة المشتركة "العربية ولهجاتها" ولغات أجنبية، كالفرنسية في "لبنان"، وبعض بلدان المغرب العربي ولا سيما "الجزائر"، و"موريتانيا".
3. تنوع بين اللغة المشتركة "العربية ولهجاتها"، ولغات المهاجرين الآسيويين إلى بلدان الخليج العربي خاصة، وعدد من البلدان الأخرى عامة.

وقد اتخذ النوع الأول طابعا حادا في المشرق العربي مع ظهور القوى الانفصالية الكردية، وما جرته من صراعات مسلحة، وفي المغرب العربي مع بروز خطاب الهوية الخاص بالسكان الأمازيغ .

أما النوع الثاني فاتخذ طابع التغريب، والفرنجة، وفرض لغة المستعمر، وما زالت آثاره باقية في "لبنان"، وفي بعض بلدان المغرب العربي، وقد برزت صور منه حديثة في بعض بلدان الخليج نتيجة الغزو الثقافي والتعليمي.

أما النوع الثالث الذي يمثل حالة طارئة، لكنها واسعة، محتاجا إلى توصيف علمي يرصد أوضاعه وآثاره في اللغة العربية ولهجاتها.

ومن خلال آليات التحليل في مجال التخطيط اللغوي، سنقف على بعض الأمثلة فيما يخص التنوع اللغوي ففي "لبنان" مثلا ما زالت مشكلة "ازدواجية" اللغة العربية، والفرنسية تطغى على الكثير من مجالات الحياة، والتعليم، والسياسة، وإذا صح أن كل شيء قابل للتسييس في لبنان، فإن هذه المشكلة وجدت شكلا سياسيا طائفيا يدعي أن المجتمع المسيحي يجسد اللغة الفرنسية، وثقافتها، وأن المجتمع الإسلامي يمثّل اللغة العربية وثقافتها، وهذا ادعاء اعتباطي يهدر القيم الثقافية الجامعة للغة العربية في "لبنان" وغيره، ويتجاهل هوية "لبنان" وكيانه السياسي العربي الذي قام على أساس توافق مكوناته

[1] ينظر: ميشال زكريا، السوسيو- ألسنية والصراعات اللغوية، ص 165.

على إنشاء دولة واحدة لها انتماؤها العربي الصريح [1]، ويلاحظ أن المدارس الدينية ذات المرجعيات الأجنبية، والمراكز الثقافية الغربية تغذي أشكال التنوع اللغوي في "لبنان"، وتحاول إبقاءه ضمن مجموعة المشكلات الطائفية، والإيديولوجية، والاقتصادية التي يعاني منها "لبنان"، ويرى بعض دعاة "الازدواجية" ضرورة حضارية في استعمال اللغة الفرنسية، ولا سيما في التعليم العالي، والعادات، والتقاليد، وإبراز العلامات الدالة على مجتمع متفرنج، ولا شك في أن هذه المشكلة التي يبدو أنها آخذة في التراجع ينبغي أن تخضع للبحث العلمي، والوصف المحايد لكشف مداها، وآثارها، وما لها من صلات بالثقافة، والدين ونحو ذلك من علاقات اجتماعية.

ومن آثار الاستعمار الفرنسي الثنائية بين العربية والفرنسية في بلدان المغرب العربي، إذ فرض المستعمر لغته على الحياة، والتعليم، والإدارة عشرات السنين، وأبقى نفوذه اللغوي قبل رحيله عن هذه البلدان، وإذا كانت الثنائية التي أشرنا إليها في "لبنان" اتخذت طابعا دينيا طائفيا، فإنها في المغرب العربي اتخذت طابعا ثقافيا استعماريا مقاوما للتعريب، وما زالت آثار الثنائية هناك تظهر في التعليم، والصحافة، والبحث العلمي ونحو ذلك.

ولعل من الأمثلة كذلك الثنائية بين اللغة العربية واللهجات (أو اللغات) الأمازيغية في المغرب العربي، ويرى "هارمان" في هذا السياق أن اللغة العربية موجودة في إفريقية منذ زمن طويل، وهي اللغة الأم للقسم الشمالي من القارة، إذ لا يمكن عدها لغة مستوردة في أي حال من الأحوال، ولهذا تصنف المكانة الرسمية المتميزة للغة العربية في "مصر"، و"ليبيا"، و"الجزائر"، و"موريتانيا"، و"تونس"، و"المغرب" على أنها لغة (إندوغلوسية)، أي وطنية داخلية [2]، ويضيف "هارمان" أن أربعين بالمئة من سكان المملكة المغربية يتحدثون إحدى لغات البربر المتعددة، وإن كانت حالة لغة الأكثرية في المغرب تتجه على المدى البعيد نحو تكاثر عدد الناطقين بالعربية، نظرا لزيادة وتيرة اندماج غير العرب في المجتمع المغربي [3].

ومن المؤكد أن معطيات الاستشراق، والجامعات الغربية، والقوى الاستعمارية المباشرة، عملت على إقصاء اللغة العربية، وتقوية النزعات الإقليمية، وإحلال اللغات الأوربية محل العربية، وتأتي الادعاءات المشككة في عروبة الشمال الإفريقي في هذا السياق مع كل الأساليب غير العلمية، فقد تم التنظير للمنطق العرقي، وإذكاء روح التعصب الديني، والطائفي بدعوى حق التعددية والاختلاف وإحياء التراث الشعبي واللغات المحلية [4].

ويرى "محمد الفضيلي" أن البحث في تاريخ المنطقة يؤدي بنا، وبالباحثين ذوي الوعي الحضاري، والخبرة السياسية والتاريخية، إلى الإقرار بحقيقة لا يمكن إنكارها، وهي أن أصل سكان الوطن العربي واحد، وقد أثبت علم الحفريات ذلك

---

[1] ينظر: الشاذلي الفيتوري، الازدواجية اللغوية والازدواجية الثقافية في الوطن العربي، ترجمة وتلخيص رشيد بناني، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، طرابلس، باريس، الرباط، العدد 62/61، 1989 م، ص 90، 91.

[2] ينظر: هارالد هارمان، تاريخ اللغات ومستقبلها، ص 107.

[3] نفسه، ص 79.

[4] ينظر: محمد الفضيلي، حول بعض الدعاوى الإثنية في المغرب العربي، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، طرابلس، باريس، الرباط، العدد العدد 93، 1992 م، ص 133.

[1]، وهناك إصرار غربي ولا سيما فرنسي على إثبات اختلاف الشمال الإفريقي (أي المغرب العربي) عن الشرق الأوسط (أي المشرق العربي)، وتغذية الدراسات الأمازيغية في الجامعات الفرنسية، وتحتاج هذه المشكلة من الوجهة العلمية إلى تناول دقيق يدرس اللهجات القديمة ويظهر علاقاتها بالعربية، ويتيح لها فضاء ثقافيا ضمن الإطار العربي العام الذي يمثل الوحدة الدينية، والثقافية، والإقليمية للمجتمع كلِّه.

وليس خافيا في هذا الصدد ما تتعرض له الهوية العربية منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي من تهديد حقيقي بعد موجات من الهجوم على القومية العربية، والناصرية، والجامعة الإسلامية من قبل، إنه إمعان في التمزيق، والتفتيت واصطناع هوية غريبة (شرق أوسطية) على أنقاض الهوية العربية المتمثلة في اللغة والدين أساسا.

مصادر ومراجع المحاضرة:

1. جمال الكيلاني، تاريخ الاسلام في العصور الوسطى، مكتبة المصطفى، القاهرة، مصر، 2011 م.
2. عفيف البهنسي، معجم مصطلاحات الخط العربي والخطاطين، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط 01، 1995 م.
3. خليفة الميساوي، تداخل الألسن دراسة المظاهر والقيود اللسانية، نادي الأحساء الأدبي، الأحساء، المملكة العربية السعودية، ط 01، 2011 م.
4. أحمد محمد قدور، اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 01، 2001 م.
5. أحمد محمود عشاري، أزمة اللسانيات في العالم العربي، المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، الخرطوم، السودان، العدد 02/01، 1988 م.
6. كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 03، 1997 م.
7. ميشال زكريا، السوسيو- ألسنية والصراعات اللغوية، مجلة الفكر العربي المعاصر، منشورات مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، العدد 28/27، 1983 م.
8. محمد الأوراغي، التعدد اللغوي انعكاساته على النسيج الاجتماعي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ومطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المملكة المغربية، ط 01، 2002 م.
9. إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مطبعة البيان العربي، القاهرة، مصر، ط 02، 1963 م.
10. هارالد هارمان، تاريخ اللغات ومستقبلها، ترجمة سامي شمعون، مراجعة محمد حرب فرزات، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، قطر، الدوحة، 2006 م.
11. الشاذلي الفيتوري، الازدواجية اللغوية والازدواجية الثقافية في الوطن العربي، ترجمة وتلخيص رشيد بناني، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، طرابلس، باريس، الرباط، العدد 62/61، 1989 م.

[1] ينظر: محمد الفضيلي، حول بعض الدعاوى الإثنية في المغرب العربي، ص 131.

12.محمد الفضيلي، حول بعض الدعاوى الإثنية في المغرب العربي، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، طرابلس، باريس، الرباط، العدد العدد 93، 1992 م.

13.مجلة جمعية الآثار القبطية، المجلد الثالث عشر، القاهرة، مصر.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. *Larousse, Dictionnaire de linguistique et des sciences des langue, Paris, France, Sep/ 1999.*
2. *Walter Aufrecht, A Legacy of Syria, The Aramaic Language, Bulletin of the Canadian Society for Mesopotamian Studies, Toronto, Canada, 2001.*
3. *Walter Pohl & Helmut Reimitz, Strategies of Distinction: Construction of Ethnic Communities Transformation of the Roman World, E. J. Brill, New York, USA, vol. 2, 1998.*
4. *William Francis MacKey, language Teaching Analysis, Longman, London, England, 1965.*

المحاضرة العاشرة

الارتباط العضوي بين الإنسان واللغة أعطى دراسة اللغة ومشكلاتها الأهمية الخاصة بها أو المتعلقة بمستخدميها.

توطئة:

تعد اللغة واحدة من أشد الظواهر الانسانية تشعبا، وتعقدا باعتبارها نظاما معقدا من الرموز التي تحمل في طياتها معاني مختلفة، فهي من أهم المنافذ المستخدمة من أجل الولوج إلى عمق الثقافة، والبنية الاجتماعية للأفراد بل وصياغتها، وتوريثها لتكون بذلك واحدة من أهم العوامل الاساسية في تكوين، وبناء المجتمع، لتشارك وبشكل أساسي، وفعال في تحديد الهوية الجماعية للمجموعة البشرية التي تتحدث بها، هذا الذي يؤكد على وجود علاقة بين كل من اللغة والإنسان.

إلا أن هذه العلاقة قد تغيرت نوعا ما في ظل التطور العلمي والتكنولوجي الهائل الذي نعيش فيه اليوم، ما ساهم وبشكل كبير في تحول منحى اللغة، وانحرافها عن مسارها، وسياقها الصحيح، بالشكل الذي طرح إشكالية التواصل اللغوي في المجتمع، وصعوبة تحديد العلاقة بين اللغة كوسيلة اتصال، وتواصل، والمجتمع باعتباره الوحدة الأساسية للتفاعل، وعلى هذا الأساس يعتبر موضوع اللغة، وعلاقتها بالمجتمع من القضايا المهمة، والشيقة في الدراسة، والبحث، خاصة في الوقت الحالي أين أصبح المجتمع يعاني من معضلة مهمة، ألا وهي صعوبة التواصل اللغوي داخل المجتمع الواحد.

لذلك نجد ذلك التعدد والتنوع الذي طبع على الدراسات الألسنية والنقدية التي اهتمت باللغة، ليس كظاهرة لغوية تنحصر في الشكل، أو المادة الذي يتجلى في النظم، والبنية الوظيفية؛ والدلالية والتركيبية؛ حيث ذهبت تلك الدراسات إلى أبعد من هذا، وأرغمت نفسها على الاشتغال على اللغة في علاقتها بالمجتمع عموما، ومع الإنسان خصوصا حيث قدمت له خدمات عديدة ساهمت في التطور البشري، والحضاري؛ فالدارس المتفحص للأمور، المتسلح بالمنهج العلمي، والمتصف بالمصداقية والموضوعية والذي يتميز بصدر رحب في دراساته المتأنية لموضوع اللغة في علاقتها مع الإنسان، انطلاقا من الدراسات السوسيولسانية "*Sociolinguistiques*"، يدرك بجلاء ووضوح أن اللغة والمجتمع وجهان لعملة واحدة، أي بينهما علاقة جدلية/ديالكتيكية، بحيث إن أي "إساءة" للإنسان من منظور سوسيولساني، قد تؤذي أيضا لغته، والعكس يصح أيضا.

العلاقة الجدلية بين الإنسان واللغة:

يمكن أن نلمس العلاقة الجدلية، والترابط السوسيولساني بين اللغة والإنسان من خلال ما تسديه اللغة للإنسان من خدمات ووظائف جليلة يمكن إيجازها فيما يلي:

01 – التواصل الفعال: فاللغة أداة تواصل بامتياز، ومنذ أن أتقن الإنسانُ المهاراتِ اللغوية (النطق، التعبير، الكتابة ...) وهو يرتقي في مدارج السلم الحضاري بدءا من نزول قوله تعالى في سورة البقرة ﴿ **وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا** ﴾ [البقرة: 31]، بل إن التطور الذي توصل إليه الإنسان، والإنجازات الفكرية، والحضارية، والتقنية التي استطاع أن يحققها في شتى المجالات، وخاصة في القرون الأخيرة، ما كان له أن يتوصل إليها لولا فضل اللغة التي كانت مِعطاء؛ حيث أمدته بكل سخاء، وأريحية بالمفاتيح السحرية التي استعان بها على فتح كل الأبواب، والمنافذ، والمغاليق التي ظلت موصدة في وجهه، وبات الفكر البشري عاجزا عن ارتيادها، وفتحها ليغترف من بحر المعرفة، وكنوز الحكمة التي أنارت الطريق فيما بعد

للفكر البشري، وأسهمت في تطوره الحضاري، والعلمي، والاقتصادي، والتكنولوجي، فتحول الإنسان من عبد ضعيف إلى إنسان ذي ملكة لغوية خارقة؛ فغزا الفضاء، وخرق البحار، والمحيطات، وفك الرموز، واكتشف الكنز الحضاري الذي ظل لسنوات، بل لقرون، مجهولا، وأكبر دليل قاطع في هذا الباب ما قام به الباحث الفرنسي "شامبليون" "*Jean-François Champollion*" حين توصل إلى فك رموز "الهيروغليفية" "*hiéroglyphes*" [1] التي دون بها الفراعنة حضارتهم [2].

02 – المحافظة على الهوية: إذ بفضل اللغة حافظ الإنسان على هويته الحضارية، وإرثه الثقافي، وتاريخه المجيد، كما تمكن بفضل هذه اللغة، من توطيد علاقته بإرث، وحضارة الأمم الغابرة التي أخذ منها تجارب، وخبرات إنسانية في مختلف المجالات؛ إذ إن اللغة في حد ذاتها "ذاكرة" أو كما يقول "هايدغر" "*Martin Heidegger*": اللغة هي بيت الوجود، والذين يفكرون بالكلمات ويخرجونها هم حراس ذلك البيت [3]، ورغم أن البيت اللغوي الذي تحدث عنه "هايدغر" يتسم بالتجريد والهلامية؛ فإن الإنسان في الحقيقة لا يدرك قيمته إلا حين يوجد في "العراء"، ونقصد بالعراء هنا العراء الثقافي، والحضاري، والفكري الذي يذوب بسببه الإنسان، وتُطمسُ هويتُه، وثقافتُه، وتُجتث جذورُه، ويضيع أصله، وتتجلى أهمية اللغة هذه في كونها خزانا للذاكرة الإنسانية، كما أكد "غريماس" "*Algirdas Julien Greimas*" حين أثار مسألة "سر اللغة" [4]، خاصة لما تصبح اللغة مؤسسة اجتماعية تشكل سلطة تمييز من خلال الأنساق التي تمنحها هذه الصفة التمييزية المؤسسية الحامية للمجتمع.

---

[1] تدل الهيروغليفية على نظام الكتابة الذي استعمل في مصر القديمة لتسجيل اللغة المصرية، والقيام بعمليات الجمع، والطرح، والحساب، ولعل الكتابة الهيروغليفية تكون هي أقدم كتابة مكتشفة حتى الآن، وقد سبقت الكتابة المسمارية كما أثبتت آخر الاكتشافات الأثرية، وقد استوحى المصري القديم تلك الصور من الموجودات الشائعة في البيئة المصرية في ذلك الوقت، من نبات، وحيوان وأعضاءها، ومن الإنسان، وأعضائه، ومن مصنوعاته وغيرها، ينظر: فيليب حتّي، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، ترجمة كمال اليازجي، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1951م، ص 105 وما بعدها، وينظر: سامي سعيد الأحمد، تاريخ فلسطين القديم، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، العراق، 1979 م، ص 78 وما بعدها، وينظر:

Antonio Loprieno, Ancient Egyptian: A Linguistic Introduction, Cambridge University Press, Cambridge, England, 1995, p 12.

[2] *VOIR: Elliott Colla, Egyptology: The Missing Millennium, Ancient Egypt in Medieval Arabic Writings by Okasha El-Daly, International Journal of Middle East Studies, Cambridge University Press, Cambridge, England, vol. 40, no 1, 2008, p 135–137*

[3] *martin heidegger, lettre sur l'humanisme, Aubier éditions Montaigne, Paris, France, 1957, p 25.*

[4] ينظر: بن سنوسي سعاد، السيرورة السيميائية ومشروع الدلالات المفتوحة قراءة في الخطاب النقدي المغاربي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2018 م، ص 186.

03- **التحكم في الكون:** مما لا شك فيه أن الإنسان خليفة الله في أرضه، يقول تعالى: ﴿ **إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُواْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ. وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلاَئِكَةِ فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاء هَؤُلاء إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ**﴾ [البقرة: 30، 31]، وخلافة الإنسان تكون في الأرض المسخرة له، ومن أبرز أركان الخلافة على الوجه الأكمل، حتى مع أضعف الكائنات، تسخير العالم بمختلف أشيائه وفق المنهج الشرعي؛ كما أخبرنا بذلك القرآن في قصة "سليمان" "عليه السلام" و"الهدهد" و"النملة" يقول تعالى: ﴿ **حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِي النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُون. فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ** ﴾ [النمل: 18، 19]؛ وبفضل اللغة استطاع أيضا "الهدهدُ" أن ينجي نفسه من الموت المحقق، وأن يقدم حقائق واقعية، عن "مملكة سبأ" "باليمن"، يقول تعالى: ﴿ **وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ. لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَاباً شَدِيداً أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ. مَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ** ﴾ [النمل: 20، 21].

فاللغة إذن هي أحد مظاهر التفضيل لبني آدم، ذلك المخلوق الذي خلقه الله، ونفخ فيه من روحه، وكرمه على كثير من خلقه، وقد بدأ الاهتمام باللغة، والبيان مع وجود الإنسان نفسه، فمهمة استخلافه في الأرض، واعماره لها لكي يعبد الله كانت الغاية من خلقه، وهذه المهمة لا تتحقق، ولا تؤتى ثمارها إلا باللغة لهذا جاء الإنسان إلى هذه الحياة مزود بمعرفة لغوية كافية لأداء مهمته [1].

فضل اللغة على الإنسان:

تميزت اللغة العربية على وجه الخصوص عن غيرها من سائر لغات الأرض أنها لغة القرآن الكريم، الذي أنزله الله عز وجل بواسطة "جبريل الأمين" "عليه السلام"، على قلب الرسول "صلى الله عليه وسلم" بلسان عربي مبين، حيث من المعروف أن كل مسلم مطالب بتلاوة القرآن الكريم في صلاته، والتي هي مفروضة باليوم خمس مرات، ومعنى هذا أيضا أن كافة المسلمين مطالبين بتعلم اللغة العربية، فالقرآن الكريم هو سر بقاء هذه اللغة التي لا تشابها لغة في كافة الأمم [2]، يقول تعالى: ﴿**وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ نزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيّ مُبِينٍ**﴾ [النمل: 195/192]، واللغة العربية هي لغة خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد "صلى الله عليه وسلم"، وهو أفضل الخلق أجمعين باتفاق الأمة، فلغته إذن أفضل اللغات، واللغة العربية محفوظة؛ لأن الله "سبحانه وتعالى" قد حفظ القرآن، وهي محفوظة بحفظ الله تعالى للقرآن، يقول تعالى: ﴿**إِناَّ نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِناَّ لَهُ لحَافِظُونَ**﴾ [الحجر: 09] وهي أيضا

[1] ينظر: السيد خضر، اللغة العربية ومشكلاتها وسبل النهوض بها، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2003 م، ص 08.

[2] كارم السيد غنيم، اللغة العربية والصحوة العلمية الحديثة، مكتبة ابن سينا، القاهرة، مصر، 2000 م، ص 04.

تتصف بالمرونة، حيث يوضح "أنور الجندي" أن: "اللغة العربية تملك من المرونة ما لا تملكة لغة أخرى، بحيث يستطيع العرب المحدثين العودة إلى كتب ما قبل الإسلام، وفهم نصوصها فهما جيدا، فالمرونة التي تنطوي عليها جاءت نتيجة لطبيعة اللغة العرب" [1].

وبعبارة موجزة، إن الإنسان مدين للغة، وفضلها عليه كثير؛ كيف لا، وقد أسدت له هذه الخدمات العديدة، وغيرها التي أفاض الكلامَ فيها العلماءُ السوسيولسانيون، لكن في مقابل هذا العطاء، والجود اللامشروط للغة تجاه الإنسان، يمكن مساءلة هذا الإنسان المستفيد من كل هذه الخيرات عن موقفه من هذه اللغة التي تفانت في إرضائه، وحققت كل أغراضه، وسعت في قضاء حوائجه، وأوطاره، وهل قابل الجود بالإحسان أم قابل الجود بالجحود، والطغيان ؟.

لحل هذه الإشكالية المعقدة يرى كثيرون أن هناك مفارقة عجيبة تتجلى في تنكر الإنسان، وجحوده للغة التي هي خزان فكره، ووعاء حضارته، وديوان عاداته، وإرث آبائه، وأجداده؛ فالإنسان، مهما حاول التملص، والانسلاخ من لغته ليقنع نفسه بالعيش خارج المحيط اللغوي، فإنه سيبقى، شاء أم أبى، وعلى الدوام، في دائرة اللغة، وتحت تأثيرها [2]، وإن تنكر للغة ما، فهو تحت تأثير لغة أخرى، وإن تنكر للثانية فهو خاضع للثالثة وهكذا دواليك.

صحيح أنه قد لا يكون الإنسان ضد، أو مع اللغة في وضعية معينة، أو لغة معينة، لكن بالمقابل، وبالمنظور السوسيولساني، سيكون في وضعية لغوية أخرى حسب المقامات الاجتماعية، أو التنظيم الاجتماعي الذي ينتمي إليه، فالطفل مثلا يخضع لمقامات اجتماعية لغوية خاصة، في حين لا تصلح معه اللغة العالمة، أو لغة المثقفين، لذا نجد أمه تغازله، وتتواصل معه بخطاب لغوي حسب الوضع الاجتماعي المناسب لسنه، وفكره [3]، والحِرفي أيضا تبعا لوضعه الاجتماعي، يستعمل لغة معينة لا توجد عند الطفل، أو الطبيب، أو رجل القانون، أو السياسي؛ بحيث إن كل واحد يوظف حقلا دلاليا يختلف عن الآخر [4]، ولا يفك ألغازه حتى كبار اللغويين، أمثال "سيبويه"، و"الأصمعي"، و"ابن جني"، و"ابن مالك" وغيرهم من فطاحل اللغة، وجهابذة اللسان العربي من القدامى والمحدثين.

نفهم من هذا أن الإنسان يكون دائما في وضعية لغوية معينة، ولا يمكن أن يعيش، ويتواصل بدون لغة مهما حاول ذلك؛ بمعنى أن الإنسان كائن تواصلي بامتياز، ومن الحالات التي يكون فيها الإنسان ضد اللغة حالة التعدد اللغوي، فإذا أخذنا مثلا "الجزائر" نموذجا، وافترضنا اجتماع العربي مع القبائلي والشاوي والمزابي والترقي، وأصر كل واحد منهم على التواصل بلغته، فإن كل واحد منهم يكون مع اللغة، وضد اللغة في الوقت نفسه، وهم جميعا أيضا في حاجة

---

[1] أنور الجندي، كيف يحتفظ المسلمين بالذاتية الإسلامية في مواجهة أخطار الأمم، دار الاعتصام، القاهرة، مصر، ط 01، 1984 م، ص 69.

[2] ينظر: علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، دار النهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2004 م، ص 481.

[3] عبد العزيز بن إبراهيم العصيلي، النظريات اللغوية والفلسفية وتعليم اللغة العربية، منشورات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، والمملكة العربية السعودية، 1999 م، ص 27.

[4] محمود أحمد السيد، اللغة تدريسا واكتسابا، دار الفيصل الثقافية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 01، 1988 م، ص 42.

إلى لسان رابع للخروج من اللاتواصل إلى التواصل، أما كون كل واحد ضد اللغة فمعناه أن يرفض لغة الآخر، أو يجهلها؛ فالقبائلي لن يفهم العربي، والعكس صحيح، أو سيتعصب للغته ولن يتكلم غيرها، ومن جهة ثانية فهم جميعا في حاجة ماسة إلى "اللغة" نفسها [1]؛ أي إلى لسان رابع إما العربية الفصحى، وإما لغة أجنبية (إنجليزية أو فرنسية ...) وإما ترجمان بينهما، أو شخص غيرهما.

أما إذا تكلمنا عن اللغات الأجنبية فالحاجات العصر تستدعي، وتتطلب التعليم بهذه اللغات؛ لتحقيق بعض الأغراض، والأهداف التي لا يمكن تأتّيها إلا من خلال الأجنبية، ولكن أمر تعليمها يحتاج إلى تقنين؛ بحيث لا تكون سببًا في التأثير في اللغة العربية، فيصبح تعلمها عاملاً من عوامل الصراع اللغوي الداخلي، وعاملا من عوامل اهتزاز اللغة العربية، وبالنظر سريعا في واقعنا العربي، نجد أن تعلم اللغة الأجنبية أحدث صراعًا واضحًا مع اللغة العربية، كتعليمها مثلاً في المرحلة الابتدائية الذي كان على حساب مقررات اللغة العربية؛ مما أحدث عزوفًا لدى أفراد الجيل عن اللغة العربية، بل واتخاذ مواقف سلبية تجاهها، تمثّل في تضخيم الكلام الذي يتمحور حول صعوبتها مما أدى إلى نشوء العامل النفسي الذي كان وراء ضعفهم في العربية، ووصف الإعراب بأنه الأصعب في اللغة العربية، ونلمس من خلال النتائج التي يحصلون عليها بأن اللغة العربية من أكثر المقررات صعوبة، حتى أصبح إتقان مهاراتها عائقًا أمام نجاحهم؛ مما جعل كثيرين يتمنون النجاح فيها.

فكل ما علينا فعله أمام هذه الظاهرة هو أن نقوم بتوعية أفراد الشعب بضرورة التخلص من الهزيمة النفسية القائمة على حب لغة الأجنبي، وتفضيلها على اللغة العربية، فلغتنا هي رمز وجودنا، وعنوان شخصيتنا الحضارية، ولسان كتابنا الخالد، وهو القرآن الكريم، وإنه لمن المحزن أن نرى في مجتمعاتنا العربية المعاصرة نوعين من الناس: نوع لا يعير للغة أولاده أي اهتمام، أو عناية حيث يتكلمون دون رقابة، ونوع آخر أكثر خطرا، عندما يشجع أبناءه على تعلم اللغات الأجنبية، والإبداع فيها، واتخاذها لسانا، على حساب اللغة العربية، مفتخرا متباهيا بذلك، ولا ينتابه أي قلق إذا قصر ابنه في تعلم العربية.

إن الكلام في هذا السياق يحزننا فعلا، فيرى الباحثون أننا نعاني بالفعل من تفضيل اللغات الأجنبية على اللغة العربية، متباهيين متفاخرين بذلك، حيث إننا نشجع الناشئة على الحرص، والانتباه مثلا في حصص اللغة الإنجليزية، حتى لا تفوتهم أي معلومة، أو مهارة، بالإضافة إلى سعينا، واهتمامنا بإلحاق أبناءنا بمراكز للتقوية، والإلمام بكافة المهارات المتعلقة باللغة الأجنبية، وكل ذلك على حساب اللغة العربية، التائهة في عصر اللغات، والانفتاح، والتقنيات، ونزداد فخرا إن سمعنا أبناءنا يتقنون هذه اللغة، ويجيدونها ويتخاطبون فيها معنا، ومع الآخرين، للأسف هذا هو حالنا اليوم، والنتيجة التي نخلص إليها انطلاقا من هذه الوضعية المعقدة أن الإنسان قد يكون ضد اللغة، ومع اللغة في الوقت نفسه [2]، ونظرا لهذه الإشكالية المعقدة التي تثار في علاقة الإنسان باللغة جاءت السوسيولسانية كعلم يدرس اللغة في علاقتها بالمجتمع،

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، الفصحى وعامياتها، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2008 م، الافتتاحية ص 02.

[2] ينظر: تشومسكي، اللغة والعقل، ترجمة بيداء العلكاوي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، 1996م، ص 115، 116.

وكان من بين القضايا التي أثارها علاقة اللغة بالمجتمع/الإنسان، ووظيفتها في مختلف المقامات الاجتماعية، وأنه لا يمكن فهم اللغة، وقوانين تطورها بمعزل عن حركة المجتمع الذي يمارس اللغة كسلوك اجتماعي في الزمان والمكان، يقول "فيرث" "*John Rupert Firth*": "لنبدأ نعتبر الإنسان ليس مفصولا عن العالم الخارجي الذي يعيش فيه، إنه ليس إلا جزءا منه ... فكلامك ليس مجرد تحريك اللسان أو اهتزاز الحنجرة، إنه أكثر من ذلك نتيجة لعمل العقل في تأدية وظيفته كمدير للعلاقات، لتحفظ عليك سيرك في المحيط الذي تعيش فيه" [1].

ومن هنا ندرك أهمية "علم اللغة الاجتماعي" و"التخطيط اللغوي" الذي يتجلى في دراسة اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية، ومكونا من مكونات الثقافة.

إن التأمل في هذا العلم، وأدواره اللغوية، والاجتماعية يجعلنا بالفعل نتوصل إلى الإجابة عن الشق الثاني من الإشكالية المعقدة المطروحة في أول هذا المقال، خاصة حين يدرس هذا العلم الكيفيات التي تتفاعل بها اللغة مع المجتمع، والنظر في التغيرات التي تصيب بنية اللغة استجابة لوظائفها الاجتماعية اللغوية، لذا ركز السوسيولسانيون، أمثال "فيشمان" "*Joshua Fishman*"، و"فيرث" "*John Rupert Firth*"، و"مالينوفسكي" "*Bronisław Malinowski*"، و"مييه" "*Antoine Meillet*"، اجتهادهم قصد اكتشاف الأسس، والمعايير الاجتماعية التي تحكم السلوك اللغوي مستهدفين إعادة التفكير في المقولات، والفروق التي تحكم قواعد العمل اللغوي، ثم توضيح موقع اللغة في الحياة الإنسانية.

وبناء عليه نفهم أن للغة استعمالات متنوعة؛ اجتماعية، وسياسية، واقتصادية، وعلمية....إلخ، والإنسان في المجتمع يكون دوما في ممارسة هذه الاستعمالات، غير أن هذا الارتباط للإنسان باللغة يسير في اتجاهين اثنين: الأول إيجابي، والثاني سلبي.

فأما الاتجاه الإيجابي فيتجلى فيما يلي:

1. اهتمام الإنسان بلغته: أي إنه يمارس لغته ويتكلم بها، وينفق عليها بسخاء كما حظيت بذلك اللغات العالمية "كالإنجليزية" [2]،

---

[1] هادي نهر، اللسانيات الاجتماعية عند العرب، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط 01، 1998 م، ص 09.

[2] وتجدر الإشارة هنا إلى رابطة الشعوب البريطانيّة المعروفة "بدول الكومنولث" للترويج للغة الانجليزية من خلال اتحاد طوعي مكون من 52 دولة جميعها من ولايات الإمبراطورية البريطانية سابقاً باستثناء "موزمبيق" و"رواندا"، ينظر:

VOIR: Brian Harrison, Seeking a Role: The United Kingdom 1951—1970, Cambridge University Press, Cambridge, England, 2009, p 102.

و"الفرنسية" [1]، و"العبرية" [2].

2. التخطيط اللغوي: ويتجلى في البعد الاستراتيجي، واتخاذ القرارات السياسية، والتربوية الجريئة للحفاظ على اللغة.
3. إتاحة الوسائل والسبل الكفيلة بحفظ اللغة من الانقراض، أو الموت، وقد نهجت هذا النهج عدة دول؛ مثل "الهند" التي تختبر ثلاث عشرة لغة لتوحيدها في البرلمان والتعليم، كما قامت "فرنسا" بالتنقية اللغوية من الدخيل، والمصطلحات التي تشوه الفرنسية عن طريق مجمع اللغة الفرنسي، وتأليف المعاجم، وتوحيد المصطلحات، وتعميم نتائجه على المدارس والجامعات للمحافظة على هوية الشعب الفرنسي، ووطنيته، وأيضا تتريك اللغة في "تركيا" على يد "كمال أتاتورك" سنة 1927، وإحياء اللغة العبرية القديمة من طرف "اليهود".

أما الاتجاه السلبي فيكمن في:

1. إهمال الإنسان للغته: أي عدم التكلم بها مما يعرضها للموت، والانقراض، وهناك مظاهر متعددة للإهمال اللغوي؛ مثل الشح في الإنفاق على المخططات اللغوية، وضعف التخطيط اللغوي، واحتقار اللغة الرسمية للبلد، وتقليص ساعات التدريس في المؤسسات التربوية، وضعف الكفايات اللغوية والتواصلية، وموت الحس، والذوق اللغويين لدى الناشئة عموما، والطلاب، والمثقفين خصوصا....إلخ، ولعل هذا راجع إلى عدم إدراكنا لمدى أهمية "اللغة العربية" في حياة "الأمة الجزائرية"، والفرد الجزائري، يقول "مالك بن نبي": "لا يقاس غنى المجتمع العربي بكمية ما يملك من «أشياء» بل بمقدار ما فيه من أفكار" [3]، "فالعقل المجرد متوافر في بلادنا، غير أن العقل التطبيقي الذي يتكون في جوهره من الإرادة، والانتباه يكاد يكون معدوما" [4] .
2. المنافسة القوية من طرف اللغات العالمية: ولعل هذا ما تطرق إليه "ابن خلدون" في "المقدمة" وفي الفصل الثالث والعشرون "في أن المغلوب مولع بالاقتداء بالغالب في شعاره، وزيه، ونحلته، وسائر أحواله، وعوائده" [5]، وربما رجعت هذه الحالة النفسية كذلك لما زرعه المستعمر الفرنسي في نفوس، وقلوب الجزائريين مثلا، ففي كل مرة

---

[1] تجدر الإشارة هنا إلى ما تقوم به المنظمة الفرنكوفونية؛ إذ تقوم المنظمة بمجموعة نشاطات لترويج اللغة الفرنسية، والتي تقام من خلال منظمة دولية تضم خمس وخمسون دولة وحكومة إلى جانب المجتمعات الناطقة بالفرنسية كلغة رسمية غير الأم، ولا يقتصر دور الفرنكوفونية على نشر اللغة فحسب، حيث تشارك من خلال مؤسساتها في المؤتمرات الدولية في كافة المجالات، وبخاصةً التنمية المستدامة، وتفعيل دور المرأة، ومشاركتها في الحياة العملية، والسياسية، وبخاصة في الدول الأفريقية ما دون الصحراء، فمنذ الاستعمار الفرنسي لتلك البلدان لعبت اللغة الفرنسية دورا هامة بين الدول الأفريقية غير المتجاورة خاصة بكونها لغة تواصل، ونافذة هذه الدول على العالم أجمع، ينظر: عاطف علبي، ما هي الفرنكوفونية ؟، مجلة الطريق، بيروت، لبنان، عدد سبتمبر/ نوفمبر، 2001 م، ص 79، وينظر: أمينة رشيد، علاقة جديدة بين الذات والآخر أم إعادة تبعيتها للآخر، مجلة العربي، وزارة الإعلام الكويتية، الكويت، أكتوبر، 2001 م، ص 64.

[2] ينظر: صالح بلعيد، الأمم الحية أمم قوية بلغاتها نماذج تجارب دولية، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، الجزائر، 2012 م، ص 12.

[3] مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2006 م، ص 37.

[4] مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2005 م، ص 86.

[5] ابن خلدون، المقدمة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001 م، ص 184.

يغزو فيها شعب لشعب آخر، يفرض المنتصر لغته على الآخر، وهذا ما صنعته "فرنسا" في "الجزائر" مع أول قدوم لها لهذا الوطن، وقد يكون عامل هجرة المستوطنين كذلك إلى "الجزائر"، ففي كل هجرة جماعية لمكان ما، يحدث أن تتأثر لغة المهاجر، والسكان الأصليين ببعضهم البعض، فهنا يحدث تغيير، وتأثير في اللّغة بشكل مقصود، أو عفوي، ومما حفز ظهور هذا المجال في العصر الحديث، هو تفكك الإمبراطوريات الاستعمارية بعد "الحرب العالمية الثانية"، وظهور دول جديدة، احتاجت إلى أن تستقل بلغتها، أو تدافع عنها، أو ترتقي بها، وتطورها، فالمهزوم في حقيقة الأمر لا يرغب أن يواجه نفسه، فهو يفر منها فلا يملك وقتها إلا أن يرمي نفسه في أحضان الآخر، ولو كان مستعمرا، وهذا ما حدث في "الجزائر".

3. القوة الاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية التي تساهم في تطور، وانتشار اللغات القوية "كالإنجليزية"، مقارنة مع اللغات الضعيفة التي تموت بمعدل لغة واحدة خلال كل خمسة عشر يوما، كما ماتت "لغة الأوبيخ" "*Oubykh*" في "تركيا" سنة 1992 [1]، بعد وفاة آخر متكلم بها "توفيق إسينش" "*Tevfik Esenç*"، و"لغة جزيرة مان" " اللغة المنكية" "*Mannois*" [2] بوفاة "نيد مادريل" "*Ned Maddrell*" 1974، و"لغة الإياك"

[1] الأوبيخ وهم من السكان الأصليون في "غرب القوقاز"، تربطهم صلة ثقافة، وتقاليدية وثيقة بكل من الأبخاز، والشركس، عاش الأوبيخ حتى نهاية الحرب القوقازية في عام 1864، على ساحل البحر الأسود بين نهري شاخي "سوتشي"، وخوستا "منطقة سوتشي الكبيرة حديثاً، وجاور الأوبيخ من الغرب قبائل الشابسوغ الشركسية ومن الشرق قبائل الأباظة، أما لغة الأوبيخ فهي لغة قوقازية من عائلة اللغات الأبخازية الأديغية التي تم التحدث بها في السابق في تركيا، وجورجيا، ويعتبر "توفيق إسينش" (توفي عن 88) آخر متحدث بهذه اللغة، وهي في الواقع لغة ميتة منذ وفاته في عام 1992، هذه اللغة تم إنقاذها من الاختفاء من قبل اللغوي "جورج دوميزيل" " *Georges Dumézil*" الذي نشر قواعد، وقاموس مع "توفيق إسينش" من قبل، ينظر:

John Colarusso, Proto-Northwest Caucasian, Journal of Indo-European Studies 22, 1994, p 1/17.

[2] وهي لغة "سلتيك" تنتمي إلى فرع "اللغات الغيلية" "*langues gaéliques*"، ويتحدث بها حوالي 1700 شخص في جزيرة مان في البحر الأيرلندي، تم تمييز هذه اللغة في القرن الخامس عشر على أنها إحدى اللغات الرسمية للجزيرة وتم تطبيق تدريسها في المدارس، ويعد "نيد مادريل" الذي توفي عام 1974 آخر متحدث أصلي للغة، قبل ظهور الجيل الجديد من "مانوفون" "*mannophones*" بعد عشرين عامًا، كانت هذه البداية ممكنة بشكل أساسي بفضل جهود العديد من المتحمسين ولا سيما "براين ستويل" " *Brian Stowell*" على المستوى المحلي، تُعرف اللغة المنكية" الآن كلغة إقليمية بموجب المجلس البريطاني الأيرلندي، والميثاق الأوروبي للغات الإقليمية، أو لغات الأقليات، ينظر:

George Broderick, A Handbook of Late Spoken Manx, Tübingen, Niemeyer,Walter de Gruyter, Berlin, germany, 1984, volumes 28, 29, p 160.

"*Eyak*" في "الألسكا" بعد رحيل آخر عجوز كانت تتكلم بها "ماري سميث" "*Marie Smith Jones*" عام 2008 م [1]، ولذلك قيل: من لا يتكلم بلغته، أو يكتب بها فليس ابنا لها.

وقد تنبهت اليونسكو لهذا الخطر في اجتماعها في "باريس" بمناسبة اليوم العالمي للغة الأم في 21 فبراير 2010م، وأصدرت بالمناسبة النسخة الرقمية (أطلس لغات العالم المهددة بالانقراض).

وختاما نستنتج مما سبق أن فضل اللغة على الإنسان فضل عظيم، ويتجلى هذا الفضل في كونها أسدت له خدمات عديدة في مختلف المجالات، لكن رغم ذلك أجحد الإنسان حق اللغة، ولم يقابل عطاءها المدرار بالشكر، والامتنان، ثم طغى، وتجبر حتى أهمل لغته، وساهم في انقراضها، غير أنه مهما حاول الإنسان فإنه سيبقى يمارس اللغة كما يمارس باقي السلوكات الاجتماعية الأخرى، ولعل من أهم الأسباب المهمة للحفاظ على بقاء اللغة العربية، ومكانتها هي:

1. نشر مراكز تعليم القرآن الكريم، وحفظه، والتركيز عليها من قبل متخصصين، ومؤهلين في هذا المجال، فأساس تقويم لغتنا العربية هو التفقه بكتابه الحكيم، وحفظ آياته، وتدبرها.
2. نشر مراكز تعلم، وتعليم اللغة العربية، والاشراف عليها من قبل معلمين مؤهلين قادرين على ذلك.
3. التركيز على تعلم، وتعليم العلوم الشرعية باللغة العربية.
4. التركيز على تعلم العلوم الطبيعية، باللغة العربية قدر الإمكان.
5. الاشراف المباشر على المناهج التربوية، والتعليمية بحيث تزرع محبة اللغة العربية في نفوس الناشئة.

وهذه الأسباب لا تعني بالضرورة الانعزال عن التطورات المتسارعة، وعدم مواكبة ركب الحضارة بل كل ما علينا أن نعتني أكثر باللغة العربية، وأن نعطيها حقها، ومكانتها.

مصادر ومراجع المحاضرة:

1. ابن خلدون، المقدمة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001 م.
2. أمينة رشيد، علاقة جديدة بين الذات والآخر أم إعادة تبعيتها للآخر، مجلة العربي، وزارة الإعلام الكويتية، الكويت، أكتوبر، 2001 م.
3. أنور الجندي، كيف يحتفظ المسلمين بالذاتية الإسلامية في مواجهة أخطار الأمم، دار الاعتصام، القاهرة، مصر، ط 01، 1984 م.

[1] وهي لغة يتحدث بها تاريخيا "شعب الإياك" السكان الأصليون في جنوب وسط ألاسكا ، بالقرب من مصب "نهر النحاس" "*Copper River*"، و"اللغة الإياكية" هي لغة منقرضة كانت منطوقةً تاريخيًا، وتعتبر ماري سميث جون (1918 –2008) هي آخر متحدثة أصلية لهذه اللغة، ينظر:

Michael Krauss, A history of Eyak language documentation and study, University of Wisconsin Press,Wisconsin, USA, 2006, VOLUME 43, No 2, p 172-217

4. بن سنوسي سعاد، السيرورة السيميائية ومشروع الدلالات المفتوحة قراءة في الخطاب النقدي المغاربي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2018 م.
5. تشومسكي، اللغة والعقل، ترجمة بيداء العلكاوي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، 1996م.
6. سامي سعيد الأحمد، تاريخ فلسطين القديم، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، العراق، 1979 م.
7. السيد خضر، اللغة العربية ومشكلاتها وسبل النهوض بها، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2003 م.
8. صالح بلعيد، الأمم الحية أمم قوية بلغاتها نماذج تجارب دولية، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، الجزائر، 2012م.
9. عاطف علبي، ما هي الفرنكوفونية ؟، مجلة الطريق، بيروت، لبنان، عدد سبتمبر/ نوفمبر، 2001 م.
10. عبد الرحمان الحاج صالح، الفصحى وعامياتها، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2008 م.
11. عبد العزيز بن إبراهيم العصيلي، النظريات اللغوية والفلسفية وتعليم اللغة العربية، منشورات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، والمملكة العربية السعودية، 1999 م.
12. علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، دار النهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2004 م.
13. فيليب حتّي، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، ترجمة كمال اليازجي، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1951م.
14. كارم السيد غنيم، اللغة العربية والصحوة العلمية الحديثة، مكتبة ابن سينا، القاهرة، مصر، 2000 م.
15. مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2005 م.
16. مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2006 م.
17. محمود أحمد السيد، اللغة تدريسا واكتسابا، دار الفيصل الثقافية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 01، 1988 م.
18. هادي نهر، اللسانيات الاجتماعية عند العرب، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط 01، 1998 م.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. *Antonio Loprieno, Ancient Egyptian: A Linguistic Introduction, Cambridge University Press, Cambridge, England, 1995.*
2. *Brian Harrison, Seeking a Role: The United Kingdom 1951—1970, Cambridge University Press, Cambridge, England, 2009.*
3. *Elliott Colla, Egyptology: The Missing Millennium, Ancient Egypt in Medieval Arabic Writings by Okasha El-Daly, International Journal of Middle East Studies, Cambridge University Press, Cambridge, England, vol. 40, no 1, 2008.*
4. *George Broderick, A Handbook of Late Spoken Manx, Tübingen, Niemeyer,Walter de Gruyter, Berlin, germany, 1984, volumes 28, 29.*

5. *John Colarusso, Proto-Northwest Caucasian, Journal of Indo-European Studies 22, 1994.*
6. *martin heidegger, lettre sur l'humanisme, Aubier éditions Montaigne, Paris, France, 1957.*
7. *Michael Krauss, A history of Eyak language documentation and study, University of Wisconsin Press,Wisconsin, USA, 2006, VOLUME 43, No 2.*

المحاضرة الحادية عشرة

التخطيط اللغوي باعتباره علماً له أصوله وتطبيقاته وفوائده الجمة- الإصلاح اللغوي - التقييس اللغوي-

توطئة:

لقد اتسمت محاولات الإصلاح اللغوي في تاريخ العربية في كثير من الأحيان بصفة الصراع بين القديم والجديد، فالمحافظة على القديم وعدم مسه بتغيير في مجال اللغة المنطوقة، أو قواعد النحو، أو الكتابة، والإملاء، وهو اتجاه كان لدى جملة من علماء العربية القدامى الذين وقفوا في وجه المحدث المولّد في اللغة والادب، فمنذ اشارة "أبي عمرو ابن العلاء" لشعر "جرير" و"الفرزدق" بأنه محدث بالرغم من استحسانه بقوله: "لقد كثر هذا المحدث وحسن حتى هممت بروايته" [1]، وموقف "الأصمعي" من شعر "ذي الرمة" الذي وصفه أنه لا يشبه شعر القدماء، وكذا شعر "الكميت" [2]، وكل هؤلاء الشعراء من العصر الأموي، ثم موقف "ابن الاعرابي" الذي رفض الجديد بالرغم من استحسانه أحيانا دون أن يدري بأنه جديد لا لسبب إلاّ لأن صاحبه معاصر له، وليس جاهليا [3].

ثم قول "ابن فارس" "وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه لأن في ذلك فساد اللغة، وبطلان حقائقها" [4]، هذا الاتجاه المحافظ من الحياة، والفكر، والأدب طبيعي إذ بواسطة الحوار بين الجديد، والقديم يكون التقدم في مجالات الحياة فكل قديم كان حديثا في عصره، وكل جديد يكون قديما بعد عصره، ولا يدوم شيء إنساني في الحياة على حال، إنما التغيير يصيب كل شيء، ولكن بنسب، ومقدار خصوصا في مجال الثوابت عامة كما هو موضوعنا في العربية، وحتى هذا المجال يشكك بعض الباحثين في ثباته، ودوامه، ويضرب أمثلة باللغة اللاتينية، وتفرعها، ثم الانجليزية، واختلاف لهجاتها بين الانجليز والامريكان، وكذا تغير الألمانية في سويسرا تأثرا بجارتها الفرنسية [5].

لقد كانت للاصلاح في مجالات الحياة، والمجتمع، والعلوم، ومناهجها في عصر اليقظة العربية، والنهضة، الحديثة واحتكاك العرب بحضارة الأمم الأخرى والأوربية منها خاصة محاولات، وآثار، ففي مجالنا اللغوي كانت محاولات جادة للإصلاح لإيجاد السبل التي تستطيع بها العربية استيعاب العصر، وما جدّ فيه من حضارة، وتقدم، وهناك مسافة واسعة بين حال الأمة العربية، والحضارة الحديثة، لذا أصبحت اللغة تحتاج الى مضاعفة الجهود لسد الثغرات الواسعة، والنقص

---

[1] الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 07، 1998 م، ج 01، ص 321، وينظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1982 م، ج 01، ص 11.

[2] عبد الحميد الشلقاني، مصادر اللغة، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، ط 02، 1992 م، ص 352، وينظر: ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر 1952 م، ج 03، 298.

[3] المرزباني، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01، 1995 م، ص 384، وينظر: الصولي، أخبار أبي تمام، تحقيق خليل محمود عساكر وآخرون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1937 م، 175/ 177.

[4] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطباع، دار المعارف، بيروت، لبنان، ط 01، 1993 م، ص 57.

[5] علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، دار النهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2004 م، 147/ 163.

اللغوي في المصطلحات، والمفردات ثم لأساليب الدرس، ومناهجه في المجالات العلمية، والانسانية، لتواجه هذا السيل الجارف الآتي بصورة غزو عسكري، وثقافي، ولغوي، وعلمي.

توسيع آفاق اللغة لاستيعاب التقدم العلمي والأدبي والحضاري

"جهود الإصلاح اللغوي في الوطن العربي":

لقد بذلت جهود في هذا المجال اللغوي على صورتين: إحداهما صورة الجهد الفردي، والأخرى صورة الجهد الجماعي الرسمي، وقد تتداخل الصورتان فيقوم الأفراد من العلماء بجهود فردية، ومن خلال المؤسسات الرسمية معا، تمثّل ذلك في تأليف المعجمات التي وضعت بعد اتساع المجال المعلوماتي بصناعة المعجم ثم بذل الجهود في مجال المصطلح، وكان ذلك في وقت مبكر من هذا القرن بل منذ قيام "رفاعة الطهطاوي" في "مصر" بتعريب، أو إيجاد مفاهيم، ومصطلحات بعد عودته من بعثته إلى "فرنسا" بما أفاده من ثقافته الجديدة، أو التراثية [1] ظهر ذلك في كتابه: " تخليص الإبريز في تلخيص باريز" [2]، و"التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية" [3].

ثم ما كان من الجهود التي بذلتها وزارات التعليم في "مصر"، و"الشام"، و"العراق"، و"لبنان"، وما قام به اللغويون في تعريب مصطلحات الجيش، والعلوم المختلفة، وتأليف المعاجم "كعبد الله العلايلي" في "لبنان"، و" أنستاس الكرملي " و"مصطفى جواد" في "العراق"، وغيرهم ثم جاء تأسيس المجامع العلمية في مصر 1943 م، ودمشق 1928 م، والعراق 1947 م، وعمّان 1986 م، واضطلاعها بهذه المهمة، ثم تأسيس الجامعات بكلياتها العلمية، والانسانية على امتداد الوطن العربي كان له أثر مهم في إشاعة الثقافة، والعلم، وفي توسيع آفاق العربية بالتأليف، والترجمة، والمشاركة في المؤسسات اللغوية بجهود أساتذتها، وما يدخل في مناهجها الانسانية، والعلمية من دراسة المعاجم، والمواد اللغوية الأخرى، ثم ما قامت به جامعة الدول العربية بإقرارها "مشروع ميثاق الوحدة الثقافية" في مايو 1964 م في دورة انعقاد مجلسها (

---

[1] ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1993 م، ص 217، 218.

[2] "تخليص الإبريز في تلخيص باريز" هو الكتاب الذي ألفه "رفاعة رافع الطهطاوي" عندما رشحه الشيخ "حسن العَطَّار" إلى "محمد علي" بأن يجعله مشرفاً على رحلة التلاميذ إلى "باريس" في "فرنسا" ليكون المشرف عليهم، ويرعاهم، ويسجل أفعالهم، نصحه مدير الرحلة الفرنسي بأن يتعلم اللغة الفرنسية، وأن يترجم مدوناته في كتاب، وقد ألف عدة كتب، وقضى خمس سنوات في التدوين، والترجمة في "كتاب تخليص الإبريز في تلخيص باريز"، وهذا الكتاب يعد أوفى مصدر مباشر لدراسة البعثة التعليمية المصرية التي أرسلت إلى "باريس" جامعاً عن "باريس"، وصورة "فرنسا" في ذلك الوقت؛ إذ أنه يحوى معلومات تاريخية، وجغرافية، وسياسية، واجتماعية فقد كان "رفاعة الطهطاوي" يشيد بما يعجبه، وينتقد ما لا يعجبه، ويعقد المقارنات بين أحوال "فرنسا"، وأحوال "مصر" التي ينبغي إصلاحها.

[3] يدخل كتاب "التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية" في دائرة اهتمام الباحثين في مجال اللغة العربية بشكل خاص، والدارسين للفروع الأكاديمية قريبة الصلة بوجه عام حيث يقع هذا الكتاب في نطاق تخصص علوم اللغة العربية، ووثيق الصلة بالتخصصات الأخرى مثل: البلاغة اللغوية، والأدب العربي، والشعر، والنثر وغيرها من الموضوعات اللغوية التي تهم الدارس في هذا المجال.

41) وإعلانها قيام "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم" "الألسكو" " *Organisation arabe pour l'éducation, la culture et les sciences*" [1] ، وقد تكونت عنها مجموعة مؤسسات قومية هي [2]:

1. معهد المخطوطات العربية.
2. معهد البحوث والدراسات العربية.
3. مكتب تنسيق التعريب.
4. المركز العربي للتقنيات التربوية
5. معهد الخرطوم الدولي للغة العربية لغير الناطقين بها.
6. الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار.
7. المكتب الإقليمي لشرق إفريقيا.
8. صندوق تنمية الثقافة في الخارج.
9. المركز العربي لبحوث التعليم العالي.

وإضافة إلى هذه المؤسسات كانت مشروعات ثقافية، وعلمية مهمة منها مشروع مؤسسة الموسوعة العربية، ومشروع المكتبة المركزية، ومشروع الخطة القومية للترجمة، والمؤسسة العربية للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، والمعهد العالي للترجمة.

إن هذه المؤسسات المنبثقة عن الجامعة العربية لو أدت عملها كما ينبغي له لازدهرت الحياة اللغوية التي هي الشكل والمضمون لهذه الأمة، وقد عقدت هذه المؤسسات عدة مؤتمرات، وندوات، وأصدر "مكتب تنسيق التعريب"

[1] "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم" هي إحدى منظمات "جامعة الدول العربية" وهي هيئة معنية بالحفاظ على الثقافة العربية، اختارت المنظمة أن ترمز لنفسها بالمطالع اللاتينة لترجمة اسمها بالإنجليزية "ALECSO"، بل وحتى كتبت المطالع اللاتينية بحروف عربية (ألكسو)، ربما كان ذلك تشبهاً بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "يونسكو" "UNESCO"، والمنظمة مقرها "تونس"، وتعنى أساسا بالنهوض بالثقافة العربية بتطوير مجالات التربية، والثقافة، والعلوم على مستويين الإقليمي، والقومي، والتنسيق فيما بينهما المشترك فيما بين الدول العربية الأعضاء، أنشئت المنظمة بموجب المادة الثالثة من ميثاق الوحدة الثقافية العربية وتم الإعلان رسميا عن قيامها بالقاهرة يوم 25 جوان 1970.

[2] ينظر: محي الدين صابر، قضايا الثقافة العربية المعاصرة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1983 م، ص 29 وما بعدها، وينظر: محمد مصطفى بن الحاج، الأمن اللغوي، رابطة الأدباء والكتاب الليبيين، ليبيا، العدد 82، 1998 م، ص 29.

"بالرباط" "*Bureau de coordination de l'arabisation*" [1] التابع "للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم" مجلة "اللسان العربي"؛ وهي متخصصة في البحث المعجمي والمصطلحي.

إن اللغة العربية تحتاج إلى مضاعفة الجهد في ثلاثة مجالات مهمة لتكون قادرة على استيعاب حاجات المجتمع، ويستغني الناطقون بها عن الارتباط بلغة أجنبية:

1. ايجاد المصطلح المناسب في مجال العلوم، والآداب، وتوحيده بطريق استعمال البديل العربي من المعجم العربي، أو التعريب.
2. الترجمة من اللغات الأخرى سواء في ذلك ترجمة الكتب العلمية، أو الأدبية.
3. تأليف المعجمات المختلفة، والمناسبة للمراحل الدراسية، أو التخصصات العلمية، والأدبية.

لقد أصبحت هذه المجالات المذكورة علوما تعتد بها الدول المعاصرة، واللغة من أهم مقوماتها، فعلم المصطلح صار من العلوم المتقدمة في صناعته، وإعداده، "والبحث في المصطلحات، وألفاظ الحضارة من القضايا الأساسية للرسائل الجامعية، إن البحث العلمي في اللغة العربية ليست له مؤسسات جامعية خارج أقسام اللغة العربية، وآدابها فليس ثمة قسم في كليات العلوم، أو الهندسة، أو الطب يتخصص طلابه في المصطلحات، ولغة العلم، أو يسمح لهم بتقديم الرسائل الجامعية في موضوعات المصطلحات، ولغة العلم، هذه هي المشكلة إذا كنا نريد بحث استخدام اللغة العربية في التعبير العلمي" [2].

فالمصطلحات ذات أهمية كبيرة في التنمية اللغوية، وتظهر هذه الأهمية في مجال الترجمة عن اللغات الأخرى في المجالات العلمية، والأدبية وغيرهما مما يحتاج إليه المجتمع، وقد صار إنشاء بنوك المعلومات ضرورة من الضرورات للإفادة منها للترجمة من جهة ومن جهة أخرى لكثرة الإنتاج العلمي في العام من الكتب.

ولعل التخطيط للإصلاح اللغوي يقودنا إلى التخطيط للاكتساب اللُّغوي فهو معنيٌّ بالجهود المنظمة لنَشْر اللُّغة من خلال النظام التعليمي، كما يشير إلى ذلك "كوبر" "*Robert Cooper*" [3]؛ فتخطيط الاكتساب اللُّغوي يُعنى

---

[1] جاءت فكرة إنشاء "مكتب تنسيق التعريب" في إطار تصور جهاز عربي متخصص يُعنى بتنسيق جهود الدول العربية في مجال تعريب المصطلحات الحديثة، والمساهمة الفعالة في إيجاد أنجع السبل لاستعمال اللغة العربية في الحياة العامة، وفي جميع مراحل التعليم، وفي كل الأنشطة الثقافية والعلمية والإعلامية، ومتابعة حركة التعريب في جميع التخصصات العلمية والتقنية، اقتنعت الدول العربية بدور هذا الجهاز، وبأهمية إحداثه، فانعقدت تنفيذاً لتوصيات مؤتمر التعريب الأول الذي التأم بالرباط سنة 1961– الدورة الأولى لمجلسه التنفيذي بالرباط في 19 فبراير 1962، ثم أُلحق بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية في مارس 1969.

[2] محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1994 م، ص 86، 87.

[3] *Robert Cooper, Language planning and social change, Cambridge University Press, Cambridge, Royaume-Uni, 1989, p 105.*

بوضع اللُّغة، أو اللُّغات في النظام التعليمي، وعلى أي أساس يكون اختيار لغة ما لتكون لغة التعليم، وآلية تعليم اللُّغة، والقرارات التي يتم اتخاذها لتعليم لغات أخرى في النظام التعليمي، وجميع ما يتصل بذلك.

فعلى سبيل المثال: تنصُّ السياسات التعليمية في "المملكة العربية السعودية" على أن العربية هي لغة التعليم الأساسية، وخلال السنوات العشر الماضية كان هنالك عدة قرارات تتعلق بتعليم اللُّغة الإنجليزية، حيث كانت تُدرس في المدارس العامة بدءًا من الصف الأول المتوسط، ثم أصبحت في الصف السادس الابتدائي، ثم أُقرِّ تدريسها في الصف الرابع الابتدائي، ويُفترض أن كل تلك القرارات المتعلقة بتخطيط الاكتساب اللُّغوي صادرة من خلال رؤية إستراتيجية مبنية على تخطيط للاكتساب اللُّغوي، زد على ذلك التخطيط لمكانة اللُّغوية، وبشكل مجمل يستهدف هذا النوع من التخطيط اللُّغوي الصورة النمطية للغة في أذهان الأفراد، ودراستها، والتأثير فيها بما يخدم واقع اللُّغة، ومستقبله، وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من التخطيط لم يلق الاهتمام الذي يستحقه من الباحثين، وعادة ما تكون الصورة النمطية [1]، والمواقف والاتجاهات نحو اللُّغة مؤثرة بشكل كبير في واقع اللُّغة، ويمكن من خلالها قراءة مستقبلها، ومن أمثلة تخطيط المكانة اللُّغوية تعزيز صورة معينة حيال اللُّغة في الإعلام، وفي التعليم [2].

وعلى سبيل المثال: حظيت اللُّغة العبرية بتخطيط كبير لمكانتها اللُّغوية، أثمر وجود صورة نمطية إيجابية لدى الناطقين بها، وعن قدرتها على مواكبة العصر، واستخدامها في كل الأغراض، والالتفاف حولها كمكون وطني ورمز ثقافي لليهود [3].

التقييس اللغوي في إطار التخطيط اللغوي

"التقييس اللُّغوي" "*language standardization*" ويعني اختيار لغة أو لهجة ما لتكون هي اللُّغة الرسمية لبلد، أو مقاطعة معينة، ويعتبر التقييس اللُّغوي من أبرز الأنشطة التي قام بها المخططون اللُّغويون في البلدان التي تمَّ استعمارها، وغالبًا ما يعتري ذلك صراع مصالح، وقوى مختلفة، وفي أغلب الحالات يكون الاختيار مدفوعًا بجوانب غير لغوية تحكمها السلطة والقوة، ومن أمثلة التقييس اللُّغوي: ما حدث في 1969 حينما اعتُبرت اللُّغة الفرنسية لغة رسمية في"كندا" مساوية للغة الإنجليزية، بموجوب قانون اللُّغات الرسمية [4].

---

[1] *Dennis Ager, Prestige and Image Planning. In E. Hinkel Ed., Handbook of research in second language teaching and learning, Routledge, London, England , 2005, p 125.*

[2] *Su-Hie Ting, Impact of Language Planning on Language Attitudes: A Case Study in Sarawak, Journal of Multilingual and Multicultural Development, Routledge, London, England, vol 24, No 3, 2003, p 195 / 210.*

[3] *Rajend Mesthrie, Introducing sociolinguistics, Edinburgh University Press, Edinburgh, England 2009, p 64.*

[4] *Maeve Conrick & Vera Regan, French in Canada: language issues, Cambridge University Press, Cambridge, England, 2007, vol 28, p 12.*

ويعمل التخطيط اللغوي على جعل التعدد اللغوي ضرورة اجتماعية؛ الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، هكذا ذهب إليه أغلب الدارسين، وعلماء الاجتماع وعلى مقدمتهم "ابن خلدون"، فلا يمكن للفرد العيش بمعزل عن الآخر، ولا يمكن أن يعيش دون الآخر، لأنه في تبادل مستمر معه، تبادل مستمر في الاحتياجات، احتياجات الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، الثقافية، والفكرية، والمعلوماتية؛ "فاللغة استجابة ضرورية لحاجة الاتصال بين الناس جميعا" [1]، وكل هذا يتحقق بالتواصل مع الآخر يتحقق بالتعبير، يتحقق باللغة التي تختلف بين الأفراد، والجماعات، فاللغة نشاط اجتماعي، فهي تعد من أهم الروابط التي تربط أفراد الجماعة اللغوية، فوجود اللغة يشترط وجود مجتمع، وهنا يتضح الطابع الاجتماعي للغة، "فالعلاقة بين اللغة والمجتمع علاقة عضوية متينة، لا يقوم أحدهما دون الآخر" [2].

ومن هذا المنطلق يمكن القول كذلك أن المجتمع لا يمكن أن يستقر بذاته دون اتصاله مع التجمعات الأخرى، قال تعالى: ﴿ **وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ** ﴾ [الروم، 22]، فالتنويع في التعبير يعني تنويع في الفكر، فالتعدد اللساني ضرورة اجتماعية، فنحن نتعامل، ونتصل بلغات كلما دعت الحاجة إلى ذلك، فالتعددية اللغوية ثروة اجتماعية هامة، باعتبارها ظاهرة اجتماعية قبل أن تكون لغوية، وينبغي استثمارها من أجل ترقية، وتطوير الحياة الاجتماعية، والفكرية، والاقتصادية، والثقافية للبلاد.

التعدد اللغوي نتاج احتكاك تجمعي: يعتبر التعدد اللغوي واقع جميع دول العالم، فلا يمكن القول بأن التعدد اللغوي وضع خاص كما يتصوره البعض ببلاد دون أخرى، فالتعدد اللغوي ظاهرة تمس كل بلدان العالم، وإن كانت تتجسد بأشكال مختلفة، فالأفراد، والمجتمعات في مواجهة مستمرة للغات متعددة "فعلى سطح معمرتنا يوجد ما يربو على خمسة آلاف لغة متباينة في نحو مائة وخمسين بلدا مختلفة هوياته، وجنسياته، وسياساته اللغوية، غير أن حسابا بسيطا يبين لنا من الوجهة النظرية هناك ثلاثون لغة تقريبا لكل بلد...." [3].

فالتعددية اللغوية ظاهرة تتواجد في كل المجتمعات، وإن الجماعات اللغوية تتعايش باستمرار مع بعضها البعض فهي في احتكاك دائم، ومستمر، فطبيعي يلد مع هذا التعايش، والاحتكاك التجمعي، احتكاك، وتداخل لغوي، بالتالي تعدد لغوي، وقد يكون هذا التعدد على مستوى الفرد، أو على مستوى الجماعة؛ فالواقع يبين لنا أن التعدد اللغوي هو نتيجة اختلاط، واحتكاك التجمعات نتيجة الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية في بلد.

"فالواقع أننا نفضل مصطلح" الاحتكاك التجمعي" على مصطلح "الاحتكاك اللغوي"، لأن تخالط التجمعات نتيجة لملابسات إرادية وقسرية هو الذي يقود حتما إلى تعدد لساني ينتج عن تهجين ينم عن الافتقار بمعرفة لغة التجمع

---

[1] حساين سهام، التعددية اللسانية وأثرها على المجتمع الجزائري، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2014 م، ص 430.

[2] ينظر: محمد بن سالم المعشني، الظاهرة اللغوية في المجتمع العماني المعاصر، إقرأ مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، منشورات جامعة السلطان قابوس، مسقط، عمان، 2013 م، ص 99.

[3] عبد الجليل مرتاض، تجارب ناجحة لبلدان ذات تعدد لغوي، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2014 م، ص 403.

الآخر" [1]، فالواقع يبين لنا أننا نعيش عصر تداخل الثقافات، وارتباطها، وهذا بفضل التقدم الهائل للمعرفة الإنسانية، وحاجة الاتصال بين الأفراد، والشعوب جميعا، وذلك في كل مجالات حياة الإنسان، وبالتالي تداخل اللغات بعضها ببعض.

التعدد اللغوي والانفتاح المتبصر في ظل العولمة الراهنة: لقد أدى النظام العالمي الجديد في وقتنا الراهن والمعاصر، وهو ما يسمى بالعولمة إلى صدام الحضارات، وتداخلها، وتحقيق مزيد من التفتح على الآخر، ومزيد من التداخل، والتعاون بين جميع بلدان العالم، وفي جميع المجلات الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية، وخاصة التكنولوجية ...وغيرها.... "فمعطيات العولمة تحتم تعددية لغوية، وهي في الحقيقة موجودة، قبل العولمة، باعتبارنا مجتمعا متعدد اللغات الوطنية" [2]، ولعل هذا التعاون، وهذا التعايش، والتداخل بين الدول لا يتأتى إلا من خلال التفتح المتبصر على لغة الآخر، وعلى ألسنة الغير، ونعني هنا بالتفتح المتبصر، استغلال التعدد اللغوي استغلالا ناجحا، يساهم في تنمية المجتمع.

وتعني العولمة ترابط المجتمعات، والشعوب وتعاونها في جميع المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والتكنولوجية وغيرها ... خاصة مع التطورات الراهنة في المجال العلمي، والتكنولوجي، ولعل العولمة بهذا المفهوم؛ أي بمفهومها الشامل، والواسع هي سبب من أسباب ظهور، وإحداث التعدد اللغوي في الدول، بالإضافة إلى ظهور العولمة اللغوية، وعلى رأسها اللغة الإنجليزية، الفرنسية ...، فالعولمة ساهمت كثيرا في إحداث ما يعرف بالتعدد اللغوي، والانفتاح على لغة الغير، أو لغة الاقتصاد، ولغة التكنولوجيا إن صح التعبير، خاصة مع الوسائل الإعلامية، والاتصالية، والمعرفية ...، والتي تربطها ارتباطا وثيقا بالتنمية البشرية، والتي ترتكز على المجال المعرفي، والفكري، والاقتصادي، والثقافي؛ فالعالم اليوم يعيش مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي، وخاصة التكنولوجي، وهذا بفعل ثورة المعلومات، والانفجار المعرفي الضخم، وعلى هذا الأساس فإن التنمية البشرية في المجتمع لا تتأتى إلا من خلال التعدد، والتنوع اللغوي الناجح، والذي سيساهم في التبادل المعرفي، والاقتصادي، والفكري، والحضاري والثقافي بين الأفراد، والمجتمعات.

عموما يمكن القول بأن التعدد اللساني ضرورة اجتماعية خاصة في وقتنا الراهن، وهو استجابة للظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والذي أدى إلى التقارب بين الأمم، والشعوب في ظل ما يسمى بالعولمة، وبالعودة إلى التعدد اللغوي في ظل ما يعرف بالعولمة، ينبغي على المجتمعات، خاصة الدول العربية اتخاذ تدابير، وسياسات لغوية ناجحة من أجل تحقيق تعدد لغوي ناجح، يخدم ثقافة أمتنا، ووطننا، وفي نفس الوقت يحفظ تماسكنا الاجتماعي والثقافي.

التعدد اللغوي وبناء الحضارة: لقد سجلت الدراسات، والبحوث العلمية خاصة تلك المتعلقة بعلم الاجتماع، وعلم الاجتماع اللغوي، العديد من الجوانب، والأبحاث المهمة للظواهر اللغوية كظاهرة التعدد اللغوي، خاصة ما يتعلق ربما

[1] عبد الجليل مرتاض، تجارب ناجحة لبلدان ذات تعدد لغوي، ص 403.

[2] صالح بلعيد، اللغة الجامعة، دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2015 م، ص 316.

بالجوانب السلبية لهذه الظاهرة، كقضايا التعقد اللغوي في المجتمعات المتعددة اللغات، خاصة الدول العربية، وعلى رأسها دول المغرب العربي وإن كانت هذه الظاهرة تمس وتميز جميع دول العالم –لكن هذه القضايا سجلت في العالم العربي أكثر. ومن أهم الدراسات كذلك قضية اللاأمن واللاإستقرار اللغوي، والذي أثار قضايا عديدة، بالإضافة إلى قضايا الصراع اللغوي، والصراع الأيديولوجي، وحتمية التعايش، وكذا مسائل التخطيط اللغوي، وتأثير هذه الظاهرة على الهوية الثقافية في المجتمعات.

ولكن مع ذلك يمكن أن نسجل نقاط عديدة مهمة، وإيجابية الظاهرة التعدد اللغوي، والمرتبطة في مجملها بالتنمية البشرية والحضارية، والانفتاح على الحضارات الأخرى بما تحمله هذه الحضارات من روافد لسانية، ومعرفية، وأدبية، وثقافية، واجتماعية، وفنية، واقتصادية [1]، ولا يمكن أن ننكر الدور الذي يلعبه التعدد اللغوي في التبادلات الفكرية، والمعرفية، والاقتصادية بين الأفراد، والمجتمعات، فلا يمكن للمعرفة أن تزدهر دون التطلع، والانفتاح على لغة الآخر، ولا يمكن للاقتصاد أن يتطور دون معرفة لغة التجمع الآخر.

فعموما لا يمكن أن ننكر الدور الذي تؤديه التعددية اللغوية في التنمية البشرية، لكن بذكرنا للدور الذي تلعبه التعددية اللغوية في البلد، لا يمكن نسيان التدابير المناسبة التي من شأنها أن تقي، وتحمي هوية، وثقافة المجتمعات، وفي نفس الوقت تسمح للتعددية اللسانية في هذه المجتمعات، بالتطور والتنمية، فيمكن استغلال التعدد اللغوي، واستثماره في ترقية الجوانب المعرفية، والاقتصادية، فلابد من إقامة مجتمع متوازن لا يكون فيه الفرد، والمجتمع معدوم الهوية، ومبتعدا، ومنعزلا عن ثقافته، وأصوله، ولا بعيدا عن التقدم والحضارة.

وفي هذا الصدد يقول "صالح بلعيد": "فلا يجب أن نسجن أنفسنا داخل لغتنا، علينا أن ننفتح على الخارج وفق شروطنا، وثوابتنا، وخصائصنا، ونضع في الاعتبار المحافظة على اللغة الجامعة خطا أحمر لا يجب تجاوزه" [2]، فالتفتح على لغات العالم أمر لابد منه خاصة في ضوء العصر، وتطوراته، فعلى اللغة استثمار، واكتساب تطورها، وتجديدها في ظل هذا العصر، وتطوراته بالانفتاح على ثقافات، ولغات العالم، ولكن الأكيد أن هذا الانفتاح ذو بصيرة؛ أي بالحفاظ على الانتماء الثقافي، والعربي، والإسلامي.

لكن مع هذا فالانتماء العربي والإسلامي والمحلي لا يلغي الانفتاح المتبصر على حضارات العصر، كما لا يمنع من تعلم اللغة الأجنبية، التي تحقق هذا الانفتاح، ما دام لهذه اللغات وظائف معرفية محددة وواضحة، بحيث لا تطغى على اللغات الوطنية، ولا تنافسها على موقعها" [3]، وهذا يمكن أن يكون من خلال "التسامح اللساني والثقافي" والذي يمثل عموما ركنا من أركان الثقافة الديمقراطية التي تطلع إلى تحقيق السلام، وبناء عالم تنتشر فيه الديمقراطية، ويكون

---

[1] العبيدي عبد الله، دور العدد اللساني في بناء الحضارة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2014 م، ص 387.

[2] صالح بلعيد، الاهتمام بلغة الأمة، دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2016 م، ص 316.

[3] حزار محمد وبلكا إلياس، إشكالية الهوية والتعدد اللغوي في المغرب العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2014 م، ص159.

التسامح بهذا المفهوم يتباين مع مفهوم العنصرية، وكراهية الأجانب، والقوميات المتشددة، وحالات الاستبعاد الاجتماعي [1]؛ فالتسامح الثقافي إذن انطلاقا من هذا المفهوم، وهذه الأفكار يختلف تماما عن كل أشكال التعب، والتعسف، وشتى ضروب التمييز، فمفهوم التسامح الثقافي عموما مرتبط بالتعددية، وقبول الاختلاف.

أما عن التسامح اللساني الثقافي، فهو ليس بعيدا عن هذا المعنى؛ أي قبول الاختلاف والتعدد، فالتسامح اللساني والثقافي فهو معناه قبول التنوع اللساني، والثقافي قصد تدعيم بناء الصرح الحضاري، والإنساني؛ فهو بذلك دعامة من دعائم نسج العلاقات الإنسانية، وهذا في الواقع مسلك لفهم صحيح لثقافة الأخر، فهم يجب التركيز فيه على العناصر الكلية للأفكار [2]، فالتسامح الثقافي واللساني قيمة إنسانية ضرورية للتعايش مع الآخر، فبناء تسامح ثقافي اتجاه التصورات الأخرى كذلك يساهم في فهم أصح لمختلف الأفكار، والتصورات، فنحن لا نملك كل الأفكار، وليتحقق هذا كله لابد من إمكانية العيش المشترك في ضل الاختلافات، والتنوعات الثقافية، والأيديولوجية، وتحديدا في ضل تنوع أشكال التعبير، والعيش على ثقافة التسامح.

ومعلوم أن التسامح اللساني من شأنه أن يجسد التعاون الثقافي الفاعل بين أطراف متعددة، ومتنوعة، بحيث يبقى التواصل الثقافي، والفكري هدفا نبيلا بين أفراد الأسرة الإنسانية، كأنه مسار الحركة الثقافية للبشر، ومعنى هذا أن التسامح اللساني هو تواصل، وتفاعل ثقافي يسهم في التبادلات الفكرية، والثقافية بين البشر.

وكما يمكن أن نذكر كذلك من بين أهم الإجراءات الواجب اتخاذها في المجتمعات المتعددة اللغات، إضافة إلى ما يعرف بالتسامح اللغوي الذي يعمل على تعزيز التنوع اللساني، والثقافي، واستثمار هذا التنوع في ترقية الجوانب المعرفية، والثقافية، والاقتصادية للمجتمعات والدول، فبالإضافة إلى التسامح اللغوي ربما سنقف عند أهم إجراء، وربما إجراء موازي للإجراء الأول، وهو ضرورة الحفاظ على اللغة الوطنية للدولة.

مصادر ومراجع المحاضرة:

1. بول سيبلو، التسامح في كلمات، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونيسكو، براكسيلنغ، 1997 م.
2. الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 07، 1998م.
3. ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر 1952 م.
4. حزار محمد وبلكا إلياس، إشكالية الهوية والتعدد اللغوي في المغرب العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2014 م.

[1] بول سيبلو، التسامح في كلمات، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونيسكو، براكسيلنغ، 1997 م، ص 07.

[2] العبيدي عبد الله، دور العدد اللساني في بناء الحضارة، ص 384.

5. حساين سهام، التعددية اللسانية وأثرها على المجتمع الجزائري، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2014 م.
6. صالح بلعيد، الاهتمام بلغة الأمة، دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2016 م.
7. صالح بلعيد، اللغة الجامعة، دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2015 م.
8. الصولي، أخبار أبي تمام، تحقيق خليل محمود عساكر وآخرون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1937 م.
9. عبد الجليل مرتاض، تجارب ناجحة لبلدان ذات تعدد لغوي، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2014 م.
10. عبد الحميد الشلقاني، مصادر اللغة، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، ط 02، 1992 م.
11. العبيدي عبد الله، دور العدد اللساني في بناء الحضارة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2014 م.
12. علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، دار النهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2004 م.
13. ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطباع، دار المعارف، بيروت، لبنان، ط 01، 1993 م.
14. ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1982 م.
15. محمد بن سالم المعشني، الظاهرة اللغوية في المجتمع العماني المعاصر، إقرأ مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، منشورات جامعة السلطان قابوس، مسقط، عمان، 2013 م.
16. محمد مصطفى بن الحاج، الأمن اللغوي، رابطة الأدباء والكتاب الليبيين، ليبيا، العدد 82، 1998 م.
17. محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1993 م.
18. محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1994 م.
19. محي الدين صابر، قضايا الثقافة العربية المعاصرة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1983 م.
20. المرزباني، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01، 1995 م.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. *Dennis Ager, Prestige and Image Planning. In E. Hinkel Ed., Handbook of research in second language teaching and learning, Routledge, London, England , 2005.*
2. *Maeve Conrick & Vera Regan, French in Canada: language issues, Cambridge University Press, Cambridge, England, 2007.*

3. *Rajend Mesthrie, Introducing sociolinguistics, Edinburgh University Press, Edinburgh, England 2009.*
4. *Robert Cooper, Language planning and social change, Cambridge University Press, Cambridge, Royaume-Uni, 1989.*
5. *Su-Hie Ting, Impact of Language Planning on Language Attitudes: A Case Study in Sarawak, Journal of Multilingual and Multicultural Development, Routledge, London, England, vol 24, No 3, 2003.*

المحاضرة الثانية عشرة

التنقية اللغوية.

توطئة:

يستدعي المشروع النهضوي لترقية اللغة العربية بالضرورة التخطيط الآني، والاستشرافي، ووضع السياسات اللغوية الكفيلة، والاضطلاع "بالتهيئة اللغوية"، لتوفير جميع الظروف المواتية للنهوض باللغة العربية، والحفاظ عليها، والعمل على الانتقال بها من المحلية إلى العالمية بوصفها مرتكزا حضاريًا ما فتئ يسهم في البناء الحضاري للإنسان في تاريخ الأمة العربية الطويل، ويعزز حضورها في المسار التحولي للحضارة الإنسانية الجديدة.

ولا يتحقق هذا المشروع إلا بالعمل الدؤوب على تعزيز ترقية اللغة العربية، وتحيينها في المؤسسات الفاعلة في المجتمع على اختلاف اختصاصاتها لكي تضطلع بدورها الطلائعي في البناء المؤسسي، وتأخذ المكانة اللائقة بها، وتُدْرجُ ضمن التخطيط الشامل للتنمية، والدراسات المستقبلية للمشروع النهضوي، والحضاري للأمة العربية، فما هي التحديات الكبرى التي تواجه اللغة العربية في المسار التحولي للحضارة الإنسانية الراهنة ؟، وكيف يمكن لنا أنْ نستثمر بوعي علمي عميق الإنجازات العالمية في التخطيط اللغوي لترقية اللغة العربية ؟، وما هي الآليات التي يمكن لنا استرفادها لتفعيل التخطيط اللغوي، وتحيين السياسات اللغوية، وترشيد الآفاق الاستشرافية للسير باللغة العربية نحو الأفضل ؟، وما المرتكزات الفاعلة التي يمكن اعتمادها لتعزيز الاستثمار اللغوي وتفعيله لإثراء اللغة العربية، والانتقال بها بيسر من المحلية إلى العالمية ؟.

التخطيط اللغوي والتنقية اللغوية:

إنَّ نظرة عجلى في المسار التحولي للحضارات الإنسانية عبر تاريخها الطويل تهدي لامحالة إلى أنَّ المضامين الثقافية، والقيم الحضارية للأمة المتجانسة في روافدها، ومقوماتها تنتقل من جيل إلى جيل بواسطة اللغة في حركتها عبر الزمن، تلك الحركة التي تستمد قوتها من بنية اللغة نفسها التي تستحيل إلى سلطة فاعلة تقود المجتمع اللغوي نحو الأفضل في مسيرة المشروع النهضوي للأمة.

لقد أدركت القوى العظمى التي تفرض هيمنتها الاقتصادية على العالم اليوم سلطة اللغة، لذلك فهي تسعى إلى تكريس مشروعها الثقافي، والإعلامي، واللغوي العابر للحدود والقارات وفق نسق ممنهج، فإذا اللغات التي تنعتُ عادة بالعالمية، أو اللغات المعولمة تكتسح المجتمع الإنساني لتضفي عليه الطابع الاستهلاكي، يتعزز هذا الاكتساح بقوة ترويجية، وتسويقية فائقة للغات الوافدة التي أضحت وسيلة إلزامية لمواكبة المتغيرات الاقتصادية، والثقافية، والحضارية بشكل عام.

ومن ههنا فإنَّ المتأمل في الخريطة اللغوية العالمية يدرك أنَّ تنوع اللغات، وتوزيعها عبر العالم لا يقل أهمية عن توزيع الثروات، والترويج لها، وتسويقها، فالمنافسة الاقتصادية بين القوى العظمى ترافقها منافسة لغوية معززة بمد ثقافي، وإعلامي عابر للقارات باستخدام جميع الوسائط الفاعلة السمعية البصرية، ووسائط الحوسبة، والرقمنة، ووسائط الإعلام والاتصال.

أضحت اللغات حينئذ في ظل هذا التشكل السريع للحضارة العالمية مرتكزا استراتيجيًا في المسار التحولي للحضارة الإنسانية الجديدة، ويتبدى ذلك جليًا في التغيرات الكثيفة التي حدثت في بداية الألفية الثالثة على مستوى الترويج اللغوي، والإعلامي، والثقافي بشكل عام، وكانت هذه المتغيرات سريعة، وشاملة، وعميقة في الوقت نفسه، وذلك لعدة أسباب [1]:

1. سريعة: لأنَّها تقتحم بنية المجتمع المتلقي أو "المجتمع الهدف" دون أنْ تترك له الفرصة الكافية للتهيؤ، والمواجهة.
2. شاملة: لأنَّها تحتوي بتأثيرها، وبما تمتلكه من وسائط جميع مقومات المجتمع المتلقي.
3. عميقة: لأنَّها تخترق المكونات الثقافية، والحضارية إلى درجة الاستئصال في كثير من الأحيان لتعيد صياغتها وفق منطلقات، وأهداف عالمية جديدة.

يشهد العالم اليوم حركة تداخل متزايدة في كل مجالات الحياة الاقتصادية، والثقافية، واللغوية، وأصفى صورة لهذا التداخل تتبدى في اللغات العالمية بوصفها الحامل المادي لهذه المتغيرات المتسارعة في بعدها الاقتصادي، والثقافي، واللغوي، معززة بقوة إعلامية عابرة للقارات، ولذلك فإنَّ الدراسات المستقبلية العالمية لم تغفل النظام اللغوي في أي خطة تعتمدها للتنمية البشرية، والبناء الحضاري للإنسان.

إنَّ التركيز على حضور النموذج اللغوي في الدراسات المستقبلية يعود إلى أنَّ هذه الدراسات هي الفاعلة الإستراتيجية التي تحدد الوعي لتصور المستقبل، بل تحدد نموذج المستقبل انطلاقًا من المعطيات الراهنة، والآفاق المتوقعة، وتساعد هذه الدراسات على تجاوز آليات تشكيل الأنماط الاقتصادية، والثقافية الفاشلة، واستبدالها بآليات أخرى أكثر فاعلية مع الأخذ بعين الاعتبار شروط التنمية الشاملة، وأثرها على الفرد، والمجتمع في الواقع المحلي، والعالمي [2].

ولعل من أهم الآليات لتطوير وترقية والحفاظ على اللغة هي ما يمكن أن نسميه بـ "التنقية اللغوية" "*Purification du langage*" أو "الحمائية اللغوية" وهي ممارسة إلزامية للاعتراف بأحد أشكال اللغة على أنها أنقى، أو ذات جودة أعلى من غيرها، وقد يتخذ التدهور المتصور، أو الفعلي شكل تغيير في المفردات، أو التوفيق بين العناصر النحوية، أو الكلمات المستعارة، وفي هذه الحالة تعد "التنقية اللغوي" شكلا من أشكال "الإصلاح اللغوي" "*Réforme linguistique*"، ومن أمثلة الإصلاح اللغوي:

بلجيكا [3]: 1830 قانون "التنقية اللغوية" والتصحيح اللغوي؛ إذ كان أحد العوامل في الثورة البلجيكية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر هو الهيمنة المتزايدة للغة الهولندية في المقاطعات الجنوبية للمملكة المتحدة في "هولندا"، ومنه أنه نشأ

---

[1] ينظر: عصمت الحسين، العالم الإسلامي وتحديات العولمة، مجلة الكلمة، نيو صوفيا، قبرص، العدد 19، 1998 م، ص 78 .

[2] عبد العزيز بن عثمان التويجري، ندوة الثقافة العربية وتحديات العولمة، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، الدوحة، قطر، العدد 128، 1999 م، ص 70 .

[3] بلجيكا هي دولة اتحادية تتكون وفقًا لدستورها من ثلاث مجتمعات (الفرنسية، الفلمنكية، والألمانية) وثلاث مناطق (فلاندرز، والونيا، بروكسل)، باستثناء المنطقة ثنائية اللغة في العاصمة "بروكسل".

نزاع بين مواطني المقاطعات الفلمنكية الذين كانوا يرغبون في الانخراط مع السلطات باللغة الهولندية، والأرستقراطية الفرنكوفونية إلى حد كبير في المقاطعات الجنوبية التي أصبحت بلجيكا الحديثة، في حين أن الدستور البلجيكي يضمن "حرية اللغة"، في الممارسة العملية، كانت السلطات، بما في ذلك المؤسسات الحكومية مثل المحاكم، تهيمن عليها الطبقات العليا الناطقة بالفرنسية، وتمارس عملها باللغة الفرنسية.

حرم هذا التحيز إلى حد كبير الفلمنكية الشمالية، ودرجة أقل، الولونيين من الجنوب وأساسا الألمانية، أو اللوكسمبرجية المحيطة، مع تطور التعليم العام في بلجيكا، كانت اللغة الفرنسية في البداية الوسيلة الوحيدة للتعليم، أدى إلى عزل النصف الشمالي من البلاد، كان هناك شعور مماثل بالعزلة في مجالات أخرى مثل العدالة، كما أثبتت محاكمة، وإدانة اثنين من العمال الفلمنديين، "يان كوك" "*Jan Coucke*" و"بيتر غوتهالس" "*Pieter Goethals*"، في عام 1860، حُكم على الزوجين بالإعدام لقتلهما أرملة دون أن يفهم كلمة واحدة من محاكمتهما، ثم وُجد أنهم بريئين بعد إعدامهما، وبعدها بدأت الحركة الفلمنكية تدافع عن التشريعات اللغوية التي تعترف بالهولندية كلغة رسمية، ومن تلك القوانين:

1. 1873 :القانون الأول بشأن استخدام اللغات.
2. 1878 :القانون الثاني بشأن استخدام اللغات.
3. 1883 :القانون الثالث بشأن استخدام اللغات.
4. 1898 :قانون المساواة.
5. 1921 :أمة ثنائية اللغة أو لغات مرتبطة بمنطقة ما.
6. 1962 :إنشاء المناطق والمرافق اللغوية.
7. 1970: إدراج المجالات اللغوية في الدستور.

اللغة الكتالونية: قامت "مؤسسة الدراسات الكتالانية" "*Institut d'Estudis Catalans*" بإنشاء جرد "للغة الكاتالونية" بالإضافة إلى أعمال أخرى تهدف إلى تدوين اللغة الكاتالونية، وفي عام 1917 نشر "بومبيو فابرا" "*Pompeu Fabra*" أول "قاموس كاتالوني" "*Diccionari General de la Llengua Catalana*" وتم نشره كاملا في عام 1931، صدرت الطبعة الثانية من الكتاب عام 1954 (بعد وفاة المؤلف)، وخضعت للرقابة قبل عام 1994، وتم بعدها نشر 32 طبعة أخرى من الكتاب.

اللغة الصينة: في عشرينيات القرن الماضي استبدلت الصين لغاتها من الصينية الكلاسيكية إلى الصينية العامية كلغة قياسية مكتوبة، إلى حد كبير من خلال جهود

"هو شيه" "*Hu Shih*" [1] تم اختيار "لغة الماندرين" "*Mandarin*" في لجنة من عدة لهجات صينية.

وفي الخمسينيات من القرن الماضي تم تغيير النص المستخدم لكتابة اللغة القياسية عن طريق إدخال الأحرف الصينية المبسطة (التي اعتمدتها "سنغافورة"، و"ماليزيا" لاحقًا، لكن الأحرف الصينية التقليدية لا تزال قيد الاستخدام في "تايوان"، و"هونغ كونغ"، و"ماكاو"، ومختلف المجتمعات الصينية في الخارج.

اللغة التشيكة: (القرن التاسع عشر) وذلك من خلال قاموس "جوزيف جونغمان" "*Josef Jungmann*" [2] في تحديد المفردات، في أربعينيات القرن التاسع عشر ، تم استبدال الحرف w بالحرف v.

اللغة الهولندية: (القرنان التاسع عشر والعشرون) وذلك من خلال أعمال "دي فريس" "*De Vries*" و"تي وينكل" "*Te Winkel*" عام 1883، وأعمال "مارشانت" "*Marchant*" عام 1934، "الكتيب الأخضر" "*livret vert*" [3] عام 1947.

اللغة الإستونية: (1920/1910) وتتجلى التنقية اللغوية في "إستونيا" من خلال "حركة الإصلاح" بقيادة "يوهانس آفيك" [4] "*Johannes Aavik*"، و"يوهانس فيسكي" "*Johannes Veski*"، إذ جددت المفردات المستعارة من الجذور من "الفنلندية" و"اللغات الأورالية" الأخرى، وحتى اختراع بعض الجذور.

اللغة الفرنسية: (القرن الثامن عشر، والتاسع عشر، والعشرون) وذلك في الأعوام 1740، و 1762، و 1835،

---

[1] "هو شيه" (1891 – 1962) هو دبلوماسي، وبروفيسور، وصحفي تايواني، ولد في شانغهاي، وكان عضوًا في "الكومينتانغ" "الحزب القومي الصيني"، وعضو في الأكاديمية البروسية للعلوم، والأكاديمية الألمانية للعلوم في برلين، والأكاديمية الصينية، توفي في تايبيه، عن عمر يناهز 71 عاماً، ويشتهر "هو شيه" اليوم على نطاق واسع بأنه أحد المساهمين الرئيسيين في الليبرالية الصينية، وإصلاح اللغة في دعوته لاستخدام اللغة الصينية العامية المكتوبة، كان له بالغ الأثر في حركة الرابع من ماي، وهو أحد قادة حركة الثقافة الجديدة في الصين، ورئيس لجامعة بكين، ورُشِّح في عام 1939 لجائزة نوبل في الأدب، صبّ تركيزه على مجموعة واسعة من الاهتمامات مثل: الأدب، والفلسفة، والتاريخ، والنقد النصي، وعلم التربية.

[2] "جوزيف جونغمان" (1773 – 1847) شاعر ولغوي تشيكي، وشخصية قيادية في النهضة الوطنية التشيكية، إلى جانب مع "جوزيف دوبروفسكي" "*Josef Dobrovský*"، ويعتبر "جوزيف جونغمان" منشئ اللغة التشيكية الحديثة.

[3] أو قائمة كلمات اللغة الهولندية، وهو معجم يستخدم التهجئة المعيارية للغة الهولندية، التي تم تأسيسها رسميًا من قبل "اتحاد اللغة الهولندية" "*l'Union de la langue néerlandaise*"، وبسبب لون غلافه، يُعرف باسم "الكتيب الأخضر"، وهو يختلف عن القاموس من حيث أنه لا يعطي معنى للكلمات، ولكن فقط تهجئتها الرسمية.

[4] يوهانس آفيك (1880– 1973) عالم لغوي إستوني، وعضو "بحركة الهوس" "الفنوفيل" "*fennophile*" لعب دورًا مهمًا في تحديث وتطوير الإستونية اللغة.

و 1992، من قبل "الأكاديمية الفرنسية" "*Académie française*" [1].

اللغة الألمانية: في عام 1901 وحدت ألمانيا نظام التهجئة على الصعيد الوطني لأول مرة مع تبنيها لاحقًا من قبل الدول الأخرى الناطقة بالألمانية، وبعدها تم سن المزيد من الإصلاحات في الآونة الأخيرة، ومن ذلك إصلاح التهجئة الألمانية لعام 1996.

اللغة اليونانية: في السبعينيات، والثمانينيات من القرن الماضي بينما كانت اللغة "النقية" المكتوبة، كانت "كاثاريفوسا" "*Katharevousa*" [2] مليئة بالكلمات "اليونانية القديمة" "*Ancient Greek*" [3]، واللغة "الشعبية" المنطوقة، ولم تكن "اللغة اليونانية الديموطيقية" "*Grec démotique*" [4] كذلك، وبعد سقوط الحكم العسكري، صدر قانون جعل من "اللغة اليونانية الديموطيقية" لغة مكتوبة أيضًا حتى على العملات المعدنية اليونانية.

---

[1] تأسست عام 1634 وأصبحت رسمية في عام 1635 من قبل "الكاردينال ريشيليو" "*cardinal de Richelieu*"، وهي مؤسسة فرنسية تتمثل وظيفتها في توحيد اللغة الفرنسية وإتقانها، وهي مكونة من أربعين عضوًا ينتخبهم أقرانهم، وهي الأولى من الأكاديميات الخمس التابعة لمعهد فرنسا، والمهمة الموكلة إليها في الأصل، والتي ستحددها براءة اختراع لويس الثالث عشر في 29 يناير 1635، هي العمل على إعطاء قواعد معينة للغة الفرنسية، وجعلها نقية، وبليغة، وقادرة على التعامل مع الفنون، والعلوم، وبهذه الروح قامت بتأليف معجم الأكاديمية الفرنسية، صدر طبعته الأولى عام 1694، كما تمنح جوائز أدبية أشهرها الجائزة الكبرى للأكاديمية الفرنسية للآداب، تجمع الأكاديمية الفرنسية بين شخصيات رسموا اللغة الفرنسية، من شعراء، وروائيون، وكتاب مسرحيون، ونقاد أدبيون، وفلاسفة، ومؤرخون، وعلماء، وبحسب التقاليد، جنود رفيعو المستوى، ورجال دولة ووجهاء دينيون، ولا توجد مؤهلات، أو شروط جنسية لدخول الشركة، بخلاف توضيح اللغة الفرنسية.

[2] هو شكل محافظ من اللغة اليونانية الحديثة التي تم تصورها في أواخر القرن الثامن عشر كحل وسط بين اليونانية القديمة، واللغة العامية المعاصرة، الديموطيقية اليونانية في الأصل، كان يستخدم على نطاق واسع للأغراض الأدبية والرسمية، على الرغم من قلة استخدامه في اللغة اليومية، وفي القرن العشرين تم اعتمادها بشكل متزايد للأغراض الرسمية حتى جعل وزير التعليم "جورجيوس راليس" "*Georgios Rallis*" اللغة اليونانية الديموطيقية اللغة الرسمية لليونان في عام 1976، وفي عام 1982 ألغى رئيس الوزراء "أندرياس باباندريو" "*Andreas Papandreou*" نظام الكتابة متعدد الألوان لكل من الديموطيقية وكاثاريفوسا.

[3] تشمل اليونانية القديمة أشكال اللغة اليونانية المستخدمة في اليونان القديمة، والعالم القديم من حوالي 1500 قبل الميلاد إلى 300 قبل الميلاد، غالبًا ما يتم تقسيمها تقريبًا إلى الفترات التالية: "الميسينية اليونانية" (1400–1200 قبل الميلاد)، "العصور المظلمة" (1200–800 قبل الميلاد) ، "العصر القديم" (800–500 قبل الميلاد) ، و"الفترة الكلاسيكية" (حوالي 800–500 قبل الميلاد)، كانت اليونانية القديمة لغة "هوميروس"، ومؤرخين، وكتاب المسرحيات، والفلاسفة الأثينيين في القرن الخامس، ولقد ساهمت بالعديد من الكلمات في مفردات اللغة الإنجليزية، وكانت موضوعًا قياسيًا للدراسة في المؤسسات التعليمية في العالم الغربي منذ عصر النهضة.

[4] اليونانية الديموطيقية هي الشكل القياسي للغة اليونانية الحديثة، إنها صيغة مبتذلة بالمعنى اللغوي؛ أي لغة الناس للاستخدامات الحالية واليومية، من اليونانية، والتي بدأ استخدامها في اللغة الأدبية من القرن التاسع عشر، ويتم تدريسها في المدرسة في أوائل القرن العشرين، وقد تم إضفاء الطابع الرسمي عليها في عام 1941 من قبل النحوي "*Manólis Triantafyllídis*"، منذ عام 1976 حققت مكانة الشكل الرسمي للغة اليونانية في اليونان، على حساب "كاثاريفوسا".

اللغة العبرية: في عشرينيات القرن الماضي تم إنشاء "اللغة العبرية الحديثة" من "اللغة العبرية القديمة" عن طريق التبسيط النحوي (خاصةً بناء الجملة) وفقًا للنماذج الهندية الأوروبية، وصياغة كلمات جديدة من الجذور العبرية بناءً على النماذج الأوروبية، وتبسيط قواعد النطق، يجادل اللغوي "غيلاد زوكرمان" "*Ghil'ad Zuckermann*" بأن اللغة العبرية الحديثة، التي يسميها "إسرائيلية"، هي هجين "سيميتو أوروبي" "*Semito-European*"، لا يعتمد فقط على العبرية، ولكن أيضًا على "اليديشية" "*Yiddish*" [1]، واللغات الأخرى التي يتحدث بها "الصحويون" "*revivalistes*" [2]، لذلك يؤيد "زوكرمان" ترجمة الكتاب المقدس العبري إلى ما يسميه "إسرائيلي".

اللغة التركية: تم إصلاح نظام اللغة والكتابة التركية بداية من عشرينيات القرن الماضي، بحيث سميت اللغة القديمة باسم "التركية العثمانية" "*Turc ottoman*"؛ كانت "الأبجدية العثمانية" مبنية على الأبجدية العربية، والتي تم استبدالها في عام 1928 بالأبجدية التركية الجديدة ذات الأساس اللاتيني، وتم إسقاط الكلمات المستعارة من أصل فارسي، وعربي لصالح الكلمات التركية الأصلية، أو العملات المعدنية الجديدة على أساس الجذور التركية.

السياسة اللغوية والتهيئة اللسانية:

السياسة اللغوية "*Politique linguistique*"، أو التهيئة اللغوية "*Aménagement linguistique*" هي كل سياسة تعتمدها الدولة الوطنية، أو أي منظمة إقليمية، أو دولية بشأن لغة معينة، أو مجموعة من اللغات المستعملة الخاضعة لسياستها من أجل تغيير وضع لغوي نحو الأفضل، أو من أجل تحقيق أهداف سياسية معينة، وتقوم "السياسة اللغوية" على الإجراءات الآتية [3]:

1. القيام بدراسات تشخيصية ماسحة للوضع اللغوي في المجتمع المعين.
2. وضع تصورات، ومبادئ التهيئة اللغوية بناء على معطيات الدراسة التشخيصية.
3. اتخاذ القرار المؤسسات التشريعية، والتنفيذية للدولة، أو المنظمة الإقليمية، أو الدولية.

---

[1] اللغة اليديدية، وتسمى باليديشية؛ وهي لغة يهود أوروبا، وقد نمت خلال القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين من لغات عدة منها الآرامية، والألمانية، والإيطالية، والفرنسية، والعبرية. يتحدثها ما يقارب 1.5 ملايين شخص حول العالم، أغلبهم "يهود أشكناز"، وكانت اليديشية في البداية لهجة ألمانية خاصة باليهود في أوروبا منذ القرن العاشر الميلادي، وهي مستخدمة الآن في الولايات المتحدة، وبخاصة في مدينة نيويورك بسبب هجرة اليهود الأشكناز إليها، وهناك 80 بالمائة من كلمات اللغة هي ألمانية الأصل بالإضافة إلى بعض الكلمات من اللغتين العبرية والسلافية، وخاصة البولندية بعد هروب اليهود إلى بولندا، وشرق أوروبا بسبب الحروب الصليبية، وعادة ما تكتب اللغة اليديشية بالحروف العبرية، وهي لغة يُتكلم بها في الولايات المتحدة، وإسرائيل، وبولندا، والأرجنتين، والبرازيل، والمملكة المتحدة، وروسيا، وكندا، وأوكرانيا، وبيلاروسيا، والمجر، والمكسيك، وملدافيا، ولتوانيا، وبلجيكا، وألمانيا، وأستراليا، وفرنسا وغيرها.

[2] *VOIR: Ghil'ad Zuckermann, Hybridity versus Revivability: Multiple Causation, Forms and Patterns, Journal of Language Contact, Varia 2, Brill Publishers, Leiden, Netherlands, 2009, pp. 40–67.*

[3] *Voir, Jean-Michel Eloy, Aménagement ou Politique linguistique ?, Mots: Les langages du politique, Paris, France, 1997,Vol 52, No 52, p 08.*

4. تنفيذ خطة التهيئة اللغوية باعتماد الوسائل المتاحة، والمعدة سلفًا.
5. التقويم المستمر للإنجازات المحققة.

فالسياسة اللغوية حينئذ هي مجموعة من القرارات تُتخذ على مستوى سلطة محلية، أو منظمة إقليمية، أو دولية، بناء على وضع لغوي معين من أجل الحفاظ عليه، أو تغييره ليتماشى مع المشروع النهضوي للمجتمع، ولابد لنا أنْ نشير في هذا المقام الذي نحن بشأنه إلى أنَّ مصطلح السياسة اللغوية، والتخطيط اللغوي قد يتداخلان أحيانًا لدى بعض الباحثين في ميدان الدراسات الاجتماعية اللسانية إلى درجة تُوهم بأنهما مترادفان، ولذلك انبرى بعضهم يبحث عن الفرق بين المصطلحين، ويؤسس للحد بينهما، يقول "لويس كالفي" "*Louis-Jean Calvet*" في هذا السياق: "نحن نعتبر السياسة هي مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة، والحياة الاجتماعية، وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن" [1].

أمَّا التخطيط فهو الجانب العملي التنفيذي للسياسة اللغوية، وقد أومأ إلى ذلك "لويس كالفي" قائلا: "التخطيط اللغوي هو البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية، وعن وضع هذه الوسائل موضع التنفيذ" [2]، بحكم أنَّ التخطيط في دلالته الاصطلاحية العامة هو "رُكن من أركان المؤسسة، وصناعة الأفكار فيها، فهو يُحدّد الأهداف، ويضع السياسات، وطرق العمل، واجراءات التنفيذ، والتنبؤ الجيد لتقليل الأخطاء، وتحديد الزمن، والميزانية" [3]، فإذا هو إجراء مؤسسي ناتج عن وجود مشكلة لسانية مرتبطة بالوضع السوسيو لساني، أو الثقافي في المجتمع المعين.

وتأسيسًا على هذا التصور فإنَّ أي سياسة لغوية لا يمكن لها أنْ تحقق أهدافها إلا عن طريق التخطيط الاستراتيجي، والمقصود به توفير الوسائل الكفيلة بتطبيق هذه السياسة، أو تلك، وتنفيذها، لذلك يمثل التخطيط اللغوي إجابة منظمة، ومنهجية تستند في آن واحد إلى تصور سياسي، وإلى إطار نظري علمي، وفي كل الأحوال فإنَّ السياسة اللغوية بوصفها تصورا شموليًا لوضع لغوي معين، والتخطيط اللغوي بوصفه إجراء تنفيذيًا للتصور السياسي في الواقع اللغوي الفعلي، يعكسان في أصفى صورة لهما تدخل الإنسان في توجيه الأنظمة اللغوية، وإدارتها، وفق خطة مؤسسة ذات معالم واضحة، وهذا التدخل كان مألوفًا منذ القدم.

وتجدر بنا الإشارة ههنا إلى العمل الذي قام به "شارل كوينت" "*Charles Quint*" الذي قرر في سنة 1550 م أنْ يجعل "اللغة الإسبانية" تحل محل لغة الهنود الأمريكيين بتصور سلسلة من المراحل المتميزة لهذا النوع من التدخل [4]، والمراحل كما تصورها مشروع "شارل كوينت" هي كالآتي:

---

[1] لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة حسن حمزة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008 م، ص 221.

[2] نفسه، ص 221.

[3] ينظر: محي الدين الأزهري، الإدارة من وجهة نظر المنظمة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1979 م، ص 79.

[4] لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص 221.

1. مرحلة التفكير في المشكلة اللغوية، وتحليل الوضع: كان هذا الأمر محددًا بمسألة دينية: هل يمكن تدريس تعاليم الدين المسيحي "بلغة الأيمارا" "*Aymara*" [1]، أو "بلغة الكيشوا" "*Quechua*" [2] ؟.
2. مرحلة اتخاذ القرار في هذا المثال: استخدام اللغة الإسبانية لتمسيح الهنود.
3. مرحلة التطبيق، أو وضع القرارات موضع التنفيذ التي يفترض أنَّها اقتضت تعليم اللغة الإسبانية قبل تعليم الدين المسيحي بهذه اللغة [3].

يتبدى لنا حينئذ أنَّ قرار "شارل كوينت" يشكل خيارا في السياسة اللغوية، وأمَّا احتمال وضعه موضع التنفيذ على الساحة الأمريكية الجنوبية فيشكل تخطيطًا لغويًا.

الاستثمار اللغوي فاعلية مؤسسية في مجال التنقية اللغوية:

إذا ما تأملنا مليا الحقل اللغوي لمصطلح الاستثمار نلفي دلالته المعجمية تنصرف إلى طلب الثمر، والسعي للحصول عليه، والانتفاع به، من هذه الدلالة اللغوية يستمد مفهوم الاستثمار في البيئة الاقتصادية دلالته الاصطلاحية، فهو حينئذ "تخصيص رأسمال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة، أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية" [4].

يرتبط الاستثمار عادة في المعارف، واللغات بالتنمية البشرية؛ إذ إنَّ الهدف الرئيس من التنمية هو تهيئة بيئة مناسبة، وظروف مواتية من أجل أنْ يعيش الإنسان حياة أفضل، وأنْ يكون عنصرا فعالاً في حركية المجتمع في مساره النهضوي بجميع روافده الثقافية، والاقتصادية، وانطلاقًا من هذا التصور أضحت التنمية البشرية المرتكز الأساس للتنمية الاقتصادية؛ إذ يعد العنصر البشري أهم عنصر في التنمية الاجتماعية، والاقتصادية.

أخذت التنمية البشرية تقترب من التنمية الاقتصادية، وتشترك معها في تشكل المفاهيم والاصطلاحات، الأمر الذي أدى إلى ظهور مصطلحات أصبحت شائعة لدى أهل الاختصاص، منها:

---

[1] "اللُّغَة الأَيْمَرِيَّة" وهي لغة تنتمي (مع لغة الكيتشوا) إلى مجموعة اللغات الأيمارية، يتحدثها "شعب الأيمارا" الذي يقطن منطقة الأنديز، وهي من لغات الأمريكيين الأصليين المعدودة التي ما زال يتحدثها أكثر من مليون نسمة، تعد "الأيمارا" لغة رسمية في كل من بيرو، وبوليفيا (إلى جانب كل من "الإسبانية"، و"الكيتشوا"، كما يتحدثها بدرجة أقل بعض سكان تشيلي، وشمال غرب الأرجنتين.

[2] في أمريكا الجنوبية استُعملت "لغة كيشوا" على نطاق واسع في جميع أنحاء وسط جبال الأنديز قبل فترة طويلة من الوقت من قبل الأمريكيين الأصليين "الإنكا"، واليوم لا تزال تستعمل بمختلف أشكالها الإقليمية ما يسمى "باللهجات" من قبل 10 ملايين شخص في أجزاء كبيرة من أمريكا الجنوبية، بما فيها البيرو، وجنوب – غرب ووسط بوليفيا، وجنوب كولومبيا، وإكوادور، وشمال غرب الأرجنتين، وشمال شيلي، وهي أكثر لغة منطوقة على نطاق واسع من الشعوب الأصلية في الأمريكتين، تعدّ في دساتير كولومبيا، والإكوادور، والبيرو كلغة رسمية بعد الإسبانية.

[3] لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص 221.

[4] علي الفضل، الاستثمار والتنمية البشرية، ينابيع، مؤسسة الحكمة للثقافة الإسلامية، النجف، العراق، العدد 26، رمضان/شوال 1429 هج، ص 116.

1. تنمية الرأسمال البشري.
2. تنمية العنصر البشري.
3. تنمية الموارد البشرية.
4. التنمية البشرية.

ويجدر بنا أنْ نشير في هذا المقام إلى أنَّ مصطلح التنمية البشرية أعتمد في "البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة" سنة 1990 م [1]، يشمل المجال الإجرائي للتنمية البشرية المبادئ الآتية:

1. تنمية العنصر البشري: الاستثمار في قدرات البشر.
2. من أجل العنصر البشري: توزيع ثمار النمو الاقتصادي توزيعًا عادلاً في نطاق واسع.
3. بواسطة العنصر البشري: إعطاء كل فرد في المجتمع فرصة المشاركة في التنمية.

يتحقق مشروع التنمية البشرية باعتماد الخطوات الآتية:

1. وضع أهداف واضحة المعالم وقابلة للتحقيق.
2. دراسة البيئة الداخلية للمجتمع المعيَّن، وتحليل العناصر التي لها صلة بواقع التنمية الوقوف على نقاط القوة، ونقاط الضعف.
3. دراسة البيئة الخارجية للمجتمع الوقوف على الإمكانات المتاحة، وتحديد التحديات.

إنَّ انصراف الدول الكبرى إلى "الاستثمار اللغوي" يجد مسوغًا له في أنَّ العائد الاقتصادي للأنظمة اللغوية، والترويج لها، وتسويقها، أضحى مطلبًا إستراتيجيًا من حيث كونه مرتكزا ثقافيًا، وحضاريًا من جهة، ومرتكزا اقتصاديًا من جهة أخرى، فالعلاقات الاقتصادية، والتجارية لا يمكن لها أبدًا أنْ تكون خارج النظام اللغوي، يقول المستشار الألماني الأسبق "ويلي براندت" "*Willy Brandt*" [2] في هذا الشأن: "إذا أردتُ أنْ أبيعك بضاعتي، يجب أنْ أتحدث بلغتك، وإذا أردت أنْ تبيعني بضاعتك، فعليك أنْ تتحدث الألمانية" [3]، ومما لا يغرب عن أحد هو أنَّ عالم المعرفة في هذه المرحلة الحاسمة من مراحل تشكل الحضارة الإنسانية الجديدة يشهد تحولاً عميقًا، وسريعًا في الآن نفسه في ظل هذا الوضع أمست مصطلحات ثورة المعلومات، وثورة التقنية سائدة، وشائعة بين الناس، إذ ما فتئت تعزز حضور المعرفة في الحقبة الحالية من تاريخ المسار التحولي لتشكل الحضارة الإنسانية الجديدة، نورد بعض هذه المصطلحات ههنا لأهميتها:

---

[1] ينظر: نفسه، ص 114.

[2] ويلي براندت (1913 – 1992) رجل دولة ألماني، وسياسي، وزعيم "الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني" من 1964 إلى 1987، وشغل منصب مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية) في الفترة من 1969 إلى 1974، حصل على جائزة نوبل للسلام عام 1971 لجهوده في تعزيز التعاون في أوروبا الغربية من خلال المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وتحقيق المصالحة بين ألمانيا الغربية، وبلدان أوروبا الشرقية، وكان أول مستشار من "الحزب الديمقراطي الاجتماعي" منذ عام 1930.

[3] عمارة محمد، الأمة العربية قضية الوحدة، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984 م، ص 75.

1. مجتمع المعرفة.
2. المجتمع المعلوماتي.
3. مجتمع الحاسوب.
4. مجتمع ما بعد الصناعة.
5. مجتمع ما بعد الحداثة.
6. مجتمع اقتصاد المعرفة.
7. المجتمع الرقمي.

اكتسبت اللغة حينئذ شرعية الانتماء إلى النظام الاقتصادي للمجتمع، وأضحت المعرفة في بعدها اللغوي صناعة قابلة للتسويق، والترويج، "فأخذت اللغة بعدًا اقتصاديًا جديدًا إلى جانب البعد الثقافي، والحضاري الذي كانت تضطلع به دائمًا"[1]، وما كان ذلك إلا لأنَّ المعرفة في بعدها الحضاري معطى لغوي؛ إذ إنَّ اللغة تعد عاملاً أساسًا في إنتاج المعرفة، وتحويلها، وتسويقها، والترويج لها، باتخاذ جميع الوسائط الفاعلة، والمتاحة في ظل تطور أنظمة الإعلام، والاتصال، وفي هذا الصدد يرى بعضهم أنَّ "حركية اللغة العربية، وحيويتها مرتبطة بكيفية تدبير المسألة اللغوية من الداخل والخارج، أي البحث عن التوازنات اللغوية التي تجعل اللغة العربية في المركز الأول الذي يُدعم باستثمار الازدواجية، والتعددية والاستثمار الأمثل، ويؤسس للسّلم اللغوي المبني على سياسة لغوية واعية وهادفة، وتخطيط لغوي محكم، واستعداد لغوي داخلي وخارجي يجعل العربية لغة المعرفة التكنولوجية، ولغة التنمية" [2].

ومما لاريب فيه هو أنَّ المجتمعات العربية الحديثة أصبحت قوة بشرية، وسوقًا عربية مشتركة، وتمتلك ثروة طبيعية وخريطة جغرافية كبيرة، ونوعية ، غير أنَّ نسبة النمو فيها ضعيفة، ويعود هذا الوضع بالأساس إلى عدم تطوير اقتصاد المعرفة القائم على اللغة أساسًا [3]؛ يقول الفاسي الفهري: "إنَّ تعميم العربية باعتبارها لغة التواصل الملائمة لدى القوى العاملة التي ستمكن من الزيادة في سرعة التنفيذ، والإنتاج، بل إنَّ تعزيز العربية في الإدارة، والاقتصاد، والاتصال، والتكنولوجيا شرط ضروري للنمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، وانَّ استعمال العربية بصورة ملائمة في تقنيات الإعلام الجديدة ستمكن من اتساع مجالها، ودمقرطتها" [4].

---

[1] الشريف حسن، العولمة والثقافة واللغة "القضايا الفنية في أسئلة اللغة"، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، المملكة المغربية، 2002 م، ص 43.

[2] عبد الرحمن يحيوي، تنمية اللغة ولغة التنمية في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر، 2011 م، ص 03.

[3] ينظر: محمد سبيلا، اللغة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المملكة المغربية ، 1994 م، ص 54.

[4] الفاسي الفهري، اللغة العربية، أسئلة التطور الذاتي والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 01، 2005 م، ص 15.

إنَّ أدنى تأمل في الخريطة السياسية للعالم، والتكتلات الاقتصادية الدولية في بداية الألفية الثالثة يهدي إلى أنَّ سيرورة العلاقات الاقتصادية قائمة أساسًا على اللغة العالمة، تلك اللغة التي تحمل المفاهيم، والمصطلحات العلمية، والتكنولوجية، وهي اللغة التي لها حضور فعال في تشكل المعرفة، وتحويل التكنولوجيا، ونشرها، والترويج لها، ويمكن للغة العربية أنْ تكون لغة ذات بعد عالمي، وأنْ تسهم في التنمية البشرية، والتنمية الاقتصادية، وأنْ تضطلع بدورها الحضاري، والاقتصادي في الآن نفسه، فهي مهيأة لأنْ تكون كذلك، وذلك للأسباب الآتية :

1. قدرة اللغة العربية على استيعاب المفاهيم العلمية، والمصطلحات التقنية في المجال التكنولوجي، والإلكتروني، والرقمي، والمجال السمعي البصري.
2. قابلية الاستثمار في اللغة العربية للنمو، نظرا لاتساع سوق اللغة العربية في المنطقة العربية، وتزايد الطلب على الأنظمة التقنية المعربة.
3. تفاعل الثقافة العربية والإسلامية مع ثقافات العالم المختلفة عبر شبكة الإنترنت، وتنامي رغبة المستخدم العربي في إثبات ذاته من خلال لغته العالمية، وإقبال غير العرب على برامج تعلمها.

وبناء على ما تقدم فيجب علينا أن نفعل قانون اللغة العربية الصادر عن المجلس الدولي للغة العربية، بالتنسيق مع المنظمات التابعة للجامعة العربية، واتحاد المجامع العربية وتحيينه، وتعزيزه بالمبادرات المحلية، والإقليمية لترقية اللغة العربية، وادماجها في المؤسسات الثقافية، والاقتصادية، واعتماد سياسة لغوية شمولية ذات بعد مستقبلي، وتخطيط لغوي مؤسسي، يأخذان بعين الاعتبار التأثير الاقتصادي للغة العربية كلغة المفاهيم، والمصطلحات العلمية، وتعزيز حضورها في السوق عن طريق الاستثمار، هذا بالإضافة إلى التنسيق المحكم بين الدول العربية، والمنظمات الثقافية، والتربوية الفاعلة، لتبني مشروع لغوي مستقبلي، يأخذ بعين الاعتبار الواقع المحلي، والإقليمي، والعالمي للغات .

ومن ذلك أيضا استثمار العلاقات الاقتصادية التي تربط الأمة العربية بالعالم لتمرير مشروع اللغة العربية، وتعزيزه لعولمة اللغة العربية، واستثمار المكانة السياسية، والاقتصادية، والثقافية للعالم العربي، وتأطيرها وفق سياسة شاملة لنشر اللغة العربية، وتصدير برامجها، والترويج لها لتجد لها حيزا يمكن لها أنْ تحتله بين اللغات العالمية، زد على ذلك ربط الصلة بالجالية العربية والإسلامية، وتفعيل دور السفارات والمراكز الثقافية لتنمية نزعة الإحساس بالهوية، والمميزات الثقافية، والحضارية للأمة العربية والإسلامية، وتعزيز حضور اللغة العربية في هذا الوسط الذي يتميز بالتنوع والثراء والعالمية.

بالإضافة إلى تشجيع المؤسسات العامة، والخاصة على إدماج اللغة العربية في مشارعها الاستثمارية، واصدار قرارات ومراسيم في هذا الشأن، وتحسيس المستثمرين العرب، والأجانب بالبعد الاقتصادي للغة العربية، وترقية تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها بوضع برامج معدة سلفًا، يمكن تصديرها، والترويج لها، وتسويقها، وتعميم امتحان شهادة الكفاءة في إتقان اللغة العربية، والالزامية كل من يرغب في الالتحاق بأي مؤسسة عربية على أنْ يحصل عليها.

مصادر ومراجع المحاضرة:

1. الشريف حسن، العولمة والثقافة واللغة "القضايا الفنية في أسئلة اللغة"، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، المملكة المغربية، 2002 م.
2. عبد الرحمن يجيوي، تنمية اللغة ولغة التنمية في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر، 2011 م.
3. عبد العزيز بن عثمان التويجري، ندوة الثقافة العربية وتحديات العولمة، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، الدوحة، قطر، العدد 128، 1999 م.
4. عصمت الحسين، العالم الإسلامي وتحديات العولمة، مجلة الكلمة، نيو صوفيا، قبرص، العدد 19، 1998 م.
5. علي الفضل، الاستثمار والتنمية البشرية، ينابيع، مؤسسة الحكمة للثقافة الإسلامية، النجف، العراق، العدد 26، رمضان/شوال 1429 هج.
6. عمارة محمد، الأمة العربية قضية الوحدة، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984 م.
7. الفاسي الفهري، اللغة العربية، أسئلة التطور الذاتي والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 01، 2005 م.
8. لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة حسن حمزة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008 م.
9. محمد سبيلا، اللغة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المملكة المغربية ، 1994 م.
10. محي الدين الأزهري، الإدارة من وجهة نظر المنظمة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1979 م.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. *Ghil'ad Zuckermann, Hybridity versus Revivability: Multiple Causation, Forms and Patterns, Journal of Language Contact, Varia 2, Brill Publishers, Leiden, Netherlands, 2009.*
2. *Jean-Michel Eloy, Aménagement ou Politique linguistique ?, Mots: Les langages du politique, Paris, France, 1997,Vol 52, No 52.*

المحاضرة الثالثة عشرة

دور المجامع اللغوية في المحافظة على هوية الشعب بتأليف المعاجم والمصطلحات لمراعاة السلامة اللغوية.

توطئة:

لقد أصبح من نافلة القول أن نذكر بأن اللغة العربية واجهت من قبل، كما تواجه اليوم، مخاطر كثيرة وعقبات كؤودة من الداخل والخارج، وكلها تسعى إلى إفساد اللغة العربية، أو هجرها، والإعراض عنها، بوسائل شتى، وأدوات خبيثة تخفي وراءها صور من الحقد الدفين على العرب، والمسلمين، وعلى مقومات حياتهم، ووحدتهم، وفي مقدمتها اللغة العربية التي أقضت مضاجع أولئك الحاقدين على اختلاف مشاربهم، ونوازعهم، فتارة ينادون بجعل إحدى اللغات الأجنبية لغة التدريس في الجامعات، وتارة يرفعون من شأن اللهجة العامية، ويريدون إحلالها محل اللغة الفصحى، ولاسيما عن طريق وسائل الإعلام، وعبارات الدعاية، والإعلان في الشوارع، والساحات العامة [1]، وحينة يتمسك بعضهم بدعوات مزيفة ومشبوهة، من فرعونية، وإقليمية تحد أمتنا العريقة من تاريخها المشرف، أو تقطع صلتها بهذا التاريخ.

وأحيانا يتجرأ بعضهم على المناداة باستخدام الحروف اللاتينية في الكتابة بدلا من الحروف العربية، كل ذلك بدعوى التيسير، أو التجديد، ولكن هذه الدعوات الآثمة، والآراء الهامة التي لا تفتر باءت كلها بالإخفاق الذريع، بفضل الغير من أبناء اللغة العربية، وسدنتها المخلصين، وبفضل ما تحمله هذه اللغة نفسها من خصائص، ومزايا تخلع عليها حلة الخلود، والديمومة مهما تعثرت خطواتها، لأنها لا تلبث أن تنهض من كبوتها، فضلا عن أن الله تعالى تكفل بحفظ كتابه العربي المبين، وبحفظ اللغة التي أنزله بما، أيضا، بوعدين لا وعي واحد، وذلك في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾ [الحجر: 09].

والأحداث السياسية التي يمر بها الوطن العربي اليوم، وهيمنة العولمة، والنظام العالمي الجديد، وما إلى ذلك من تيارات ضالة، وتسميات مقنعة، هي أدلة كافية، وواضحة على مدى طغيان القوى الباغية، وغطرسة دولة قوية أعطت نفسها حق السيطرة على العالم، والتحكم في ثرواته، ولاسيما العالمين العربي والإسلامي اللذين يعدان شوكة واخزة في حلق تلك الدولة، وأحلافها، بما لديهما من إمكانات، وما يوحدهما من مقومات، وفي مقدمتها اللغة العربية التي تجمع شمل العرب، وترفع من شأنهم، وتحقق لهم وجودهم ووحدتهم.

والغريب أن ينساق بعض أبناء هذه اللغة وراء تلك الدعوات المشبوهة، فيؤيدوها، وينادوا بها، وبذلك يكونون مع أصحابها إِلْباً واحدة على لغتهم، وأمتهم، وعروبتهم، عن قصد أو غير ما قصد [2]، وما أكثر الأمم التي تفوق لغاتها اللغة العربية صعوبة وتعقيدا في رسم حروفها، وفي نحوها وصرفها، وألفاظها وتراكيبها، ومع ذلك لم نسمع أحدا منهم يشكو من صعوبة لغته، أو ينادي بتسهيل قواعدها، وتحديد أساليبها، سواء أكان ذلك الشاكي هو من أبناء تلك الأمم نفسها، أم من أمم أخرى سمعنا أبناءها يشكون من صعوبة اللغة العربية، وينادون بتيسيرها، وتسهيلها، وكأن ذلك يدل على وجود نيات مبيتة للنيل من اللغة العربية، وإظهار ضعفها، وعجزها عن مجاراة النهضة الحديثة، وتخلفها عن ركب الحضارة.

---

[1] ينظر: محمد عزيز الحباني، تأملات في اللغو واللغة، دار الكتاب العربي، تونس، 1980 م، ص 145.

[2] ينظر: محمد أركون، العلمنة والدين الإسلام المسيحية الغرب، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1996 م، ص 09.

وهذا ما يجعل الغيارى من أبناء الأمة العربية، والحرص على عزتها، ورفعتها، يدافعون عنها بمختلف الوسائل، ويثبتون أنها جديرة بكل تطور، وتقدم، وتحديد، وفي مقدمة أولئك مجامع اللغة العربية في الوطن العربي.

دور مجامع اللغة العربية في وضع المصطلحات وتوحيدها، لحماية اللغة العربية:

أدت الأحوال التاريخية إلى ظهور عوامل جديدة أفضت إلى نهضة عربية؛ هي في الحقيقة نهضة لغوية في منطلقاتها ومضامينها، وقد كان للطباعة، والصحافة، والمدارس الجديدة، ولغة الدواوين في الدول العربية الناشئة في "مصر" ثم بلاد "الشام"، و"العراق"، اليد الطولى في نشأة لغة جديدة في أساليبها تقصد إلى اليسر، والسهولة في توصيل مضامين النهضة، ومفاهيم العصر الحديث، وما حملته من مسميات مادية، ومعنوية، ففكر الحريصون على اللغة في إنشاء مؤسسة لغوية تتصدى لذلك، ولعل "أحمد فارس الشدياق" هو أول من دعا إلى ذلك ثم تبعه آخرون [1]، فكانت في "مصر" و"الشام" محاولات عدة لإنشاء مجمع لغوي [2].

وما فتئت هذه المجامع تدافع عن اللغة العربية، وتقيم حولها الحصون، والأبراج حفظا لها، وصونا لكنوزها المعرضة للأخطار منذ أن أنشئ "المجمع العلمي العربي بدمشق" سنة 1919 م [3] وتبعته سائر المجامع العربية الأخرى في "مصر"، و"العراق"، و"الأردن"، و"السودان"، و"ليبيا"، و"فلسطين"، على تعاقبها في التأسيس والإنشاء، وأصبح كل منها يحمل اسم (المجمع العلمي العربي).

وقد أدى تزايد هذه المجامع اللغوية إلى تعدد وجهات النظر والآراء في القضايا اللغوية، ولا سيما وضع المصطلحات في الوطن العربي، وقد أدت تلك المشكلة إلى تشعب الجهود، وبعثرتها، وما ترتب على ذلك من انعدام توحيد المصطلحات، أو صعوبة هذا التوحيد.

وفي محاولة لتوحيد الجهود، عقد مؤتمر قمة للمجامع اللغوية عام 1956 في "دمشق"، تم على أثره تشكيل اتحاد للمجامع اللغوية العربية، وهي خطوة جيدة على طريق جمع الكلمة، وتوحيد الآراء في الميادين اللغوية، وما إليها، وفي عام 1969 أنشئ "مكتب تنسيق التعريب" بمدينة "الرباط" [4] تحت إشراف "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم"؛ ومهمة هذا المكتب تقتصر على تنسيق ما تضعه المجامع العلمية العربية من مصطلحات جديدة، وما يستحدثه من ذلك علماء اللغة في الجامعات العربية، والهيئات العلمية، وواضعو المعاجم العامة والمتخصصة، وكذلك الكتاب والمترجمون، فهو إذن يقوم بتنسيق هذه الجهود كلها، ولا يستحدث شيئا من عنده، كما ينظم المؤتمرات الدورية التي تتم فيها المصادقة على

---

[1] عماد الصلح، أحمد فارس الشدياق آثاره وعصره، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، 1980 م، ص 80.

[2] ينظر: عدنان الخطيب، المجمعيون في خمسين عاما، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الترقي، دمشق، سوريا، العدد 02/01، جانفي، 1969 م، ص 155 وما بعدها

[3] ينظر: حامد صادق قنيبي، مباحث في علم الدلالة والمصطلح، دار ابن الجوزي، عمان، الأردن، ط 01، 2005 م، ص 206، 207، وينظر: صالح بلعيد، مقالات لغوية، دار هومة، الجزائر، 2004 م، ص 121

[4] علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة ناشرون، بيروت، لبنان، ط 01، 2008 م، ص 253.

قوائم مصطلحات في مجال معين من قبل خبراء يمثلون مختلف المؤسسات المعنية في الوطن العربي، ومن ثم صدر معاجم، أو مسارد للمصطلحات العلمية، والفنية بلغات ثلاث: "العربية"، و"الإنجليزية"، و"الفرنسية".

وامتدادا لهذا النشاط، يقوم مكتب تنسيق التعريب حاليا بتخزين تلك المصطلحات الفنية الموحدة في بنك معلومات "مؤسسة سيمنز" "*Siemens*" في مدينة "ميونيخ" "*Munich*" الألمانية استعدادا لإنشاء (بنك معلومات المصطلحات الفنية) للعالم العربي.

ولعل مجامع اللغة العربية في العالم العربي، بعد هذا، تأتي في المحل الأول من حيث متابعة العمل في وضع المصطلحات، وتوحيدها بعد تأسيس اتحاد المجامع اللغوية العربية، الذي يعد صاحب الحق، والقول الفصل في قضايا التعريب، ووضع الاصطلاحات المناسبة للعلوم العربية من أساسية، وإنسانية [1]، نظرا إلى ما يتوافر لتلك المجامع من إمكانات مادية مناسبة، ومكانة مرموقة في العالمين العربي، والإسلامي، ولأنها تضم نخبة من العلماء والمختصين في مختلف الميادين، من أمضوا أعمارهم في البحث، والتنقيب، أو في الترجمة، والتعريب، أو في التأليف، والتصنيف، حتى إن هذه المجامع اللغوية العربية أقرت حتى اليوم مئات الألوف من المصطلحات العلمية، والفنية، ولا تزال تواصل العمل في هذا السبيل [2].

ومن النصفة أن ننوه بالجهود التي بذلتها، وتبذلها مجامع اللغة العربية في هذا المضمار، مضمار وضع المصطلحات الجديدة، إلى جانب الجهود الفردية أيضا [3]، وكان من ثمار ذلك نشر كثير من الكتب، والمعاجم، والقواميس التي ضمت آلاف المصطلحات العربية في مجال الوضع، أو الترجمة، أو التعريب [4]، في مختلف العلوم، والفنون من طب، ورياضيات، وفلك، وحيوان، ونبات، وحضارة، واجتماع، واقتصاد، وصناعات، وأخلاق، وفلسفة، وفقه، ولسانيات، وآثار، ونحو، وصرف، وبلاغة، وفكر سياسي...إلخ [5]، وشارك في وضعها أعضاء في المجامع اللغوية نفسها.

على أن دور هذه المجامع اللغوية العربية في وضع تلك المصطلحات – برغم كثرتها وغزارتها – كان مقتصرة على كل مجمع بمفرده، بلا تعاون مشترك دائم فيما بينها، إلا الكتاب الذي صدر عن اتحاد الجامع اللغوية سنة 1976م بعنوان "مصطلحات نفطية، جيولوجيا، وكيمياء"، فنحن ليس لدينا حتى اليوم معجم عربي علمي، أو معجم عربي – أجنبي شامل لمصطلحات العلوم الحديثة معتمد من قبل مجامع اللغة العربية جميعا، لقد وضع الأساتذة في بعض هذه المجامع وفي الجامعات العربية، وغيرهم، مصطلحات في بعض العلوم، وجعلوا نتائج أعمالهم في كتب مفرقة يصعب أن يحصل على

---

[1] ينظر: شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1993 م، ص 45/39.

[2] ينظر: عبد الله أحمد خليل، إحياء النحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1995 م، ص 14/11.

[3] ممدوح خسارة، التعريب وسائله ومؤسساته، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط 01، 1999 م، ص 22.

[4] ينظر: الصادق خشاب، التعريب وصناعة المصطلحات، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط 01/ 2016 م، ص 168 وما بعدها.

[5] محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1998 م، ص 132.

بعضها إلا من يتحرى جمعها من هنا وهناك، وهذا الجمع الشامل لا يتيسر لكل من يسعى وراء ما دون من المصطلحات العربية في مختلف العلوم، وما صدر من ذلك على سبيل المثال جزءان يتضمنان "الألفاظ المعربة والموضوعة" الواردة في عشرين سنة من "مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق" أعدهما "عمر رضا كحالة" [1].

ومع ذلك لا ننسى الإشادة ببعض المعاجم المتخصصة، والمتكاملة التي ظهرت باللغتين العربية والفرنسية، أو العربية والإنجليزية، أو باللغات الثلاث معا، وكانت معتمدة لدى المجامع اللغوية نفسها مثل مجموعات المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها "مجمع اللغة العربية في القاهرة" في عدد من العلوم الأساسية وغيرها في دوراته المتعاقبة سنوية، وهذه المصطلحات تتناول علوم: النبات، والحيوان، والفيزياء، والاقتصاد، والكيمياء، والصيدلة، وألفاظ الحضارة، والفنون، والفلسفة، والنفط وغيرها، .. وصدرت في عدة أجزاء، وهذه المصطلحات تناقش في جلسات المؤتمر السنوي للمجمع، بعد أن ترفعها إليه اللجان المختصة عن طريق مجلس المجمع فقر بالإجماع حينا، وبالأكثرية حينا آخر، وأحيانا يجري تعديل بعضها قبل إقراره، أو يعاد إلى اللجان المختصة للنظر فيه ثانية واستيفاء دراسته.

ونشيد أيضا بثلاثة معاجم أخرى، أولهما "معجم الألفاظ الزراعية" "فرنسي – عربي"، وهو في العلوم الزراعية والعلوم المتصلة بما ألفه "مصطفى الشهابي" رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق سابقا، وعضو "مجمع القاهرة"؛ إذ قضى نحو ثلاثين سنة في جمع ألفاظ هذا المعجم، ومدارستها، وتحقيقها تحقيقا علميا، ولغويا، وهو يتضمن نحو عشرة آلاف لفظة فرنسية جعل أمامها كلمات عربية رآها– في نظره – أصلح الكلم، كما يقول في المقدمة [2]، ومن الكلمات العربية ما يزيد على ثلاثة آلاف كلمة هي من وضعه، أو تحقيقه، لم يسبقه إلى ذكرها أحد من أصحاب المعاجم الأعجمية العربية، وكانت طبعته الأولى بدمشق سنة 1943 ثم أعاد طبعه ثانية سنة 1957م بعد أن أجرى فيه تعديلات، وإضافات وتنقيحات، ثم أصدر أحمد شفيق الخطيب سنة 1978 م طبعة أخرى بعد وفاة "الشهابي"، باللغتين العربية والإنجليزية، وجعل العنوان "معجم الشهابي في مصطلحات العلوم الزراعية"، وقد حافظ فيها على الألفاظ العربية التي وضعها "الشهابي"، مع بعض التصرف، وجعل أمامها ما يقابلها بالإنجليزية، والمعجم الثاني هو "معجم المصطلحات الأثرية" الذي وضعه "يحيى الشهابي" "بالفرنسية والعربية"، وقد تبناه مجمع اللغة العربية بدمشق ونشره سنة 1998 م بعد أن اطلع عليه، وعلى مصادره، وأعاد النظر فيه عن طريق لجنة مشتركة من أعضاء المجمع، وكبار موظفي المديرية العامة للآثار والمتاحف، وبالاتفاق مع الأستاذ واضع المعجم، حيث تم إدخال التعديلات الضرورية من زيادة ونقصان، وحذف وتعديل في تعريف المصطلحات، وقد اشتمل هذا المعجم على أربعة آلاف، وبضع مئات من المصطلحات الأثرية، وضم إليه مسرد هجائي بألفاظه العربية مرتبة على حروف المعجم في نحو مئة صفحة في أوله.

---

[1] ينظر: عمر رضا كحالة، الألفاظ المعربة والموضوعة الواردة في السنوات العشر الثالثة من مجلة المجمع العلمي العربي، مطبعة الترقي، دمشق، سوريا، 1963 م.

[2] مصطفى الشهابي، معجم المصطلحات الزراعية، مكتبة لبنان، لبنان، بيروت، 1978 م، مقدمة المؤلف.

وثالث هذه المعاجم "المعجم الطبي الموحد" الذي اشترك في نشره كل من "مجلس وزراء الصحة العرب"، و"منظمة الصحة العالمية"، و"اتحاد الأطباء العرب"، و"المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم" باللغات الثلاث: الإنجليزية، والعربية، والفرنسية، وقد وضعه أعضاء لجنة العمل الخاصة بالمصطلحات الطبية العربية في المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية بشرق البحر المتوسط وعددهم أحد عشر طبيبا من الأعلام المتمكنين من المعرفة بالطب واللغة من الأقطار التي فيها كليات طب وطنية راسخة القدم في "لبنان"، و"سوريا"، و"الجزائر"، و"تونس"، و"مصر"، و"العراق"، و"المغرب"، وظهرت طبعته الأولى سنة 1973 في مطبعة "المجمع العراقي في بغداد"، وطبعته الثانية المصححة سنة 1978 بمطبعة "جامعة الموصل"، ثم الطبعة الثالثة مزيدة، ومنقحة في "سويسرا" سنة 1983 واستغرق العمل في هذه الطبعة أربع سنوات، حتى أضحت أقرب إلى ما ينبغي أن يكون [1].

وهناك معاجم جماعية متخصصة من هذا القبيل كالمعاجم العسكرية، وأوسعها "المعجم العسكري" الذي صدر في "دمشق" سنة 1961 أواخر عهد الوحدة بين "سوريا" و"مصر"، ويشتمل على نحو أربعين ألف لفظة في قسم "الفرنسي–العربي"، وعلى أكثر من ذلك في قسم "الإنجليزي–العربي"؛ وقامت بهذا العمل لجنة ترأسها "مصطفى الشهابي" باسم "القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة" [2]، وكذا المعاجم المختلفة التي نشرها "مكتب تنسيق التعريب في الرباط".

وكلنا نعلم أن وضع المصطلحات العربية عمل شاق لا يتيسر لكل إنسان، وإذا تيسر فإن صاحبه يحار في كل لفظة مترجحة بين اتباع إحدى قواعد الاشتقاق، والتضمين، والنحت، والتركيب المزجي، والتعريب، واستعمال المولد، والعامي أحيانا، ويحار أيضا فيما يجوز أو لا يجوز الركون إليه من الكلم. وكل علم يجلب معه كسائر العلوم مشكلات مصطلحاته التي تلجئ واضعي المصطلحات العربية إلى أن يضع كل منهم ما يروق له منها.

ومن هنا كان عمل المجامع اللغوية العربية، متفرقة أو مجتمعة، يستحق الثناء والإعجاب في محال وضع المصطلحات العلمية والفنية على الرغم من المشكلات التي تعترض سبيل واضعي هذه المصطلحات ومحققيها، ولقد كان درسهم جادا، وأبحاثهم عميقة، على قلتها، واستقرت لديهم مبادئ لها شأنها، فهم يرون أن اللغة العربية في مرونتها واستقامتها ليست أقل كفاية من اللغات الحية الكبرى في مواجهة متطلبات الحداثة العلمية، والحضارية، ووضع المصطلحات المناسبة لكل علم، فقد واجهت ذلك في الماضي البعيد، ولا تزال أهلا لمواجهته اليوم، وللمجمعيين ومجامعهم العربية في ذلك، ولهم أيضا قرارات، وتوصيات تملأ صحفهم، ومحلاتهم، ومحاضر جلساتهم، ويضيفون إليها جديدا كل عام، ويضعوها في أيدي الباحثين، والدارسين ليفيدوا منها ما استطاعوا.

---

[1] ينظر: محمد هيثم الخياط، المعجم الطبي الموحد، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2009 م، مقدمة المؤلف.

[2] مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في القديم والحديث، مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، مصر، 1955 م، ص 60.

لقد لجؤوا إلى وسائل شتى، وطرائق مختلفة مشروعة لإمداد الدارسين بالمصطلحات العصرية المناسبة للمفاهيم العلمية والفنية، ووضعوا نصب أعينهم الاستفادة مما وضع من المصطلحات العربية قديمة، فإن لم يجدوا ما يريدون لجؤوا إلى طرائق أخرى: كالتعريب، والترجمة، والنحت، والأخذ بالدخيل بلفظه الأعجمي، والاشتقاق، والقياس، والمجاز، والاستفادة من الأوزان الصرفية العربية التي يصلح كل منها لأن يكون ذا دلالة على نوع معين من الكلمات، كقياسية المصدر الصناعي (سمية، حمضية، قلوية)؛ وصوغ مفعلة للمكان الذي تكثر فيه الأعيان، واشتقاق أسماء الآلات على وزن (فعل) و(مفعلة)، و(مفعال) وغيرها، وقياس صيغتي (فعال)، و(فعيل) للدلالة على المرض، سواء أكان لهما فعل أم لم يكن، و(فعال) للمحترف، و(فعالة) للدلالة على حرف أصبحت علوم (كالغراسة "لزراعة الشجر")، و(الجراحة "لزراعة الحراج")، و(النحالة "لتربية النحل").. إلخ، ولا يقتصر ذلك على المفردات بل يتعداها أحيانا إلى التراكيب الإضافية، والوصفية مثل: ذات الجنب، ذات الرئة، الأعداد المتحابة، صاحب الشرطة.

تلك هي الخطوط العريضة السليمة التي التزم بها أعضاء مجامع اللغة العربية في وضع المصطلحات العلمية، وإلى جانبها قواعد جزئية صحيحة أيضا تبعث في نقل المصطلحات العلمية، وتقوم في جملتها على المبادئ الآتية التي سلكها مؤلفو المعاجم التي سبق ذكرها [1]، ولا سيما التي صدرت عن بعض المجامع اللغوية، أو أسهم بعض أعضاء هذه المجامع في إعدادها [2]، كمعجم "الألفاظ الزراعية"، و"معجم المصطلحات الأثرية"، و"المعجم الطبي الموحد"، وخلاصة تلك المبادئ:

1. تفضيل المصطلحات العربية الواردة في المعجمات القديمة على المصطلحات الجديدة، وهذا يقتضي تحري لفظ عربي يؤدي معنى اللفظ الأعجمي، وبذلك يتم تحوير المعنى اللغوي القديم للكلمة العربية، وتضمينها المعنى العلمي الجديد، وهذا يقتضي الاطلاع الواسع على الألفاظ العلمية المبثوثة في المعاجم العربية، وفي مختلف الكتب العلمية القديمة من طب، ورياضيات، وجبر وما إلى ذلك.
2. تفضيل الكلمات المعربة قديمة على التي تربت حديثة.
3. إذا كان المصطلح العلمي الأجنبي جديدا، أي ليس له مقابل في لغتنا العربية ترجم بمعناه كلما كان قابلا للترجمة.
4. وإذا لم يكن ذلك المصطلح الأجنبي قابلا للترجمة اشتق له لفظ عربي مقارب، ويرجع عندئذ في وضع المصطلح العربي إلى الوسائل العامة كالاشتقاق، والمجاز، والنحت، والتركيب المزجي، أو الإضافي، أو الوصفي.
5. وإذا تعذر وضع مصطلح عربي بالوسائل المذكورة عمد إلى التعريب بمراعاة قواعده على قدر المستطاع.
6. الاقتصار على اسم واحد للمعنى العلمي الجديد أي تفضيل الكلمة الواحدة في المصطلح على الكلمتين، أو أكثر، للدلالة على المعنى الواحد، إذا أمكن ذلك.

---

[1] ينظر: يحيى الشهابي، معجم المصطلحات الأثرية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 1996 م، مقدمة المؤلف.

[2] ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2018 م، ص 70 وما بعدها.

تلك هي المبادئ العامة، التي ينبغي العمل بها، واتباعها في نقل مختلف مصطلحات العلوم الحديثة، في مناهج المجامع اللغوية العربية، ويلاحظ أنها تستند في جملتها إلى الحرص على بقاء الهوية الذاتية للغتنا العربية، ووضوحها في عملية وضع المصطلحات، محافظة على اللغة العربية، وحماية لها من المخاطر التي تتعرض لها دائما، ومن الهجمات الشرسة التي تقوم في وجهها لمحوها من الوجود، ثم إن هذه المبادىء العامة لا تخلو من مرونة، وتساهل عند التطبيق، وهذا أمر طبيعي، لأنه ليس هناك حدود، ولا ضوابط دقيقة، أو واضحة بين كل طريقة وأخرى، ولاسيما الفصل في مسألة شيوع المصطلح وأثر هذا الشيوع في اعتماد مصطلح علمي معين.

ومن هنا فإن عملية وضع المصطلحات لا تخلو من صعوبات عند التطبيق، والممارسة، والاستعمال أيضا، يقول "مصطفى الشهابي": "من السهل معرفة هذه الشروط، وهذه القواعد الحسنة، ولكنه ليس من السهل العمل بها، ففي كل علم مصطلحات متنوعة، وكل لفظ علمي يحتاج إلى دراسة خاصة لمعرفة أصلح لفظ عربي، أو معرب يقابله، وفي هذا المجال الوعر تتعارض آراء علمائنا، وفيه تعرف كفاية العالم الثبت، ودقة نظره، وسلامة ذوقه جميعا" [1]، فهناك إذا صعوبات جمة تصاحب عملية وضع المصطلحات [2]، ومدى شيوعها، منها:

01 – القصور عن مسايرة العصر الحديث، لغزارة المصطلحات الأجنبية الوافدة إلينا اليوم في مختلف الميادين، والعلوم، والبطء في ملاحقتها، والإحاطة بما بخلاف ما كان الأمر عليه في الماضي. وأصبحت جهود الأفراد في وضع المصطلحات تفوق ما تقدمه المجامع اللغوية، تلبية للحاجات الآنية الملحة، ومسايرة للتطور، بلا انتظار لتأليف لجان، وتهيئة المخصصات المالية اللازمة، وما إلى ذلك، وربما سبقت المصطلحات الأجنبية هؤلاء، وأولئك في شيوعها، واستعمالها، مثل الفاكس، والتلكس، والإيدز، والكاسيت، والسيدي، وديجيتال، فإذا ما وضعت مقابلاتها بالعربية لم تستطع الوقوف في وجهها.

02 – تزايد المجامع اللغوية العربية في الوطن العربي، وهذا التزايد عرقل الاتفاق على وضع المصطلحات العربية، وتوحيدها، نتيجة لتعدد الجهود، والأغراض، ومن ثم تتعدد الآراء، والاجتهادات، ويعود السبب في هذا التعدد إلى عوامل جغرافية، وسياسية في كل قطر عربي، وإلى مشكلات الاتصال بين أجزاء الوطن العربي، واهتمام كل دولة فيه بوضع نظام تعليمي، وإداري، وسياسي خاص بها [3].

03 – وهذا ما يقتضي كثرة المترادفات للمصطلح العلمي الواحد بين قطر عربي وآخر، بل في القطر الواحد نفسه، وفيها العربي والمعرب وغيرهما، وقد تصل إلى أربعة مترادفات، فأيها ندع؟، وأيها نأخذ؟، وهذه الكثرة أمر لا مفر منه، ونجد آثارها فيما صدر من معاجم، ومن ذلك:

---

[1] مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في القديم والحديث، ص 94.

[2] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث في علم المصطلح الحديث، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، المؤسسة الوطنية للفنون للمطبعية، الرغاية، الجزائر، العدد 07، السنة الثالثة، جوان 2008 م، ص 14.

[3] مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في القديم والحديث، ص 94.

"معجم المصطلحات الأثرية" "ليحيى الشهابي"، الذي أقره "مجمع اللغة العربية بدمشق":

1. مجلاة، مصقلة (لصقل الحجر، أو المعدن) "*polissoi*".
2. معبر، زورق عبور "*pont Volant*".
3. قراري إستاتيكي –استاتيكا (معربة) "*statique*".
4. حامل، سند، دِعْمة، دِعام "*support*".

"معجم الألفاظ الزراعية" "مصطفى الشهابي" نجد:

1. ساق مستلقية، أو زاحفة، سُطاحة "*tige rampante*".
2. مُجّ، بُجّ، جَوْزل، عَزْهل (فرخ الحمام) "*pigeonneau*" .
3. فليفلة، فلفل (الأولى شامية، والثانية مصرية) ..وتسمى بعض أنواعه شطة "*piment*".
4. دُراقنة، خوخة (الأولى في الشام، والثانية في مصر) وكلاهما صحيح يدل على هذه الثمرة "*peche*".

يقول مؤلفه "مصطفى الشهابي" في المقدمة، وقد عرض لهذا الجانب من الصعوبات، وما يتصل به: "وربما لاحظ بعض الأساتذة أني جعلت أحيانا أكثر من مصطلح عربي واحد أمام الكلمة الأعجمية الواحدة، فالحقيقة أنني فعلت ذلك عن عمد، لأنني لا أملك حق ترجيح مصطلح ما على آخر إذا تساويا، أو تقاربا في أداء معنى الكلمة الأعجمية، فصاحب هذا الحق هو مجمع اللغة العربية، ورب نبات واحد يكون له أسماء كثيرة عربية، ومعربة، وعامية، ومختلف عليها، ودالة أيضا على نباتات أخرى، فقد اكتفيت بذكر الأصح، أو الأصلح، أو الأشيع من هذه الأسماء، وأهملت البقية، وكذلك أهملت أشكالا شتى ترسم بها الكلمة العربية الواحدة أحيانا، واقتصرت على شكل واحد أو شكلين لأن المعجم لا يتسع لمختلف تلك الأشكال، ولاسيما في المعربات القديمة" [1].

لكن إذا رجعنا إلى "المعجم الطبي الموحد" وجدنا مؤلفيه لا يميلون إلى استعمال المترادفات في المصطلحات الطبية التي اشتمل عليها هذا المعجم، وكأنها عندهم خطر يهدد دقة المصطلحات العلمية؛ إذ جاء في مقدمته، في أول الكلام على الأسس التي جرى عليها العمل في اختيار المصطلحات: "استعملت كلمة عربية واحدة مقابل التعبير الأجنبي ولم تستعمل المترادفات إلا في ما ندر. وبذلك يتحقق توحيد المصطلحات" [2].

04 – مكانة اللغة العربية الفصيحة في نفوس العرب، وافتخارهم بها الأسباب دينية، وتاريخية، وثقافية، وقومية، وهذه المكانة جعلت بعض العلماء يتمسكون بهذه اللغة تمسكا شديدا حتى بمفرداتها المهجورة، ولا يقبلون عنها بديلا من الكلمات المستعارة عند وضع المصطلحات وغيرها، مع أن العربية نفسها لا تقر هذا الموقف، وقد أظهرت براعة كبيرة في تطويع الكلمات الدخيلة، وإخضاعها لقوالب اللغة العربية، وفتحت صدرها– كما نعلم – قديما، وحديثا للتطور، والتجديد، والسير في ركب الحضارة، مع احتفاظها بمقوماتها الأساسية، وهويتها الراسخة، وهذا الموقف منهم لا ينفع في

[1] مصطفى الشهابي، معجم المصطلحات الزراعية، مقدمة المؤلف.

[2] ينظر: محمد هيثم الخياط، المعجم الطبي الموحد، مقدمة المؤلف.

شيء لأن المصطلحات نفسها لم تؤت كلها القبول، والذيوع، وهذا الأمر لا يرتبط بقرار يثبته، ولا قانون يحققه، بل بظروف اجتماعية، وثقافية، وإعلامية، وإعلانية، وذوقية مختلفة، فهذا (التلفزيون) شاع اسمه المعرب (التلفاز) أكثر من المصطلح العربي (الرائي)، وهذا (التلفون) شاع اسمه المشتق (الهاتف) أكثر من الاسمين الآخرين المقترحين: (المرناة)" و(الإرزيز)، وهذا اسم (الجمّاز) الذي اقترحه بعضهم لعربة الترام، أو عربة القطار، ومعناه في اللغة: الجمل السريع الخطا، لم يرزق القبول، وسبقه إلى الذيوع مصطلح (القاطرة)، أو (عربة القطار).

وأحيانا يسير المصطلحان معا جنبا إلى جنب، ومدلولهما واحد في الاستعمال عند العلماء جميعا، مثل: (الآزوت)، و(النتروجين) ولكن هذا قد يحدث في صفوف الطلاب، ومن إليهم مشكلة في التخاطب، أو التعلم، والتدريس، بين قطر عربي وآخر.

واليوم، وبعد كل هذا، لا نزال أمام التقدم العلمي، والتقني الهائل والسريع- في حاجة إلى وضع المزيد من المصطلحات الجديدة الضرورية، وليس هناك أولى من المجامع اللغوية في القيام بذلك، لأنها تضم نخبة من العلماء والباحثين في مختلف الميادين، وتتمتع بثقة الناس، والمختصين، وترسخ الاطمئنان في النفوس، ثم إن العمل أصبح ميسورة جدا لوجود مصادر كثيرة من الكتب المطبوعة، والكتب الإلكترونية، وتقدم التقنية فيما يتعلق بالحاسوب وما ينجزه من أعمال تفوق في سرعتها ما ينجزه الإنسان بيديه.

ونذكر فيما يلي جملة من الاقتراحات التي تيسر على المجامع اللغوية مواصلة عملية وضع المصطلحات على أسس، وشروط أخرى تضاف إلى ما سبق ذكره من جهود، وما أوردناه من مبادئ أساسية عامة:

1. الاستعانة بالنصوص العلمية، لأنها المادة الأولية التي ينبغي الانطلاق منها الدراسة المصطلحات، وما تحمله من معلومات تتجلى من خلال القرائن الحالية، واللفظية.
2. ذكر المعنى اللغوي للفظ، والمعنى الاصطلاحي المراد إقراره، وتحديد نوعه مع مراعاة الوضوح، والدقة، والاقتصاد في اللفظ، ووضع المقابل الأجنبي لكل مصطلح، دفعة للالتباس.
3. تمكن واضعي المصطلحات من اللغة العربية، نحوها، وصرفها، وأساليبها، وبلاغتها [1]، وكذا الأمر في تمكنهم من اللغة الأجنبية التي يتعاملون معها في الترجمة، والتعريب، والتيارات الفكرية، والحضارية السائدة في مختلف العصور، والحقول شرقا وغربا، لأن هذه المصطلحات تتطلب القدرة على ربطها بالمواد الأخرى، وتكييفها التبادل الانتفاع معها، ولا يتم ذلك إلا عن طريق ثقافة نوعية متميزة، من حيث إحاطتها بالماضي وثغراته، وإدراكها للحاضر، ومتطلباته، ومحاولتها استشراف المستقبل وتداعياته، كل ذلك بموضوعية وتحرد.
4. الإلمام بالموسوعات العامة، ومعها كتب المصطلحات العربية التراثية، وكتب العلوم المختلفة، والمعاجم اللغوية وما ورد من المصطلحات في تلك المصادر كلها، يضاف إليها مثيلاتها في العصر الحديث مما صنفه الأفراد، وما

[1] مهند عبد الرزاق الفلوجي، معجم الفردوس "قاموس الكلمات الإنجليزية ذوات الأصول العربية"، مكتبة العبيكان، جدة، المملكة العربية السعودية، ط 01، 2012 م، ج 01، ص 29.

نشرته المجامع اللغوية، ومكتب تنسيق التعريب، وذلك من أجل تأصيل المصطلح، وانتخاب ما هو أدق وأصلح، وأدعى إلى الشيوع وفق المبادئ التي تقدم ذكرها.

5. استعانة المجامع اللغوية العربية بأفراد من غير أعضائها ممن لهم مشاركات في مجال المصطلحات، سواء في التدريس الجامعي، أو في التأليف، أو المشاركة في المؤتمرات، والندوات، أو كتابة البحوث، والدراسات، لأن فيها رجالا ونساء يمكن الاعتماد عليهم لما يتحلون به من كفايات جيدة، وخبرات عالية كما كان الشأن في "المعجم الطبي الموحد".
6. رصد الأموال اللازمة لنفقات هذا العمل، وتأمين الأجهزة التقنية المختلفة الضمان السرعة في الإنجاز، والنضج، والكمال في الإعداد والتنظيم، على أن هذا الأمر يحتاج خلال ذلك، وفي الوقت نفسه، إلى جهود أقل عناء، وأدنى صعوبة، ونعني بهذا توحيد المصطلحات في القطر العربي الواحد، من جهة، وفيما بين الأقطار العربية من جهة أخرى ليأتي العمل على وجهه الأكمل.

ففي مجال توحيد المصطلحات ظهر بعض معاجم مكتملة في ميدان المصطلحات الطبية مثل "المعجم الطبي الموحد"، كما ظهرت معاجم جيدة في المصطلحات العسكرية، والقضائية، والقانونية، والاقتصاد السياسي، باللغة العربية وما يقابلها إحدى اللغتين الفرنسية، والإنجليزية أو بكلتيهما، وبذلك تنصرف الجهود إلى الميادين العلمية الأخرى، لكن توحيد المصطلحات العلمية، والفنية بين البلاد العربية هو العمل المهم، وله مثيل يحتذى في توحيد المصطلحات النحوية، والصرفية، والبلاغية، والقضائية وما إليها [1].

ولابد في ذلك من العمل المشترك الجاد والمخلص، للتخلي عن كثير من القيود، وعوامل المد، والجزر، ووضع المصلحة العربية، والوحدة اللغوية فوق كل مصلحة، بعد أن أصبح عندنا "اتحاد المجامع اللغوية العربية" الذي يعمل منذ نصف قرن حتى اليوم، فلماذا يكون للمصطلح الأجنبي لفظ واحد، لا اثنان ولا ثلاثة، ولا يكون كذلك في لغتنا العربية؟، وعند علمائنا المختصين من المقدرة، وطول الباع ما يسهل عليهم ذلك، شريطة أن يكون هناك تعاون وثيق، وتنسيق دقيق، والتزام صادق فيما بين المجامع اللغوية، والمؤسسات العلمية، والتعليمية، والثقافية، والمدارس، والجامعات وما إليها، من جهة، ووسائل الإعلام المرئية، والمسموعة والمقروءة من جهة أخرى، مع شدة المتابعة، والمحاسبة، ومن المعلوم أن الحكومة الفرنسية أصدرت في الآونة الأخيرة قانونا يحظر استعمال ألفاظ ومصطلحات غير فرنسية في جميع المؤسسات الحكومية، والوزارات، والهيئات التابعة لها، ولاسيما مصطلح "البريد الإلكتروني"، ومفرداته المختلفة، وهذا القانون يلزم الجهات التابعة للحكومة، والدولة باستخدام المفردات الفرنسية المقابلة لها، وذلك لدعم القاموس الفرنسي، وحمايته من زحف المصطلحات، والمفردات غير الفرنسية.

[1] ينظر: بلخير عقاب، نسقية المصطلح وبدائله المعرفية "دراسة نقدية"، دار الأوطان، الجزائر، ط 01، 2011 م، ص 113.

هذا مع إيماننا أنه لا يمكن القيام بتوحيد تام بين المصطلحات جميعا فيما بين الدول العربية، لكن يحسن الإقلال من التعددية في المصطلحات منعا للبلبلة، والاضطراب، وحماية اللغة العربية، ومصطلحاتها من الفوضى، والعبث، والغزو الثقافي، وهيمنة العولمة.

ولا شك أن توحيد العمل، بإشراف المجامع اللغوية العربية، وتنسيق المناهج العلمية في المدارس، والجامعات، والتعاون الفعال مع أجهزة الإعلام في إشاعة، وذيوعها، وقبولها، في لين، ويسر، وسهولة.

مصادر ومراجع المحاضرة:

1. بلخير عقاب، نسقية المصطلح وبدائله المعرفية "دراسة نقدية"، دار الأوطان، الجزائر، ط 01، 2011 م.
2. حامد صادق قنيبي، مباحث في علم الدلالة والمصطلح، دار ابن الجوزي، عمان، الأردن، ط 01، 2005 م.
3. شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1993 م.
4. الصادق خشاب، التعريب وصناعة المصطلحات، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط 01/ 2016 م.
5. صالح بلعيد، مقالات لغوية، دار هومة، الجزائر، 2004 م.
6. عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث في علم المصطلح الحديث، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، المؤسسة الوطنية للفنون للمطبعية، الرغاية، الجزائر، العدد 07، السنة الثالثة، جوان 2008 م.
7. عبد الله أحمد خليل، إحياء النحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1995 م.
8. عدنان الخطيب، المجمعيون في خمسين عاما، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الترقي، دمشق، سوريا، العدد 02/01، جانفي، 1969 م.
9. علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة ناشرون، بيروت، لبنان، ط 01، 2008 م.
10. عماد الصلح، أحمد فارس الشدياق آثاره وعصره، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، 1980 م.
11. عمر رضا كحالة، الألفاظ المعربة والموضوعة الواردة في السنوات العشر الثالثة من مجلة المجمع العلمي العربي، مطبعة الترقي، دمشق، سوريا، 1963 م.
12. محمد أركون، العلمنة والدين الإسلام المسيحية الغرب، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1996م.
13. محمد عزيز الحباني، تأملات في اللغو واللغة، دار الكتاب العربي، تونس، 1980 م.
14. محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1998 م.
15. محمد هيثم الخياط، المعجم الطبي الموحد، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2009 م.
16. محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2018 م.

17.مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في القديم والحديث، مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، مصر، 1955 م.
18.مصطفى الشهابي، معجم المصطلحات الزراعية، مكتبة لبنان، لبنان، بيروت، 1978 م.
19.ممدوح خسارة، التعريب وسائله ومؤسساته، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط 01، 1999 م.
20.مهند عبد الرزاق الفلوجي، معجم الفردوس "قاموس الكلمات الإنجليزية ذوات الأصول العربية"، مكتبة العبيكان، جدة، المملكة العربية السعودية، ط 01، 2012 م.
21.يحي الشهابي، معجم المصطلحات الأثرية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 1996 م.

المحاضرة الرابعة عشرة

ذكر فوائد المجامع اللغوية بتعميم نتاجاتها على المدارس والجامعات، وإلزامها بتنفيذ قراراتها.

توطئة:

حرصت الأمم جميعا على العناية بلغتها، ودأبت على تطوير الوسائل التي تساعد على تسهيل تعلمها، ونشرها، فإذا كانت اللغة أداة التفاهم واكتساب المعرفة، وحاضنة الفكر، ووعاء العلم، وأقوى الروابط التي تشد الأفراد، وتجمعهم، وتكون من مجموعهم أمة متميزة قادرة على البقاء والنمو، فإن اللغة العربية مكانة متميزة بين لغات العالم؛ لا لأنها من أقدم اللغات الحية فقط، بل لأن تكوينها، وخصائصها يسّرا لها القدرة على التعبير عن مختلف الأشياء المادية، وأدق الأفكار المجردة، ويكفيها فخرا أن القرآن الكريم نزل بها، فلما شرفت العربية بنزول القرآن الكريم بها؛ أصبح الاعتزاز منوطة بتلك الكرامة الإلهية خاصة، وباعثة لدراستها لفهم آيات الذكر الحكيم، وإدراك أسرار البلاغة فيها، وفهم الأحاديث النبوية، وعمق دلالاتها في أحكام الشريعة، وفي آداب السلوك، وحكمة الحياة، وقيمتها.

وتتجلى في آيات القرآن الكريم مكانة اللغة العربية، وسعتها، وثباتها، قد ذكرت عدة آيات أنه قرآن عربي، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ** ﴾ [يوسف: 02]، وقد تميز العرب في الزمن الغابر بتقدير الكلمة الواضحة، وتأثرهم بها، وفخر القرآن الكريم بأنه لسان عربي مبين، وأنه كتاب مبين، وأنه البلاغ المبين، وأن الرسول "صلى الله عليه وسلم" هو النذير المبين .

فالعربية لغة القرآن الكريم، وأساليبها هي الأساليب التي عبرت عن المضامين التشريعية لهذا الدين الحنيف، وإن ارتباط الفصحى بالقرآن الكريم كتب لها الحياة، والاستمرار، والغلبة، والانتشار، يقول "يوهان فك" "*Johann Fück*": "لم يحدث حدث في تاريخ اللغة العربية أبعد أثرة في تقرير مصيرها من ظهور الإسلام، ففي ذلك العهد- وقبل أكثر من 1300 عام عندما رتل محمد "صلى الله عليه وسلم" القرآن على بني وطنه بلسان عربي مبين تأكدت روابط وثيقة بين لغته والدين الجديد، وكانت ذات دلالة عظيمة في مستقبل هذه اللغة" [1].

لقد كان القرآن الكريم السبب الأكبر في نشأة النحو، وأن هذه النشأة كانت في رحابه الكريم، وهو الداعي لتقنين كلام العرب بما يحفظ عليهم لغتهم فصيحة سليمة، لأنه أوثق نص لدى النحاة، وأفصحه، يبنون عليه قواعدهم وهم بخدمته يتقربون إلى الله سبحانه وتعالى، وقد ربط "عبد القاهر الجرجاني" بين القرآن الكريم والنحو ربطة محكمة، وجعل الصَّاد عن النحو كالصَّاد عن كتاب الله، لأن ضياع النحو طريق لضياع القرآن، وفساد النطق به، باضطراب الألسنة، وذهاب ضوابط العربية، وانغلاق معاني القرآن بفقد وسيلة فهمها، واستخراج كنوزها [2].

دور مجامع اللغة العربية في حماية العربية عن طريق تيسير علوم العربية ووسائل تعليمها

سخرت المجامع اللغوية في الوطن العربي نفسها للعناية بالعربية؛ وقد جاء في مقدمة أهدافها:

1. المحافظة على سلامة اللغة العربية، والحرص على وفائها بمطالب العلوم، والتقانة.

---

[1] يوهان فك، العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة عبد الحليم بحار، مطبعة الكاتب العربي، دمشق، سوريا، 1951 م، ص 01.

[2] ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1992 م، ص 04 وما بعدها.

2. توحيد المصطلحات العربية.

وكان للمجامع جولات موفقة في الدراسات اللغوية، والأدبية، والتاريخية، والعلمية، لقد افتتحت المجامع صفحة مشرقة في تاريخ اللغة العربية وهيأتها لتكون ابنة العصر الحديث، وأفادت من خصائصها، ومرونتها في المصطلحات، يقول "شاكر الفحام": "ويكفي أن يستعرض المرء دوريات المجامع، وكتبها المحققة، والمؤلفة ليرى الثروة النفيسة التي حظيت بها العربية في أعقاب الجهود المثمرة التي نفض بها المجمعيون من علماء العربية، وأساتذتها، وتتابعت أعمال المجامع، وندواتها تعالج مشكلات العربية، وقضاياها لتمضي العربية في مسيرتها مواكبة روح العصر تلتي مستجداته، ومخترعاته في العلوم، ومختلف مناحي الحياة"، ثم يقول: "إن اللغة العربية الشريفة المقدسة التي يتكلم بما مئتا مليون عربي من المحيط إلى الخليج فتكون لهم لغة تفاهم، وتواصل، ولغة ثقافة، وعلم وحضارة هي جديرة بأن تخدم، وتمجد، وتبذل في سبيل حفظها آية وحدة صلدة خالدة لهذه الأمة كل الجهود والإمكانيات" [1].

ومن هنا فإن المجامع اللغوية سعت جاهدة إلى تعريب المجتمع العربي عامة، وتعريب التعليم خاصة، وقد أصبحت له قدم راسخة في المجالات الأدبية، والثقافية، والعلمية كلها لأن المجامع اللغوية تدرك دور اللغة المشتركة في تحقيق الوحدة الوطنية، والقومية، وأهميتها في تكوين الشخصية المستقلة للأمة، وتقوية أصالتها، ولأن التعريب ضرورة قومية لغوية، قومية لأن العربية ليست بالنسبة لنا كأية لغة ندرسها، وليست مجرد وسيلة للتعبير عن الأغراض بل هي كما يقول "مازن المبارك": "أعلى من ذلك وأغلى، إنها لغة عاشت حياة أمتنا منذ أن تبلبلت بحروفها ألسن العرب إلى يوم الناس هذا، فغدا بينها، وبين المخلصين من الناطقين بها ما يشبه أن يكون صلة العضو بالعضو، أو صلة الروح بالروح، إن في كل حرف من حروف لغتنا العربية، وفي كل لفظ من ألفاظها معينة من الذكريات، لقد امتلأت بتاريخنا، واستوعبت تراثنا، وارتسمت بألفاظها حضارتنا، إن اللفظ من لغتنا ليس مجرد نبرة من صوت إنما هو قطعة من فكر الأمة، ونبضة من قلبها، بل هو شحنة غنية من كل عصر عاشه، أو عاشته أمتنا أثر من تاريخ، وقبس من فكر، وطاقة من وجدان" [2].

وهذا ذهب "عباس محمود العقاد" إلى أن الحملة على اللغة في الأقطار الأخرى إنما هو حملة على لسانها، أو على أدبها، وثمرات تفكيرها على أبعد احتمال، ولكن الحملة على لغتنا نحن حملة على كل شيء يعنينا، وعلى كل تقليد من تقاليدنا الاجتماعية، والدينية، وعلى اللسان، والفكر، والضمير في ضربة واحدة، لأن زوال اللغة – في أكثر الأمم– يبقيها بجميع مقوماتها غير ألفاظها، ولكن زوال اللغة العربية، لا يبقي للعربي، أو للمسلم قواما يميزه عن سائر الأقوام، ولا يعصمه من أن يذوب في غمار الأمم، ولا تبقى له باقية من بيان، أو غرف، أو معرفة، أو إيمان" [3].

---

[1] شاكر الفحام، الكلمة الافتتاحية في ندوة اللغة العربية: معالم الحاضر وآفاق المستقبل، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الترقي، دمشق، سوريا، جويلية، 1998 م، المجلد 73، ج 03، ص 440.

[2] مازن المبارك، نحو وعي لغوي، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط 02، 1985 م، ص 29.

[3] عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 02، 1988 م، ص 127.

ولعل التعريب أيضا تعبير عن استمرار اللغة في أداء وظيفتها على الصعيدين الوطني، والقومي لإحداث الثقة القومية بقدرة لغتنا العربية على الأداء العلمي، والأدبي، لاستمرارها في عملية التجدد، والتطور اللغوي، ويشار في هذا المجال إلى الندوات الكثيرة، والمؤتمرات المتعددة التي عقدت في الوطن العربي التي تناولت موضوع تيسير قواعد النحو، والصرف، والبلاغة، والإملاء، وتسهيلها، ومن أهمها الندوات، والمؤتمرات التي عقدها "مجمع اللغة العربية بدمشق":

1. ندوة اللغة العربية معالم الحاضر وآفاق المستقبل من 29/26 أكتوبر 1997.
2. ندوة اللغة العربية والإعلام من 23/21 نوفمبر 1998.
3. ندوة إقرار منهجية موحدة لوضع المصطلح من 28/25 نوفمبر 1999.
4. مؤتمر تيسير تعليم النحو من 31/27 أكتوبر 2000.
5. ندوة المعجم العربي من 26/22 نوفمبر 2001.
6. ندوة تيسير تعليم النحو من 31/27 أكتوبر 2002.

وناقشت الندوات، والمؤتمرات المذكورة بحوث ودراسات تمس قضايا العربية، وتخلص إلى قرارات، وتوصيات تحفظ للغتنا شبابها، وألقها، وتمنحها القدرة على العطاء، ومن هذه الدراسات ما يستشرف آفاق المستقبل، وما يجب أن يهيئ لهذا المستقبل، ومواجهة تحدي اللغات الحديثة التي يتفنن أصحابها في ابتداع الطرق لتسهيلها، وتيسير اكتسابها، وفي سبيل التيسير، والتسهيل لابد أن تواصل المجامع اللغوية جهودها في ربط فروع اللغة العربية بعضها ببعض كي يكتسب المتعلم ثقافة واسعة، وذوقا عربيا، وحبا للغته العربية، ومعرفة بنواحي حياتها المختلفة، لأن وظيفة النحو أن يتناول المعاني البيانية للنص كما يتناول الأشكال الإعرابية، وبمعنى آخر أن يكون النحو دليل الدارس إلى فهم النصوص، لذلك كان النحو شديد الصلة بعلم المعاني كما ذهب إلى ذلك عدد من علماء العربية قديما وحديثا.

إن صناعة الإعراب تقتضي ممن يتصدى لها أن يتدبر معنى النص الذي هو بصدده، إن مراعاة الصناعة النحوية بمنأى عن المعنى بمختلف جوانبه الوظيفية، المعجمية، والاجتماعية (معنى المقام) هدم لروح النص، وبعد عن معناه المقصود لأن الإعراب تذوق للمعنى، ووقوف عنده، وحكم عليه بالرفعة والضعة، يقول "ابن هشام" في كتاب "مغني اللبيب": "إن كثيرا ما تزل الأقدام بسبب مراعاة ما يقتضيه ظاهر الصناعة، وعدم مراعاة المعنى، وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا، أو مركبا" [1].

وقد أشار "مجمع اللغة العربية بدمشق" في وثيقة تقدم بها إلى ندوة تيسير تعليم اللغة العربية في "الجزائر": إلى أن ثمة ناحية لم يعن بها الباحثون المعاصرون العناية الكافية، ولم تشر إليها التوصيات إلا عرضة، وهي أن المعاني جزء من النحو إذ لا يقتصر الغرض من إتقان النحو على ضبط أواخر الكلام، أو تعداد صيغ الأفعال المزيدة، ومشتقاتها مثلا،

[1] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 06، 1985 م، ص 183.

وإنما ينبغي تنبيه الطالب إلى أن تغيير الحركات الإعرابية، والصيغ والأبنية، يؤدي إلى تغيير المعنى، وعلى ذلك لا يصح الاقتصار في تعليم الصرف على إيراد أمثلة المصادر لغير الثلاثي، بل من الضروري أن يعرف طلابنا أكثر أوزان غير الثلاثي، ومعاني كل من الزيادات التي تطرأ على المجرد (استفعل، تفاعل، انفعل، افتعل، تفعل).

كما يحسن أن ذيل كتب النحو ببحوث، ولو موجزة تصنف أبواب أداء المعاني المختلفة، ووسيلة ذلك أن يكون هناك باب الأساليب النفي، أو الاستفهام، وأدواته في الجمل الاسمية والفعلية، ولعل من الخير أن يجعل شطر كبير من مباحث علم المعاني جزءا من النحو، فلا يقرأ الطالب الحصر في علم، والقصر في علم آخر، ولا يدرسون دواعي الحذف، أو التقديم أو التأخير في علمين متمايزين، وذلك حتى لا يحسبوا أن الغرض من دراسة النحو ينحصر في ضبط أواخر الكلام أو في معرفة طرائق الاشتقاق، وصوغ الأبنية دون الوقوف على تغيير المعاني المستفادة منها، والسعي مع اتحاد المجامع العربية في تأليف لجنة من كبار المختصين في الوطن العربي من مختلف المؤسسات العلمية، والتربوية، والإعلامية للقيام بالدراسات المتعلقة بتطوير مناهج تدريس اللغة العربية خاصة النحو والصرف، والعمل بروح الفريق الواحد في وضع الخطط الدراسية والمقررات المشتركة .

فلقد جد اليوم الكثير من طرائق التأليف التي تيسر على القارئ فهم ما يقرأ، وتحبب إليه المعاودة، والاستزادة، وتحتفظ له بنشاطه العقلي، والجسمي، فيجد الناشئون، والراغبون في علوم اللغة العربية ما يجدونه في العلوم الأخرى التي تجذبهم، وتستهوي ألبابهم، فتزيد الرغبة، وتعم الفائدة، وهذا ما يؤكده "محمد كامل حسين" عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، حيث يحمل طريقة تدريس النحو مسؤولية ضعف الناشئة يقول "محمود أحمد السيد": "وكنت أحسب أن ذلك –أي الضعف – مرجعه إلى ما في قواعد اللغة من تعقيد، وبعد عن أسلوب التفكير الحديث، وكثرة ما فيها من تأويل، وحذف، وتقدير، وتعليل لما لا يحتاج إلى تعليل على أن ما نشهده اليوم من ضعف بالغ في العلم باللغة العربية لا يمكن أن ترجعه إلى تلك الصعوبات فقط فهي قديمة أما الجهل باللغة إلى الحد الذي تشكو منه اليوم فهو ظاهرة حديثة، وحسبها من غير ذلك الطرائق الجديدة في تعليم قواعد اللغة العربية" [1].

وحرصا على التيسير، والتسهيل المنشود فإن على "مجمع اللغة العربية بدمشق" أن يبادر إلى تنفيذ التوصية الثانية والثالثة من توصياته اللتين نصتا على سعي "مجمع اللغة العربية بدمشق" بالتعاون مع "اتحاد الجامع اللغوية العلمية العربية" في تأليف لجنة من كبار المختصين في البلاد العربية مهمتها تأليف مرجع ميسر لقواعد النحو، والصرف، والإملاء بمعزل عن تشعب الآراء، والتعقيد، ثم إخراجه في طبعة رخيصة الثمن لتكون في متناول الناشئة والطلاب، ثم السعي مع "اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية" في تأليف لجنة من المختصين بالتراث الوضع كتاب يضم مختارات من كتب التراث موزعة على جملة المعارف الإنسانية لتعريف الباحثين، والطلاب بعيون التراث العربي ..

[1] محمود أحمد السيد، الأداء في اللغة العربية "أسباب الضعف ووسائل العلاج"، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الترقي، دمشق، سوريا، جويلية، 1998 م، المجلد 73، ج 03، ص 559.

يقول في هذا المجال "محمد عيد" تحت عنوان "نحو الصنعة ونحو اللغة": "وفي رأيي أن هذا الذي ذاع وشاع عن صعوبة النحو العربي ليس صحيحا على إطلاقه، ففي الموضوع جانب صحيح، وجانب غير صحيح، ففي تراثنا من النحو العربي مادة علمية تخدم اللغة نطقا، وقراءة، وكتابة، وهي مادة ضرورية جديرة بالاحترام، والفهم، والتطوير، والتنوير، وفيه مع ذلك ركام هائل من نحو الصنعة الذي يخضع الأعمال الذهن، وزاد بتطاول الزمن، وتأثر بكثير من المناهج الدخيلة على الدرس اللغوي من المنطق الأرسطي، والفلسفة اليونانية كما تأثر بكثير من مناهج البحث في العلوم الإسلامية الأخرى، كالفقه، وعلم الكلام، وعلم الجدل، والمناظرة، والاعتناء بالنصوص الشعرية والنثرية، وآيات القرآن الكريم، والأحاديث الشريفة فهي تملأ دروس العربية حيوية، ومتعة، وتساعد في تكوين الملكة اللسانية لدى المتعلمين، فيتحقق لدروس العربية جوهرها، وهدفها، ومتعتها، وبناء عليه يمكن والمكان، وذلك بإيرادها من العصور كافة، فيكون التفاوت والتفاضل بين النصوص والشواهد من حيث الصحة، والبراعة، وتحقق البلاغة وشروطها" [1].

أما "محمد حماسة عبد اللطيف" فيقول: "وإنني أعتقد أنه إذا أريد للنحو أن يكون له دور واضح في حياتنا المعاصرة سوى التخطئة والتصويب، فليس أمامه فيما أريد في الوقت الراهن، إلا أن يسلك سبيلين كلاهما نافع للعربية، وكلاهما يكسب النحو حياة، وفاعلية، أولهما: أن يتجه النحو إلى العربية المعاصرة في نصوصها الفصيحة فيجمع تراكيبها، ويصف أنماطها، ويقدم وصفا دقيقا لها فما كان منها جارية على نسق العربية التي تمد لها في الماضي متبعة سننها، وطرائقها أبقى على مصطلحاته النحوية المعبرة عنه الواصفة له، وما كان خارجة عن الأصل القديم، وليس له من نظير، وهو مع ذلك متعارف غير منكور، وذو دلالة ليس له في قواعد النحو ما يصفه كان لابد من تقديم وصف نحوي له معين على فهمه، وتفسيره، وهذه المهمة في حقيقة الأمر ليست سهلة، ولا ميسوره بحيث يستطيع فرد أن يقوم بها، وينهض بتكاليفها، ولكنها مهمة شاقة عسيرة تحتاج إلى تكاتف الباحثين في الجامعات، والمجامع اللغوية، وبعض الجهات القادرة على التمويل حتى يمكنها أن تأخذ بسبيلها إلى التنفيذ، والأخرى: أن يعمد النحويون المعاصرون إلى النصوص العربية قديمها، وحديثها كما فعل الأسلاف العظماء مع القرآن الكريم، والشعر، ودواوينه، ومختاراته فيحاول أن يكتشفوا دور النحو في بنائها، ويبينوا ما تقوم به المعطيات النحوية في تراكيبها، وترابط أجزائها، واستواء هيئتها، وما تقدمه في إنتاج دلالتها، وقيمة هذا الدور في تحديد الدلالة وبذلك يرتبط النحو في الأذهان – خاصة أذهان الناشئة – بجانب عملي نافع مفيد من جانب، وبالدلالة من جانب آخر" [2].

وفي سبيل التيسير والتسهيل الذي تسعى إليه المجامع اللغوية لابد من الاستفادة بما وصلت إليه الإنسانية من جهد في الدرس اللغوي، والأخذ بالحديث من نظريات علم اللغة، وفروعه الخاصة نظرا لاهتمام هذا العلم باللغات المنطوقة، وقوانين التطور اللغوي التي تميل نحو السهولة، والتيسير، ولابد أن نرتقي بلغتنا القومية من خلال نشر التعليم بطرائقه

[1] محمد عيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 01، 1989 م، ص 37 وما بعدها.

[2] محمد حماسة عبد اللطيف، الجملة في الشعر العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 01، 1990 م، ص 19/17.

التربوية الحديثة، وقيام دورات تدريبية ليتمكن معلمو اللغة من الاطلاع على مستحدثات التربية، وطرائق التدريس بغية الاستفادة منها في تدريس اللغة العربية [1].

إن الدراسات اللغوية الحديثة تقدم مساعدة كبيرة في تصفية النحو من الصنعة؛ يقول "محمد عيد": "إنه لأمر واجب أن نفيد من روح المنهج الوصفي في التعرف على نحو اللغة في كتبه القديمة التي اختلط فيها الحابل بالنابل لنميز بين ما يفيد النطق وما لا ضرر في تركه" [2]، ولتحقيق هذا الهدف "أحمد مختار عمر" يقترح إنشاء مركز بحثي للغويات التطبيقية مجهزة بأحدث الأجهزة مثل الحواسيب، والماسحات الضوئية مزودة بالخبراء، والباحثين اللغويين خاصة في مجالات علم اللغة التطبيقي، ويمكن لتسريع العمل في هذا المركز إشراك الجهات، والمؤسسات المبعثرة في العالم العربي، والمهتمة ببحوث اللغة العربية، وحل مشاكلها مثل مجامع اللغة العربية، وكليات الإحصاء، والحاسبات، ومراكز البحوث، وأقسام اللغة العربية في الجامعات الأخرى، وكليات التربية، وستناط بهذا المركز مهمات كثيرة أهمها إعداد قاعدة بيانات حاسوبية لمادة اللغة العربية في العصر الحديث، وستستخدم النتائج المستخلصة من هذه القاعدة في تحديد الرصيد اللغوي الوظيفي لكل مرحلة سنية، وفي استخلاص القواعد النحوية، والصرفية، وفي تأليف معاجم المراحل مع اختيار أمثلتها من الواقع الحي، وليس من خلال الأمثلة المصنوعة [3].

ومن الأمور الجديرة بالإشادة سعي "مجمع اللغة العربية في دمشق" إلى زيادة الارتباط، والتكامل، والتواصل بين تدريس اللغة العربية في المراحل قبل الجامعية، وقد عقد "مجمع اللغة العربية بدمشق" بالتعاون مع وزارتي التعليم العالي والتربية في الفترة الواقعة من 26/22 أكتوبر 2000 م ندوة بعنوان "تيسير تعليم النحو"، يقول "أحمد درويش": "إن جزءا من صعوبة مقرر النحو يكمن في أن التعليم الجامعي يشكل قمة هرم يبدو من الصعب الفصل بينها، وبين الأجزاء المتدرجة انطلاقا من القواعد والأسس، ومن هنا فإن أي تصور لإثارة مناقشة جذرية حول قضية تعليم اللغة العربية في المستوى الجامعي ينبغي أن يمتد إلى جذور المشكلة في مرحلة ما قبل الجامعة وذلك من منطلقين:

الأول: هو العلاقة الحتمية بين قاعدة الهرم وقمته.

الثاني: أن الجامعة باعتبارها المركز الطبيعي للبحث العلمي للمشكلات، منوط بها التصدي للمشكلات العلمية، حتى تلك التي لا تمسها مسا مباشرة، فما بالك بتلك المشكلة التي تحمل إليها في مطلع كل عام أفواجا من حملة الثانوية،

---

[1] ينظر: محمود السيد، في قضايا اللغة التربوية، وكالة المطبوعات الكويتية للتوزيع والنشر، الكويت، 1980 م، ص 14 وما بعدها.

[2] محمد عيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ص 40.

[3] ينظر: أحمد مختار عمر، اكتساب اللغة الفصحى وطغيان الرصيد السلبي قضية ورأي، مجلة مؤتمر التدريس الفعال لمهارات اللغة العربية في المستوى الجامعي، منشورات جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، الإمارات العربية المتحدة، مارس، 1998 م، ص 69، 70.

ينتسبون إلى الجامعة، وتنسب نقاط قوتهم، وضعفهم إليها في النهاية؟!" [1]، وفي هذا الصدد يطرح "أحمد درويش" عدة أسئلة رئيسية:

1. هل يتعلم التلميذ، أو الطالب العربي اللغة العربية باعتبارها لغة جديدة، أم باعتبارها مستوى من مستويات اللغة التي اكتسبها بالولادة ؟.
2. هل لدينا فصحى واحدة أم فصحيات متعاقبة متداخلة ؟.
3. هل تفرق مناهج التدريس الحالية بين الدارس العام للغة، والدارس الخاص لها، والمتخصص فيها ؟.

ثم يجيب على التساؤل الأول بقوله [2]: إننا من خلال مناقشة التساؤل الأول يمكن أن نلاحظ عدم استغلال التقارب الطبيعي الكبير بين العربية التي يتعلمها الطفل من أمه، ولعب بها مع رفاقه، ويعبر بها عن حاجاته الأساسية، وتلازمه طوال حياته، وبين العربية التي يتعلمها في المدرسة، وتكاد تقدم إليه على أنها لغة أخرى، لها قواعد متشابكة ومعقدة ذات مصطلحات دقيقة: كالحذف، والاستتار، والتقدير، والتأويل، يستعصي فهمها على المتعلم في بداية حياته فيستظهرها ليجتاز بها الامتحانات، ونادرا ما يفكر في مدلولاتها فيما بعد، ولو أننا أخذنا في الاعتبار أن معظم مفردات الحياة اليومية عندنا فصيحة، واخترنا للتلميذ في مراحل دراسته الأولى معجمة قريبة مما يألفه، وتراكيب قريبة مما يعرفه، وتدرجنا به من لغة الكلام، إلى لغة الكتابة، ومن مناخ التذوق الأدبي الذي يستشفه في الأغنية الخفيفة، والأقصوصة الطريفة، ومظاهر الجمال الحقيقية حوله، وانتقلنا به من ذلك إلى مستوى الكتابة مع المحافظة على الوسائل المشوقة، ومنها الأغنية، والموسيقى، وقصة المغامرات، وألعاب الطفولة، والرسوم المتحركة، أو الساكنة، وألعاب الكمبيوتر لاجتاز الطفل المرحلة الضرورية بين لغة الكلام، ولغة الكتابة، دون أن يصطدم بالضمير المستتر، والفاعل المحذوف، والضمير المقدر، وما شاكل ذلك من قواعد يضطرب العقل أمامها، وتخلف أثرها في صورة انقباض في اللغة، وعدم إقبال عليها.

أما التساؤل الثاني حول الفصحى الواحدة، أو الفصيحات المتتابعة فينبع من تبسيط يسود لدينا غالبة، ويقوم على أن اللغة العربية منذ عهد "امرئ القيس" حتى الآن، تمثل في شعرها، ونثرها مستوى واحدة يمكن تعلمه من خلال مجموعة من القواعد النحوية، والصرفية، والبلاغة، والنصوص الأدبية، وعلى هذا الأساس نشرع في تقديم جملة ما انتهى إليه النحاة، والبلاغيون القدماء من قواعد للتلميذ حتى يتعلم اللغة، وأحيانا لا نجده في الأمثلة التي استشهدوا بها، فنأتي بأمثلة حديثة، أو نحت أمثلة حديثة على نمط الأمثلة القديمة.

كما هنالك "فصحى معاصرة" في نظر "أحمد درويش" في مقابل فصحى التراث، ولا شك أنهما يشتركان معا في كثير من المفردات، وطرائق تركيب العبارة، لكنه مما لاشك فيه كذلك أن لكل منهما خصوصية تنفرد بها في تركيب

---

[1] أحمد درويش، نحو مزيد من الفعالية لتدريس العربية بالجامعات عبر التخصصات المختلفة، مجلة مؤتمر التدريس الفعال لمهارات اللغة العربية في المستوى الجامعي، منشورات جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، الإمارات العربية المتحدة، مارس، 1998 م، ص 236.

[2] ينظر: نفسه، ص 239، 240.

العبارة، وإيصال المعنى الذهني للمتكلم، ويترتب على ذلك أن كم القواعد المطلوب لتعلم الفصحى المعاصرة ليس هو بالضرورة كم القواعد المطلوب لتعلم أقل فصحى التراث، بل هو في حالة الفصحى المعاصرة أقل بكثير دون شك، لأن قدرة كبيرة من التراكيب يتحول شيئا فشيئا إلى تراكيب تاريخية، لا تستعملها الفصحى المعاصرة، وينبغي علينا ونحن نعلم الطالب الفصحى أن نسأل أنفسنا أي فصحى نريد أن نعلمها له؟، وأي قدر من القواعد مطلوب لبلوغ الهدف الذي نتوخاه؟، لكن ذلك السؤال يتطلب سؤالا آخر هو: أي نوع من الطلاب نقدم لهم الفصحى؟، هل هو نوع الطالب العام أو الطالب المتخصص؟ [1].

إن ما يتطلبه الطالب العام من معرفة لغوية وأدبية، يكاد يتوازى مع ما يمكن أن تقدمه الفصحى المعاصرة من إمكانيات شريطة أن نحسن استخراج القواعد الملائمة، واختيار النصوص المعبرة، واللجوء إلى تحديث جذري في الوسائل، والتقنيات الحديثة، ويمكن على الإجمال أن نولي كل الاهتمام لدراسة ما تنتجه اللغات الحديثة المتقدمة من وسائل من أجل تعليم اللغة لأبنائها، على أن هذا الجهد الذي ينبغي أن يبذل في المدرسة، والجامعة لابد أن يواكبه جهد خارجي يتمثل في وسائل الإعلام التي ينبغي أن يسير جهدها في تنسيق مع المؤسسات التعليمية، وينبغي أن يترسخ في النفوس لدى طلاب الجامعة أن العربية لغة ثقافة علمية حديثة، وأنها يمكن أن تكون وعاء إرسال واستقبال لها، وأن دورها لا يقتصر على الخطب البليغة، والرسائل العاطفية، ويمكن ترسيخ هذا الهدف في مستوى التعليم الجامعي من خلال توسيع مفهوم النص في القديم والحديث، فيكون من بين ما يحتفى به من النصوص القديمة، الكتابات العلمية العلماء النبات، والفلك، والحيوان، والطب، والرياضيات حتى وإن كانت المضامين العلمية لها قد تغيرت فذلك يحدث في كل لغات الدنيا.

ولكن التدريب على قراءة هذه النصوص العلمية القديمة يعمق في نفس الدارس الخاص أن هذه اللغة لغة علم، وأنه يمكن أن يعود إليها رونقها من خلال نشاط أبنائها، ويمكن من ناحية أخرى أن يساعد بعضهم على التعود على لغة هذه النصوص القديمة تمهيدا للمشاركة في إعادة تحقيق الجهود العربية العلمية القديمة، ونشرها التي لم تلق حتى الآن قدرة كافية من عناية العلماء المحدثين، أما المستوى المتخصص فهو أيضا في حاجة إلى إعادة النظر على المستوى الجامعي، وإذا عدنا إلى الطائفة المتخصصة فإن من مشاكلها أيضا أنها تلقت في مرحلة ما قبل الدراسة الجامعية بناء لغويا، وأدبيا، ونحويا هشا ومشوشا، وأنها تفاجأ بصب كتل خرسانية متخصصة فوق هذه الأعمدة الهشة فيدخل الطالب، وهو يدرس النحو التخصصي مثلا في دقائق الخلاف بين البصريين، والكوفيين، والبغداديين، وهو لم يستقم بعد لديه استقامة تمثل وتشرب صياغة أركان المجلة الرئيسة فنجده بعد هذا يخطئ في رفع الفاعل، ونصب المفعول، ولكنه في الوقت ذاته يستظهر قواعد تنوين التنكير، وتنوين التمكين، وتنوين العوض، وصيغ الصفة المشبهة، وجموع القلة، وجموع الكثرة، وقد تنمو عظامه على هذا العوج فلا يكون لديه هيكل مستقيم حتى وإن أثقل باللحم، وتضرج بالدم.

[1] أحمد درويش، نحو مزيد من الفعالية لتدريس العربية بالجامعات عبر التخصصات المختلفة، ص 242، 243.

إن التدريس الجيد يعتمد على ذكاء المعلم، وحبه لمهنته، وجودة إعداده، ووعيه بأهمية رسالته، وخطورتها، ومما لاشك فيه أن المعلم هو الركن الأساسي في أية محاولات جادة، وشاملة لتجديد الأنظمة التربوية، وتحديد الأداء فيها، وحسن كفايتها، وينبغي ألا تقتصر العناية باللغة العربية على مدرسي اللغة العربية وحدهم بل ينبغي أن تنال عناية كل مدرس فهي لغة الوطن، والعروبة لغة القرآن الكريم، يقول "مهدي المخزومي": "إن تعلم اللغة العربية، والإلمام بمبادئها ثم المحافظة على سلامتها، وأصالتها فرض على كل منتسب إلى هذه الأمة، وعلى كل منتسب إلى هذا المعهد، أو ذاك، أو إلى هذه الجامعة، أو تلك مدرس التاريخ، ومدرس الجغرافية، ومدرس التربية، ومدرس اللغة الأجنبية، ومدرسو العلوم على اختلافهم جميعا شركاء في تحمل هذه المسؤولية وحمل هذه الأمانة [1].

وعليه فإن على مدرسي اللغة العربية أن يشعروا باعتزازهم بلغتهم، وأن يغرسوا هذا الاعتزاز في أذهان الناشئة لأن محبة لغتنا العربية دليل على احترام شخصيتنا العربية، وكياننا القومي كما أن من شعائر الإسلام إتقان لغة القرآن الكريم اللغة العربية الفصحى، ويستدعي ذلك أن تكون مسؤولية تعليم اللغة العربية مسؤولية جماعية لا يقع حملها على كاهل مدرسي اللغة العربية فحسب بل على كاهل جميع المدرسين [2].

فالمجامع اللغوية العربية تسعى إلى تنمية الدراسات والبحوث اللغوية، والكشف عن خصائص العربية، وإبراز مزاياها، وتسعى لجعلها وافية بمطالب تقدم المعرفة العلمية، وتطور الحضارة، وتسهيل تعلمها بين الناشئة، وتمكينهم من إتقان لغتهم الفصحى، وذلك باعتماد المنهجيات العلمية الحديثة في اللسانيات، والعناية بتيسير النحو، والصرف، والبلاغة، والإملاء، واتخاذ الإعراب سبيلا للإبانة عن مواقع الكلمات، ودلالتها، والعودة بالنحو إلى مناهله الأولى، عناية باللغة الحية تقديرا لوظائفها الاجتماعية، وإمكانية تطورها للوفاء بالحاجات المتطورة .

إن هذا الحرص الذي نجده في مجامعنا اللغوية عامة؛ إذ تسعى هذه المجامع دائما إلى إقامة الندوات، والمؤتمرات التي تعنى بإحاطة لغتنا العربية بسياج ثابت راسخ كي تظل هذه اللغة المباركة تتمثل فيها شخصية الأمة، وتقرأ في صفحاتها حضارتها، وتتجدد في كل مرحلة من مراحلها قدرتها على التمثل، والاستيعاب، والاقتدار.

مصادر ومراجع المحاضرة:

1. أحمد درويش، نحو مزيد من الفعالية لتدريس العربية بالجامعات عبر التخصصات المختلفة، مجلة مؤتمر التدريس الفعال لمهارات اللغة العربية في المستوى الجامعي، منشورات جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، الإمارات العربية المتحدة، مارس، 1998 م.

[1] مهدي المخزومي، العربية أمانة نتحملها جميعا، مجلة اللغة العربية والوعي القومي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع المجمع العلمي العراقي، ومعهد البحوث والدراسات العربية، جوان، 1986 م، ص 393.

[2] ينظر: محمود السيد، الموجز في طرائق تدريس اللغة العربية وآدابها، دار العودة، بيروت، لبنان، ط 01، 1980 م، ص 14.

2. أحمد مختار عمر، اكتساب اللغة الفصحى وطغيان الرصيد السلبي قضية ورأي، مجلة مؤتمر التدريس الفعال لمهارات اللغة العربية في المستوى الجامعي، منشورات جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، الإمارات العربية المتحدة، مارس، 1998 م.
3. شاكر الفحام، الكلمة الافتتاحية في ندوة اللغة العربية: معالم الحاضر وآفاق المستقبل، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الترقي، دمشق، سوريا، جويلية، 1998 م.
4. عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 02، 1988 م.
5. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1992 م.
6. مازن المبارك، نحو وعي لغوي، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط 02، 1985 م.
7. محمد حماسة عبد اللطيف، الجملة في الشعر العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 01، 1990 م.
8. محمد عيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 01، 1989 م. .
9. محمود أحمد السيد، الأداء في اللغة العربية "أسباب الضعف ووسائل العلاج"، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الترقي، دمشق، سوريا، جويلية، 1998 م.
10. محمود السيد، الموجز في طرائق تدريس اللغة العربية وآدابها، دار العودة، بيروت، لبنان، ط 01، 1980م.
11. محمود السيد، في قضايا اللغة التربوية، وكالة المطبوعات الكويتية للتوزيع والنشر، الكويت، 1980 م.
12. مهدي المخزومي، العربية أمانة نتحملها جميعا، مجلة اللغة العربية والوعي القومي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع المجمع العلمي العراقي، ومعهد البحوث والدراسات العربية، جوان، 1986م.
13. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 06، 1985 م.
14. يوهان فك، العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة عبد الحليم بحار، مطبعة الكاتب العربي، دمشق، سوريا، 1951 م.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

المحاضرة الأولى.....11/02

المحاضرة الثانية.....21/13

المحاضرة الثالثة.....31/23

المحاضرة الرابعة 42/33

المحاضرة الخامسة.....52/44

المحاضرة السادسة.....64/54

المحاضرة السابعة.....76/66

المحاضرة الثامنة.....89/78

المحاضرة التاسعة.....102/91

المحاضرة العاشرة.....114/104

المحاضرة الحادية عشرة.....126/116

المحاضرة الثانية عشرة.....139/128

المحاضرة الثالثة عشرة.....152/141

المحاضرة الرابعة عشرة..... 163/154